مركز دان الاكاديمي للعلوم والبحث العلمي
مجلة دان
العلمية المحكمة
للدراسات والبحوث التربوية والعلوم الانسانية
تهدف الى تعزيز المعرفة وتبادل الأفكار بين الباحثين والمختصين
من خلال تقديم محتوى علمي موثوق
ومراجعة دقيقة للأبحاث المقدمة لمنشورة فيها
من قبل المحكمين ذوي الخبرة والكفاءة
يقوم على تحريرها واصدارها
نخبة من الأساتذة الأكاديميين من مختلف جامعات العالم
العدد الثالث 3
2025
ISSN2794-9346 .No 3
مجلة فصلية تصدر عن مركز دان الاكاديمي للعلوم والبحث العلمي في الدنمارك
مجلة دان العلمية المحكمة العدد 3-2025
Dan Journal № 3-2025
ISSN2794-9346 .No 3
DAN
Journal
A Quarterly Peer-reviewed Scientific Journal
№ 3
DAN JOURNAL
OF EDUCATIONAL AND HUMANITARIAN STUDIES AND RESEARCH
2025
Issued by the Dan Academic scientifi

DAN JOURNAL
OF EDUCATIONAL AND HUMANITARIAN STUDIES AND RESEARCH

مجلة دان العلمية المحكمة للدراسات والبحوث الإنسانية

DAN JOURNAL
OF EDUCATIONAL AND HUMANITARIAN STUDIES AND RESEARCH

مجلة دان العلمية المحكمة للدراسات والبحوث الإنسانية

دورية علمية محكمة فصلية تصدر عن مركز دان الأكاديمي للدراسات والبحوث العلمية / الدنمارك

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور صلاح عبد الهادي الجبوري

مدير التحرير

الأستاذ الدكتورة نسرين علي السلامة

الاخراج الفني وتنسيق العدد

م. م. مها نعمة لفتة

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز دان الأكاديمي العلمي للدراسات والبحوث

الدنمارك

العدد (3)

2025

مجلة دان العلمية المحكمة للدراسات والبحوث الإنسانية

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور صلاح عبد الهادي الجبوري

الاختصاص الدقيق/ تاريخ حديث

الايميل/hhhdrs2@gmail.comhgfvd

مدير التحرير

أستاذ دكتورة نسرين علي السلامة

الاختصاص الدقيق: التخطيط الإقليمي

الايميل/ nszemhal2014@gmail.com

الإخراج والتصميم الفني: مدرس مساعد: مها نعمة لفتة السعدي

بغداد /العراق / كلية التربية للعلوم الصرفة –ابن الهيثم /جامعة بغداد

رقم الهاتف /07730024653

Mah.n.13-em@ihcoedu.uobaghdad.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة دان العلمية المحكمة

الدنمارك

2025

مجلة دان العلمية المحكمة للدراسات والبحوث الإنسانية

أعضاء هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور عبد القادر قرمان
الاختصاص الدقيق / تاريخ اثار إسلامية
الجمهورية الجزائرية
الهاتف: 00213 772487303
البريد الكتروني.abdelkader.karamane@univ-mosta

الأستاذ الدكتور سعد علّي رُيحان المحمدي
الاختصاص الدقيق: إدارة الاعمال
بغداد/ العراق
الهاتف:009647901774967
البريد الالكتروني:saadrehans@yahoo.com

الأستاذ الدكتورة منى حسين عبيد
تدريسية /باحثة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد/ العراق
الهاتف. 009647740491005
البريد الإلكتروني munaobaid 99@gmail.com

أستاذ مشارك الدكتور محمد عبد الستار عبد الوهاب محمد
الاختصاص الدقيق / قانون مدني
كلية الشريعة جامعة القصيم/ المملكة العربية السعودية
رقم الهاتف 00966546485090
البريد الالكتروني mohammedabde lstar@yahoo.com

الاستاذ الدكتور ناصر هاشم بدن عناد الغراوي
الاختصاص الدقيق/دكتوراة تقنيات الموسيقى المسرحية
العراق/ جامعة البصرة
الهاتف:009647712560020
البريد الالكتروني.drnaser49@gmail.com

الأستاذ الدكتور محمد ياسين أبو العنين إبراهيم
الاختصاص الدقيق دكتوراه الفلسفة في التربية الفنية تخصص (تصميم)
كلية التربية الفنية جامعة حلوان / جمهورية مصر
+ الهاتف:01016125256
البريد الالكتروني Dr.yassen.m@hotmail.com

الأستاذ الدكتورة مطروح ام الخير
الاختصاص الدقيق: علوم الاثار
المركز الوطني للبحث في علم الآثار، تيبازة. الجزائر
الهاتف: 00213672686409
البريد الالكتروني: oumelkhirmetrouh@gmail.com

الأستاذ الدكتورة سعاد هادي الطائي
الاختصاص الدقيق / تاريخ إسلامي/ العصر العباسي
جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد/ العراق
الهاتف/009647803603961
البريد الالكتروني.suaad.hadi@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الأستاذ المساعد الدكتورة ديمة فايق طه أبو لطيف
الاختصاص الدقيق/ الفكر الإسلامي والايديولوجيات المعاصرة
جامعة الاستقلال فلسطين– محافظة أريحا
الهاتف/972598235620
البريد الالكتروني:Dema_latifa@outlook.com

الأستاذ المساعد الدكتورة استبرق كاظم شبوط فيحان المسعودي
الاختصاص الدقيق/ جغرافية طبيعية
جامعة واسط /كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم الجغرافية
الهاتف:009647708847619
البريد الالكتروني: ishabboot@uowasit.edu.iq

الأستاذ المساعد الدكتور رؤوف نادي محمود أبو عواد
الاختصاص الدقيق قانون/ علم الجريمة
جامعة الاستقلال/ فلسطين
الهاتف:1484 5 972 +
البريد الالكتروني:raofabuawwad@yahoo.com

الأستاذ المساعد الدكتورة جيهان سعيد عادل
الاختصاص الدقيق / ارشاد نفسي وتربوي
جامعة دهوك كلية التربية الأساسية/ فسم علم النفس
دهوك/ العراق
الهاتف009647504864068
البريد الالكتروني:Jehansa158@gmail.com

الأستاذ المساعد الدكتور ميثم حميد ناصر الكعبي
التخصص الدقيق/إدارة استراتيجية
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
رقم الهاتف:009647706590923
البريد الالكتروني:Alkabby1985@gmail.com

الأستاذ المساعد الدكتور محمود محمد عبد الكريم خضر
الاختصاص الدقيق/ طرائق تدريس التربية الإسلامية
جامعة الموصل/كلية التربية الأساسية/ قسم التربية الخاصة
رقم الهاتف :009647717059669
البريد الالكترونيmahmood.mohammed1975@uomosul.edu.iq

الأستاذ المساعد علي حايف عباس
التخصص الدقيق: علم اللغة
جامعة واسط – كلية التربية الأساسية/ العراق
رقم التلفون: 009647800499897

الهيئة الاستشارية

الأستاذ الدكتور عزوق عبد الكريم
الاختصاص الدقيق / تاريخ اثار إسلامية
معهد الآثار جامعة الجزائر. الجمهورية الجزائرية
الهاتف: 00213 0 97 89 05 81
الايميل:abdelkader.karamane@univ-mosta.d

الأستاذ الدكتور التيجاني مياطة
الاختصاص الدقيق/ علم الاثار والمحيط
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة لشديد حمو لخضر – الجزائر
الهاتف: 00213663354369
الايميل: tedjani-mayata@univ-eloued.dz

الأستاذ الدكتور مؤيد بركات حسن
الاختصاص الدقيق الفلسفة السياسية
الموبايل 009647504366015
الايميل muayad.barakat@dpu.edu.krd

الأستاذ المساعد الدكتورة الخنساء أحمد محمد
الاختصاص الدقيق قانون دولي عام
كلية العلوم الإدارية والإنسانية – كليات بريدة الأهلية
المملكة العربية السعودية
الايميل :khansaahmed72@gmail.comhgfvd

الأستاذ المشارك الدكتور محمد طالب عبد الرحمن دبوس
الاختصاص الدقيق/ قياس وتقويم تربوي
جامعة الاستقلال/ فلسطين
الهاتف/972599887679 + / نابلس
البريد الالكتروني/ mddabous@hotmail.com

أ.د يسرى خالد إبراهيم جميل العنكبي
الاختصاص الدقيق: اعلام
الجامعة العراقية اكلية الاعلام اقسم الصحافة الاذاعية والتلفزيونية
رقم التلفون 009647703465165
Yusra.kh.ibrahim@aliraqia.edu.iq

الأستاذ المساعد الدكتور ربيع محمد صالح
الاختصاص الدقيق/ فلسفة التربية البدنية وعلوم الرياضة
معهد التربية البدنية / دهوك/ العراق
رقم الهاتق.009647504593620
الايميلrsbee.muhammad@gmail.com

الأستاذ المساعد الدكتور ماجد محمد صالح سليمان
الاختصاص الدقيق: فلسفة إدارة واقتصاد
جامعة الموصل/ العراق:
الايميلmm_saleeh@yahoo.com

الدكتور. بلال جاسم صالح القيسي
الاختصاص الدقيق: إدارة الاعمال/ إدارة تسويق
بغداد/ العراق
الهاتف:00964771111511
الايميلdoctor.alkaisy1971@gmail.com

الدكتور عمر زهير علي
الاختصاص الدقيق: فلسفة علوم القرآن
كلية الاسراء الجامعة / العراق
رقم الهاتف : 009647727284836
الايميل:omarzuhar@yahoo.com

مدقق اللغة العربية
الأستاذ الدكتور مشتاق طالب منعم حبيب الشمري
الاختصاص / اللغة العربية الادب والنقد القديم
جامعة واسط – كلية التربية الأساسية – العراق
رقم الهاتف: 009647712608180
الايميل: mushtaq083@yahoo.com

مدقق اللغة الإنكليزية
الأستاذ الدكتور سمير محمد عبد الله الرمال
جامعة بيرزيت / فلسطين
التخصص الدقيق/ البلاغة واللغويات الانكليزية
رقم الهاتف:825-2515-09 +
الايميل ::rammals@hotmail.com

تنويه بخصوص النشر: –

تعتبر البحوث والدراسات التي تنشر في المجلة هي اراء الباحثين ومقترحاتهم وتعتبر هذه البحوث ملكية فكرية لهم. وتبقى حقوق ملكية النشر محفوظة لدى مجلة دان العلمية المحكمة لا يمكن إعادة نشرها دون الاذن من المجلة ورئاسة تحريرها بموافقة مكتوبة. وتنشر المجلة وفق السياقات والقواعد العالمية للنشر.

المراسلات تكون عن طريق

danjournal.dk@yahoo.com

info @dan-jornal.com

mfsd64@gmail.com

Tel.004571602316

Tel.24873692

Website:www. dan-jornal.com

جميع الحقوق محفوظة لمجلة دان الاكاديمية العلمية المحكمة

الدنمارك

2025

شروط فنية لكتابة البحث: –

1.عدد صفحات البحث لا تزيد عن 35 صفحة من القطع.A4 (21×28)

2.للكتابة باللغة العربية يستخدم خط Simplified Arabic بمقياس 14 ويكتب العنوان الرئيسي بمقياس 16بخط عريض.

3. للكتابة باللغة الإنكليزية يتم استخدام Times New Roman بمقياس 12 ويكتب العنوان بمقياس14.

4.الهامش العربي يكتب بمقياس 12 وبنفس نوع الخط ، أما الهامش الإنكليزي فيكتب بمقياس 10بنفس نوع الخط المستخدم.

5.يرفق مع ملخصين البحث كلمات مفتاحية (دالة) خاصة به ، وتكون باللغتين العربية والإنكليزية.

6.ألا تزيد عدد صفحات المراجع والمصادر عن 5 صفحات.

7. أن تكون الجداول الرسومات والأشكال بحجم.(12×18)

8.تكتب المراجع في المتن بطريقةAPA – American Psychological Association

9. ترتب المصادر هجائياً في نهاية البحث حسب الاسم الأخير للمؤلف.

.جميع الملاحق تذكر في نهاية البحث بعد المراجع.

كلمة رئيس التحرير: –

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من بعثه الله معلّمًا ومربيًا. بخطى علمية ثابتة يَسرنا أن نصدر **العدد الثالث** من **{مجلة دان العلمية المحكمة}**، والتي جاءت لتكون منبرًا علميًا رصينًا يُسهم في نشر البحوث والدراسات ذات الجودة العالية، ويواكب التطورات العلمية في مختلف التخصصات. لقد حرصنا منذ انطلاقة المجلة على أن نكون أوفياء للمعايير الأكاديمية المعتمدة في النشر العلمي، من حيث تحكيم دقيق، ومصداقية عالية، وانتقاء للأبحاث التي تضيف قيمة علمية ومعرفية حقيقية. ويأتي هذا العدد تتويجًا لجهود مجموعة من الباحثين المتميزين الذين بذلوا الوقت والجهد لإنتاج محتوى علمي يعكس الجدية والالتزام.

ويزخَرُ هذا الإصدار بعدد من الأبحاث والدراسات التي تتناول قضايا علمية معاصرة، تعكس تنوعًا معرفيًا يثري القارئ، ويعزز من مكانة المجلة في المجتمع الأكاديمي العالمي. والذي يأتي استمرارًا لمسيرتنا في دعم البحث العلمي، ونشر المعرفة، وإبراز الجهود الأكاديمية التي تبذل في مختلف التخصصات. لقد حرصنا في هذا العدد على تنوع الموضوعات المطروحة، بما يواكب مستجدات الساحة العلمية ويخدم الباحثين والمهتمين على حد سواء. لقد شهدنا في الفترة الماضية تزايدًا ملحوظًا في عدد المشاركات والأبحاث المقدمة، وتنوعها بمختلف المجالات العلمية الإنسانية والتي تتماشى مع طبيعة الاصدر العلمي للمجلة، وهو ما يعكس ثقة الباحثين في المجلة وحرصهم على الإسهام في إثراء محتواها. كما نؤكد التزامنا التام بمعايير النشر الأكاديمي الرصين، من تحكيم علمي دقيق ومراجعة موضوعية تضمن جودة المحتوى وتميّزه. وايضا حثُ الباحثين على الالتزام بالمعايير العلمية الرصينة المتفق عليها لإيصال المجلة وبحوثهم الى اخذ مداه العلمي ومنفعة المجتمع والسير لتضمين المجلة ضمن المستوعبات العلمية العالمية الرصينة. نسأل الله أن يبارك في جهود الجميع، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للعلم وأهله، سائلين القراء والباحثين الكرام مشاركتنا بآرائهم وملاحظاتهم لتطوير المجلة والارتقاء بها.

مع خالص التقدير،

الفهرست

ت	الموضوع واسم البحث	الصفحة
1	كلمة رئيس التحرير الأستاذ الدكتور صلاح عبد الهادي الجبوري	8
2	دور العمارة في تعزيز التنمية البشرية المستدامة نحو بيئات معيشية صحية وشاملة الباحثة: م. باسكال رايق يحيى	9-31
3	الفراغ العمراني: دراسة تأثيراته على التفاعل الاجتماعي والرفاه النفسي في المجتمعات الحضرية الباحثة. مايا فايق فانوس، الباحثة م. آلاء اياد حرابة	32-68
4	آثار انتهاء عقد العمل وفق نظام العمل السعودي الباحث: وسيم حسن مغربي	69-121
5	دور التحول الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة مسحية على بعض فروع مصرف الرافدين في مدينة بغداد د. بلال جاسم القيسي د . سعد علي ريحان المحمدي كلية المنصور الجامعة مدير مفوض لشركة الفلوجة لإنتاج المواد الانشائية	122-154
6	المؤسسات المالية الدولية وتقيد القدرة التنموية لدول عالم الجنوب الدكتور سيف ضياء	155-178
7	الهوية الدينية خصائص وتحديات في عصر العولمة وتمكين إعادة بنائها الباحث جلال المولى (الدنمارك)	179-198

دور العمارة في تعزيز التنمية البشرية المستدامة نحو بيئات معيشية صحية وشاملة

الباحثة: م. باسكال رايق يحيى

pascalyahea@gmail.com

ماجستير في التخطيط الهيكلي الحضري في المعهد العالي للتخطيط الإقليمي، جامعة دمشق

ملخص:

بدأ مفهوم ارتباط العمارة المستدامة بصحة الإنسان ورفاهيته يكتسب اهتمامًا متزايداً. ويعود ذلك إلى أن الرفاه الجسدي والنفسي والاجتماعي والروحي للإنسان يتأثر إيجابياً بالمساحات المبنية التي تُعدّ بيئات صحية أو علاجية أو طبية للمستخدمين. يستعرض هذا المقال الدور المحوري للعمارة في تعزيز أبعاد التنمية البشرية المستدامة. من خلال خلق بيئات معيشية صحية، آمنة، وشاملة تراعي احتياجات الأفراد والمجتمعات على المدى البعيد.وينطلق البحث من فرضية أن العمارة باعتبارها جزءاً أساسياً من البيئة المبنية تملك القدرة على التأثير المباشر في جودة الحياة من خلال تصميم الفضاءات التي تدعم الصحة الجسدية والنفسية وتعزيز التكافل الاجتماعي والشمولية. كما يستعرض البحث المبادئ الأساسية للعمارة المستدامة والشاملة التي ترتكز على الاستدامة البيئية، الشمول الاجتماعي، وكفاءة استخدام الموارد. وتبرز التحديات التي تواجه العمارة في هذا المجال، منها القيود الاقتصادية، التحديات الاجتماعية والثقافية، التغيرات المناخية، والقصور التقني والتخطيطي.

وقد هدف البحث إلى تن العمارة المستدامة والشاملة تمثل مسارًا حيويًا نحو بناء مجتمعات أكثر صحة، عدالة، واستدامة، وتؤكد على أهمية الاستثمار في هذا المجال كجزء أساسي من تحقيق التنمية الإنسانية المستقبلية.

وفي الختام، يقدم البحث توصيات وحلولًا عملية لتعزيز قدرة العمارة على دعم التنمية البشرية من خلال تحسين التمويل، إشراك المجتمعات المحلية، تبني تقنيات مستدامة، وتطوير القدرات الفنية.

الكلمات المفتاحية: العمارة– التنمية البشرية– البيئات الشاملة– الاستدامة– البيئات الصحية– جودة الحياة.

The Role of Architecture in Promoting Sustainable Human Development Towards Healthy and Inclusive Living Environments

Researcher: Ms. Pascal Rayek Yahya

pascalyahea@gmail.com

Abstract:

The concept of linking sustainable architecture to human health and well-being has been gaining increasing attention. This is due to the fact that the physical, psychological, social, and spiritual well-being of individuals is positively influenced by built spaces that serve as healthy, therapeutic, or healing environments for users. This paper explores the pivotal role of architecture in promoting the dimensions of sustainable human development by creating healthy, safe, and inclusive living environments that address the long-term needs of individuals and communities.

The research is based on the hypothesis that architecture, as an integral part of the built environment, has the ability to directly impact quality of life through the design of spaces that support physical and mental health, social cohesion, and inclusivity.

The paper reviews the fundamental principles of sustainable and inclusive architecture, which are based on environmental sustainability, social inclusion, and efficient resource use. It also highlights the challenges facing architecture in this domain, including economic constraints, social and cultural challenges, climate change, and technical and planning limitations.

The aim of this study is to demonstrate that sustainable and inclusive architecture represents a vital path toward building healthier, more just, and more sustainable communities. It emphasizes the importance of investing in this field as a core component of achieving future human development.

In conclusion, the paper presents practical recommendations and solutions to enhance architecture's capacity to support human development through improved funding, community engagement, adoption of sustainable technologies, and development of technical capacities.

Keywords: Architecture – Human Development – Inclusive Environments – Sustainability – Healthy Environments – Quality of Life.

المقدمة:

لطالما شكّلت العمارة مرآة لحاجات الإنسان وتطوّره الاجتماعي والثقافي، إلا أن دورها لم يعد يقتصر على توفير المأوى أو التعبير عن الهوية الثقافية، بل أصبح أكثر تعقيدًا وتكاملاً مع مفاهيم الاستدامة والتنمية البشرية. ومع تصاعد التحديات العالمية مثل تغيّر المناخ، والتوسع الحضري غير المنضبط، وتزايد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، أصبحت الحاجة ملحّة لإعادة تعريف دور العمارة كوسيط أساسي في بناء مجتمعات أكثر صحة وعدالة ومرونة.

تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التنمية البشرية لا تقتصر على تحسين الدخل فقط، بل تشمل أيضاً تعزيز قدرات الأفراد في التعليم، الصحة، والاندماج الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، تبرز العمارة كعامل تمكيني لتحقيق تلك الأهداف، من خلال تصميم بيئات معيشية تحترم الخصوصيات الثقافية، وتستجيب للمتغيرات البيئية، وتراعي العدالة المكانية وسهولة الوصول لكافة فئات المجتمع، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

تسعى العمارة المستدامة اليوم إلى التكامل مع مفاهيم التنمية البشرية من خلال التركيز على أبعاد ثلاثة: البيئة، الاقتصاد، والمجتمع. ويتجلى ذلك في اعتماد مبادئ التصميم البيئي، وتعزيز المساحات الخضراء، والاهتمام بصحة المستخدمين، والحد من استهلاك الطاقة.

احتلت الصحة الجيدة والرفاهية المركز الثالث في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. هذا يُشير إلى الدور الهام لصحة الإنسان ورفاهيته في أي شكل من أشكال التنمية المستدامة. كما أن البيئات المبنية الصحية والشاملة تُعد عاملاً أساسياً في دعم رفاه الإنسان النفسي والجسدي، إذ أظهرت دراسات متعددة أن التصميم الجيد يمكن أن يُقلل من التوتر، ويعزز التفاعل الاجتماعي، ويزيد من الشعور بالانتماء، من هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى استكشاف الكيفية التي تُمكّن العمارة من الإسهام الفعلي في تعزيز التنمية البشرية المستدامة، وذلك من خلال دراسة المبادئ المعمارية التي تدعم البيئات المعيشية الصحية والشاملة، وتحليل العلاقة بين التخطيط المكاني، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

إشكالية البحث:

رغم التقدّم الكبير في تقنيات البناء والتخطيط الحضري، لا تزال العديد من البيئات المعيشية تعاني من مشكلات صحية، اجتماعية وبيئية، نتيجة غياب رؤية شمولية تدمج بين العمارة والتنمية البشرية المستدامة. فالتصميمات التي لا تراعي احتياجات المستخدمين، ولا تأخذ في الحسبان العدالة المكانية والاستدامة البيئية، غالبًا ما تُسهم في تفاقم الفجوات الاجتماعية وتردّي جودة الحياة.

من هنا، تبرز الإشكالية الأساسية لهذا البحث في التساؤل التالي:

– كيف يمكن للعمارة أن تسهم بفعالية في تعزيز التنمية البشرية المستدامة من خلال تصميم بيئات معيشية صحية وشاملة؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

– ما العلاقة بين جودة البيئة المعمارية ومؤشرات الصحة والرفاه البشري؟

– كيف تترجم مفاهيم الشمولية والعدالة الاجتماعية في التصميم المعماري؟

– ما هي المبادئ المعمارية التي تُسهم في خلق بيئات مستدامة وصحية؟

– ما دور المعماري والمخطط في دعم التنمية البشرية ضمن السياقات الحضرية المعاصرة؟

أهداف البحث:

– تحليل العلاقة بين العمارة والتنمية البشرية المستدامة، وتوضيح أبعاد هذه العلاقة على المستويين النظري والتطبيقي.

– تحديد الخصائص المعمارية التي تسهم في خلق بيئات معيشية صحية، آمنة، وشاملة لجميع فئات المجتمع.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الطابع البيني لموضوعه، حيث يدمج بين حقل العمارة ومجال التنمية البشرية المستدامة، في وقتٍ تتزايد فيه الحاجة إلى حلول تصميمية شاملة تُعالج تحديات الحياة الحضرية المعاصرة. في ظل التوسّع العمراني السريع، والضغوط البيئية، وتفاقم الفوارق الاجتماعية، تبرز ضرورة إعادة النظر في ممارسات التصميم المعماري لتكون أكثر حساسية للسياق الإنساني والاجتماعي والبيئي.

كما تكمن الأهمية العملية للبحث في قدرته على:

- تسليط الضوء على دور العمارة كأداة فعّالة في تحسين جودة الحياة.
- المساهمة في إثراء الأدبيات العربية المرتبطة بالتصميم المستدام والتنمية البشرية.
- تقديم توصيات ومبادئ تصميمية يمكن أن يستفيد منها المعماريون، المخططون، والجهات المعنية بصنع السياسات العمرانية لتحقيق تنمية أكثر شمولاً وعدلاً.

فرضية البحث:

يرتكز هذا البحث على فرضية أن العمارة، حينما تدمج مبادئ التنمية البشرية المستدامة، تصبح قوة فعّالة لبناء بيئات معيشية تدعم الصحة النفسية والجسدية، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

الاستثمار في تصميم معماري ذكي ومستدام لا يحسن فقط من جودة الحياة، بل يخلق مجتمعات أكثر تكاملاً ومرونة أمام التحديات المستقبلية.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي الاستقرائي : دراسة الأدبيات ذات الصلة بمفاهيم العمارة المستدامة، التنمية البشرية، جودة الحياة، والعدالة المكانية.

استخلاص مبادئ توجيهية قابلة للتطبيق في السياقات العمرانية المختلفة.

الجانب التحليلي : تحليل العلاقات المتبادلة بين العمارة ومؤشرات الرفاه الإنساني.

الإطار النظري:

أولاً: تعاريف ومصطلحات:

- **العمارة:**

هي أكثر من مجرد بناء مبانٍ؛ إنها نشاط بشري معقد يجمع بين الفن والعلم والتكنولوجيا، من أجل تشكيل البيئة المبنية بما يتلاءم مع احتياجات الإنسان المادية، النفسية، والثقافية. وتُعنى العمارة بخلق فضاءات وظيفية وجمالية تعكس القيم الاجتماعية والسياق الثقافي والتاريخي للمجتمعات، وتسهم في تشكيل هوية المدن والمناطق. كما أن العمارة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سلوك الإنسان وجودة حياته، وتُعد أداة مركزية في تشكيل البيئة العمرانية المستدامة.

(Ching, F. D. K. (2014). Architecture: Form, Space, and Order. 4th Edition. John Wiley & Sons)

- التنمية البشرية:

العملية التي تهدف إلى توسيع خيارات الإنسان وتعزيز قدراته، بما يتيح له أن يعيش حياة طويلة، صحية، ومنتجة في مجتمع يوفّر له فرص التعليم، والعمل، والمشاركة. ويركّز مفهوم التنمية البشرية على الإنسان بوصفه محوراً للتنمية، ويتجاوز القياسات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي، من خلال التركيز على مؤشرات الصحة، والتعليم، والمشاركة المجتمعية ،والمساواة. وقد قدّمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة عام 1990 ليكون إطاراً أكثر شمولاً في تقييم تقدم المجتمعات.

(United Nations Development Programme (UNDP). (1990). Human Development Report 1990. Oxford University Press.)

- **البيئات الشاملة:**

هي تلك التي تُصمَّم وتُدار بطريقة تراعي تنوّع المستخدمين، وتكفل إمكانية الوصول المتساوي للجميع بغض النظر عن العمر، أو النوع، أو القدرات الجسدية والعقلية، أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية. وتتبنّى البيئات الشاملة مبادئ التصميم الشامل الذي يهدف إلى إزالة الحواجز وتحقيق العدالة المجالية، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر دمجًا ومشاركة. في السياق الحضري، تعني البيئة الشاملة فضاءً يمكن للجميع استخدامه بكرامة واستقلالية، مما يعزز مفهوم (الحق في المدينة).

(Spon Press. Imrie, R., & Hall, P. (2001). Inclusive Design: Designing and Developing Accessible Environments).

- **البيئات الصحية:**

هي البيئة المبنية والطبيعية التي تدعم وتحفّز صحة الإنسان ورفاهيته، وتُقلل من التعرض للمخاطر البيئية مثل التلوث، والضوضاء، والازدحام، ونقص المساحات الخضراء. وتعمل البيئات الصحية على تعزيز الصحة العامة من خلال تخطيط حضري يراعي جودة الهواء والماء، ويدعم الحركة النشطة، ويوفّر سكنًا آمنًا، ويشجع التفاعل الاجتماعي. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإن العلاقة بين البيئة والصحة تعد من المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

(World Health Organization (WHO). (1997). Health and Environment in Sustainable Development: Five Years after (the Earth Summit.

- **جودة الحياة:**

هي مفهوم متعدد الأبعاد يُستخدم لقياس مستوى الرفاه العام للأفراد والمجتمعات، وتشمل الجوانب الصحية، النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. وهي ترتبط بالإحساس بالرضا عن الحياة، ومدى توفر الخدمات الأساسية، وإمكانية الوصول إلى فرص التعليم والعمل، ونوعية البيئة المعيشية، ومدى التفاعل المجتمعي. وتُستخدم جودة الحياة كمؤشر رئيسي في التخطيط الحضري والسياسات العامة لتقييم أثر البيئات العمرانية على سكانها.

Diener, E., & Suh, E. M. (1997). "Measuring quality of life: Economic, social, and subjective indicators." Social Indicators Research, 40(1–2), 189–216.

ثانياً: العمارة ودورها في التنمية البشرية المستدامة:

بدأ مفهوم التنمية البشرية كرد فعل على المفاهيم التقليدية للتنمية التي ركزت فقط على النمو الاقتصادي (مثل زيادة الناتج المحلي الإجمالي) دون النظر إلى جودة حياة الإنسان. حسب تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة التنمية البشرية تعني توسيع الخيارات والفرص التي يتمتع بها الأفراد، بحيث تشمل أبعاد الصحة، التعليم، والرفاه الاجتماعي.

ومع مرور الوقت، تطور المفهوم ليشمل الاستدامة، والتي تعني تحقيق التنمية الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها بالتالي، أصبح التركيز على التنمية البشرية المستدامة يدمج بين:

البُعد الاقتصادي: تحقيق رفاه اقتصادي مستمر ومتوازن.

البُعد الاجتماعي: تحقيق العدالة والمساواة والاندماج.

البُعد البيئي: الحفاظ على الموارد البيئية وصحة النظام البيئي.

وقد أكد الفيلسوف أمارتيّا سين أن التنمية البشرية تعتمد على تمكين الأفراد وزيادة قدراتهم على اتخاذ خياراتهم بحرية، مما يجعل الاستثمار في البنية التحتية للعيش الكريم ضرورة لا غنى عنها.

ثالثاً: العمارة كوسيط لتحقيق التنمية البشرية:

العمارة ليست مجرد بناء أو مظهر خارجي، بل هي البيئة المبنية التي يتفاعل معها الإنسان يوميًا، وهي تؤثر بشكل مباشر على صحته النفسية والجسدية، وتفاعلاته الاجتماعية. لذا، يُنظر إليها كوسيط أساسي لتحقيق التنمية البشرية من خلال:

تحسين جودة الحياة: تصميم مساكن ملائمة من حيث المساحة، التهوية، الإضاءة، والخصوصي.

دعم الصحة: توفير بيئات تحفز النشاط البدني، تقلل من التلوث، وتحسن الحالة النفسية.

تعزيز التواصل الاجتماعي: خلق مساحات عامة تعزز التفاعل المجتمعي وتقليل العزلة.

تمكين الفئات الضعيفة: تصميم متاح وميسر لذوي الاحتياجات الخاصة، كبار السن، الأطفال.

فإن التصميم الحضري والمعماري الذي يركز على الإنسان يمكن أن يخلق بيئات داعمة للرفاهية وتعزز من الشعور بالانتماء والأمان وفقاً (لجين جيل).

رابعاً: العمارة المستدامة – المبادئ والتطبيقات:

تشير العمارة المستدامة إلى تصميم المباني والبيئات التي توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع المحافظة على الموارد للأجيال القادمة تشمل المبادئ الرئيسية للعمارة المستدامة.

كفاءة الطاقة: تقليل استهلاك الطاقة من خلال تصميمات تراعي التهوية الطبيعية، الإضاءة النهارية، والعزل الحراري. استخدام مواد صديقة للبيئة: الاعتماد على مواد قابلة لإعادة التدوير أو مصادر متجددة.

تصميم متكامل للبيئة المبنية: يشمل النظام البيئي المحيط (مساحات خضراء، نظم صرف صحي، جودة الهواء). التكامل الاجتماعي: مراعاة احتياجات جميع المستخدمين، وإدخال مفاهيم الشمولية والعدالة في التوزيع المكاني للخدمات.

دراسات عديدة أظهرت أن العمارة المستدامة تساهم في تقليل البصمة الكربونية للمباني، وتخفض تكاليف التشغيل، وتحسن من صحة المستخدمين.

خامساً: البيئات المعيشية الصحية والشاملة:

يُعتبر توفير بيئة معيشية صحية وشاملة هدفًا أساسيًا لأي عملية تصميم معماري مستدامة. تشمل الخصائص التي تجعل البيئة المبنية صحية وشاملة ما يلي:

- التهوية والإضاءة الطبيعية الجيدة: تساعد في تقليل الأمراض التنفسية وتحسين المزاج.
- التقليل من مصادر التلوث: من ضوضاء، مواد سامة، وتلوث الهواء.
- المساحات الخضراء: تساهم في تحسين جودة الهواء، وتوفير أماكن للاسترخاء والنشاطات الاجتماعية.
- التصميم الشامل: ضمان سهولة الوصول والتنقل لجميع الفئات (ذوي الإعاقة، كبار السن، الأطفال)، وهذا

يشمل تصميم المنازل، المرافق، والشوارع بطريقة تراعي جميع المستخدمين.

بحث الذي بيّن كيف يؤثر تصميم النوافذ والواجهات على سرعة التعافي من المرض، مثال مهم على العلاقة بين البيئة المبنية والصحة النفسية والجسدية

سادساً: العلاقة التبادلية بين الإنسان والمكان:

وفقًا لنظرية علم النفس البيئي(Environmental Psychology) يرتبط الإنسان بالمكان بشكل معقد ومتبادل. تصميم البيئة المبنية يمكن أن يؤثر على سلوكيات الإنسان، هويته، وإحساسه بالأمان. (Proshansky et al 1983)

تصميم بيئات تعزز الإحساس بالانتماء، الأمان، والتواصل الاجتماعي يعزز بدوره التنمية البشرية، حيث تؤدي البيئات المشجعة إلى:

تعزيز التماسك الاجتماعي.

تقليل مشاعر العزلة والاكتئاب.

رفع مستوى المشاركة المجتمعية.

العمارة كوسيط لهذه العلاقة:

من خلال العمارة، يمكن تصميم أماكن:

تعزز الانتماء: عبر مراعاة الرموز الثقافية، الهوية البصرية، النسيج الاجتماعي.

تدعم الصحة النفسية: من خلال الراحة الحسية، الإضاءة، الإطلالات، المواد المستخدمة.

تشجع التفاعل الاجتماعي: المساحات العامة المصممة جيدًا تُسهّل العلاقات، وتقلل من التوتر.

يرى جان أن المدن المصممة لأجل الناس لا الآلات، تُعزز من جودة الحياة، لأنها تضع احتياجات الإنسان – الجسدية والنفسية والاجتماعية – في قلب التصميم (Jan Gehl (2011)

خلاصة الجزء النظري:

يرتكز هذا البحث على فرضية أن العمارة، حينما تدمج مبادئ التنمية البشرية المستدامة، تصبح قوة فعّالة لبناء بيئات معيشية تدعم الصحة النفسية والجسدية، العدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية. وأن الاستثمار في تصميم معماري ذكي ومستدام لا يحسن فقط من جودة الحياة، بل يخلق مجتمعات أكثر تكاملاً ومرونة أمام التحديات المستقبلية.

وتؤكد الأدبيات على أن تحقيق بيئات معيشية صحية وشاملة يتطلب التكامل بين المبادئ المعمارية المستدامة والتوجهات الإنسانية في التصميم. كما أن تطبيق مفاهيم الشمولية والعدالة الاجتماعية ضمن العملية التصميمية يمثل خطوة أساسية نحو مجتمعات أكثر تماسكاً وأنصافاً.

وبالتالي: فإن العمارة تتحول من مجرد أداة مادية إلى وسيلة لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، من خلال دعم جودة الحياة على المستويين الفردي والجماعي، بما ينسجم مع رؤية شمولية تدمج البعد الاجتماعي، البيئي، والاقتصادي، ضمن البيئة المبنية.

العلاقة الديناميكية بين العمارة والتنمية البشرية وأثرها على البيئات المعيشية:

العمارة المستدامة تشكل همزة الوصل بين أهداف التنمية البشرية وبين تحقيق البيئات الصحية والشاملة. فالعمارة تؤثر مباشرة على جودة الحياة (من حيث المسكن، الصحة، الراحة النفسية، الخصوصية، الأمان، والتفاعل الاجتماعي)، وتسهم في تحقيق أبعاد التنمية البشرية (الصحة، التعليم، والاندماج الاجتماعي).

تصميم المباني يؤثر على: الصحة الجسدية والنفسية، فرص التعليم والمعرفة، التمكين والمشاركة الاجتماعية.

وفي المقابل احتياجات التنمية البشرية توجه توجهات العمارة لتكون أكثر شمولية وإنسانية.

والعمارة الشاملة تعني تحقيق العدالة المكانية ورفع حواجز التمييز المكاني. في النهاية نستنتج أن العمارة بأبعادها الإنسانية والبشرية المستدامة أداة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والتي بدورها تسهم في خلق بيئات معيشية صحية وشاملة.

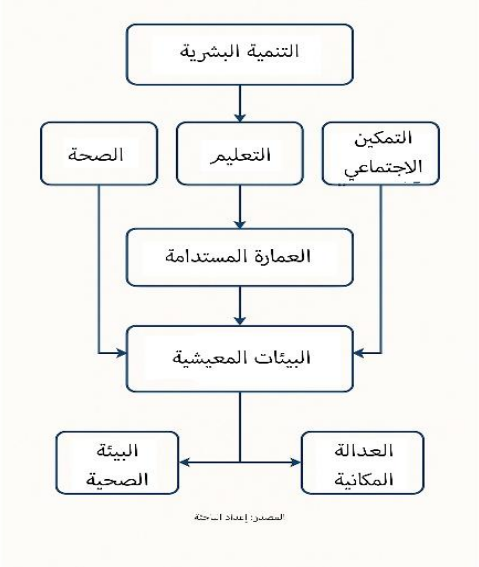

دراسات الحالة:

تحليل دراسات حالة عالمية مختارة توضح العلاقة التكاملية بين العمارة والتنمية البشرية، من خلال أمثلة حية لمدن ومشاريع حققت تحولات نوعية في جودة الحياة عبر التصميم العمراني المستدام.

- **كوبنهاغن – الدنمارك:** مدينة الإنسان والاستدامة

تحولت كوبنهاغن خلال العقود الماضية إلى إحدى أبرز المدن الصديقة للبيئة والإنسان في العالم، حيث اعتمدت في استراتيجيتها العمرانية على مبادئ التصميم الإنساني الذي طوّره المعماري يان جيل.,.(Gehl, 2011)

- **أبرز ملامح التجربة:**

– تعزيز المساحات العامة والمشاة على حساب السيارات.

– دمج الأنشطة الحضرية والاجتماعية في تصميم الشوارع والساحات.

– تطوير مساكن ذات جودة عالية مع مراعاة معايير الصحة، الإضاءة الطبيعية، والتهوية.

النتائج:

– انخفاض التلوث وتحسّن الصحة العامة.

– تعزيز الرفاه النفسي والانتماء المجتمعي.

– اعتماد سكان المدينة على الدراجات بنسبة تتجاوز 60%.

كوبنهاغن مثال فعّال على كيف يمكن للعمارة أن تكون محركًا لسياسات حضرية شاملة ترتكز على الإنسان أولًا.

- **كوريتيبا – البرازيل:** تنمية حضرية شاملة بموارد محدودة

تُعد كوريتيبا نموذجًا ملهمًا في كيفية الاستفادة من أدوات التخطيط العمراني لتحسين جودة الحياة في سياق اقتصادي محدود.

أبرز ملامح التجربة:

– إطلاق نظام نقل جماعي مبتكر وقليل الكلفة.

– بناء مساكن اجتماعية قرب مراكز الخدمات.

– دمج المناطق العشوائية ضمن النسيج الحضري الرسمي.

النتائج:

– تقليص الفجوة الاجتماعية والمكانية.

– تحسين الوصول للخدمات والتعليم والصحة.

– ازدياد المساحات الخضر.

كوريتينا أثبتت أن الإمكانات المالية المحدودة لا تمنع تطوير بيئات صحية وشاملة، إذا توفر الإبداع في التخطيط والتصميم.

- **هامرباي – ستوكهولم، السويد:** حوار بين العمارة والطبيعة

فكرة المشروع: تحويل منطقة صناعية ملوثة إلى حي سكني مستدام.

أبرز ملامح التجربة:

– الأبنية تعتمد على الطاقة الشمسية والتدفئة المركزية من مصادر متجددة.

– الواجهات مصممة للتهوية والضوء الطبيعي، مع تقنيات متقدمة لإعادة تدوير المياه.

– **تكامل عمراني واجتماعي حيث لا وجود لفصل طبقي بين السكان.**

النتائج:

– تقليل الانبعاثات بنسبة 50% مقارنة بالمعدل الوطني.

– دمج ناجح بين الطبيعة والإنسان دون التضحية بالراحة أو الحداثة.

هامرباي أكدت أن التصميم المتكامل قادر على إنتاج بيئات تلبّي الاحتياجات الإنسانية والبيئية دون تناقض.

التحديات في السياق العربي والمحلي – رؤية تحليلية:

- التخطيط العمراني البيروقراطي وغير التشاركي:

ما زالت أغلب المدن العربية تخضع لتخطيط مركزي مغلق، يُنفّذ دون مشاورة المجتمعات المحلية.

والنتيجة: مشاريع لا تُلبّي الاحتياجات الفعلية ولا تراعي البعد الإنساني.

- **التمييز المكاني والاجتماعي:** الأحياء الفقيرة غالبًا ما تعاني من:

– نقص البنية التحتية.

– تهميش في التوزيع العمراني للحدائق، المدارس، المراكز الصحية.

– يفاقم من عدم العدالة في الوصول إلى بيئة صحية وشاملة.

- **ضعف التشريعات العمرانية:**

لا توجد التزامات حقيقية لتطبيق مبادئ الاستدامة أو التصميم الشامل في البناء أو إعادة الإعمار.

قوانين البناء قديمة ولا تراعي الفئات الهشّة.

- **ضعف الكفاءة المؤسسية:**

غياب فرق متخصصة في تصميم البيئات الشاملة داخل المؤسسات الحكومية.

- **الدمار ما بعد الصراع :**(سوريا نموذجًا)

- دمار البنية التحتية أدى إلى توسّع عشوائي وضغوط على الخدمات.
- غياب الرؤية المتكاملة لإعادة الإعمار.

رغم التحديات الكبرى، إلا أن الأمثلة الدولية تُثبت أن البيئة المعمارية المدروسة قادرة على تحقيق التنمية البشرية، شريطة وجود إرادة سياسية، رؤية شاملة، ووعي مجتمعي.

وفي السياقات العربية، تكمن الفرصة في تبني مسارات تصميم وتخطيط تشاركي، مستدام، وعادل، يُعيد تشكيل البيئات المعيشية لتكون صحية، دامجة، ومُلهمة.

أدوات تقييم البيئات المعمارية من منظور التنمية البشرية:

يُعتبر تقييم البيئات المعمارية من منظور التنمية البشرية أحد المحاور الأساسية في الدراسات المعمارية والتخطيطية الحديثة، حيث يركز على مدى قدرة البيئة المبنية على تحسين جودة حياة الأفراد وتنمية قدراتهم على المستويات الاجتماعية، النفسية، الصحية، والاقتصادية. التنمية البشرية، وفقًا لتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة(UNDP, 2019) ، لا تقتصر فقط على الجوانب المادية بل تشمل توفير بيئات تعزز الصحة، التعليم، والمشاركة الاجتماعية، مما يجعل تقييم البيئات المبنية من هذا المنظور ضرورة لضمان تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

أدوات التقييم:

– مؤشرات جودة الحياة:(Quality of Life Indicators)

تعتمد هذه المؤشرات على قياس عوامل مثل الراحة النفسية، الأمان، وجودة المعيشة، والتي ترتبط مباشرة بتصميم الفضاءات المعمارية. أظهرت الدراسات أن تصميم المساحات العامة والمنازل يؤثر بشكل كبير على شعور السكان بالرضا والسعادة .(Leyden, 2003) تشمل هذه المؤشرات تقييم الوصول إلى الخدمات الأساسية، المساحات الخضراء، وجودة البنية التحتية.

- **مؤشرات الصحة البيئية**:(Environmental Health Indicators)

تركز هذه الأدوات على تقييم تأثير البيئة المبنية على الصحة الجسدية والنفسية للسكان، مثل جودة الهواء الداخلي، التهوية، الإضاءة الطبيعية، ومستويات الضوضاء. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية(WHO, 2018) ، فإن تحسين هذه العوامل يقلل من الأمراض المرتبطة بالبيئة ويعزز الرفاهية.

- المشاركة المجتمعية واستطلاعات الرأي:(Community Participation & Surveys)

تلعب المشاركة المجتمعية دوراً رئيسياً في فهم الاحتياجات الحقيقية للسكان، حيث يتيح الاستطلاع والتفاعل مع المستخدمين فرص تعديل التصميمات بما يتناسب مع متطلباتهم الثقافية والاجتماعية (Arnstein, 1969) هذه الأدوات تعزز مبدأ الشمولية والعدالة في التنمية الحضرية.

- مؤشرات الاستدامة العمرانية:(Urban Sustainability Indicators)

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم مدى كفاءة استخدام الموارد، القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية، وإمكانية الوصول للنقل والخدمات، حيث تسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة وتقليل البصمة البيئية (Campbell1996)

- **تحليل المشهد الحضري**:(Urban Morphology Analysis)

يركز على دراسة التركيب المكاني للمدن وتأثيره على التواصل الاجتماعي والتنقل، حيث تبين الدراسات أن

تخطيط المدن بشكل يدعم المساحات المفتوحة والواجهات النشطة يحسن من التفاعل الاجتماعي ويعزز الشعور بالأمان.(Hillier & Hanson, 1984)

- **النماذج الرقمية والمحاكاة:**(Digital Simulation Models)

تستخدم هذه الأدوات الحديثة لتحليل تدفق الهواء، توزيع الضوء، واستهلاك الطاقة، مما يساعد على تحسين التصميمات لتحقيق راحة المستخدمين وصحتهم.(Kumar & Steemers, 2008)

النتائج:

أظهرت نتائج هذا البحث أن العمارة تتجاوز وظيفتها التقليدية كفن لبناء الفضاءات، لتصبح أداة استراتيجية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. فالبيئة المبنية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على حياة الأفراد، من خلال توفير شروط معيشية تعزز الصحة الجسدية والنفسية، وتدعم الاندماج الاجتماعي والعدالة المكانية.

واستنادًا إلى التحليل النظري ودراسات الحالة التي تناولت العلاقة بين العمارة والتنمية البشرية المستدامة، **توصل البحث إلى النتائج التالية:**

1. العمارة تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية البشرية من خلال توفير بيئات معيشية صحية وشاملة تتيح الفرص للأفراد للتطور الاجتماعي، النفسي، والاقتصادي.
2. الخصائص المعمارية التي تسهم في خلق بيئات صحية تشمل: جودة الإضاءة الطبيعية، التهوية المناسبة، الاستخدام الأمثل للمساحات الخضراء، وتوفير مساحات اجتماعية تفاعلية.
3. العمارة المستدامة تدمج بين المبادئ البيئية والاجتماعية، ما يدعم التوازن بين رفاهية الإنسان والمحافظة على الموارد الطبيعية.
4. العلاقة التبادلية بين الإنسان والمكان تؤكد أن تصميم الفضاءات المعمارية لا يؤثر فقط على السلوك الفردي والجماعي، بل يساهم في تحسين الصحة النفسية والجسدية للسكان.

5. دراسات الحالة أثبتت فعالية التصميم المعماري المدروس في تحقيق مستويات أعلى من الراحة والاندماج الاجتماعي، مما يعزز من التنمية البشرية المستدامة.

المقترحات والتوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، تبرز مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى توجيه السياسات التصميمية والتخطيطية نحو دعم التنمية البشرية:

1. ضرورة إدماج مبادئ التنمية البشرية في العمليات التصميمية منذ مراحلها الأولى، من خلال اعتماد معايير تقييم تأخذ بعين الاعتبار أبعاد الصحة الجسدية والنفسية، العدالة الاجتماعية، والرفاهية المعيشية، بما يضمن ملاءمة الفضاءات المعمارية لاحتياجات الأفراد والمجتمعات المتنوعة.
2. تشجيع اعتماد العمارة المستدامة كنهج تصميمي متكامل، لا يقتصر على الجوانب البيئية كاستخدام الطاقة المتجددة وتقليل البصمة الكربونية، بل يمتد ليشمل البعد الاجتماعي من خلال تصميم فضاءات تشجع على التفاعل، المساواة، والوصول الشامل.
3. تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط والتصميم، بوصفها شريكاً أساسياً في إنتاج البيئة المبنية، ما يساعد في ضمان ملاءمة المشاريع لثقافة السكان، وتلبية احتياجاتهم الحقيقية، وبالتالي زيادة مستويات الرضا والاستدامة المجتمعية.
4. دعم السياسات الحضرية التي تركز على تكثيف المساحات الخضراء والمفتوحة، لما لها من دور مثبت في تحسين الصحة النفسية وتقليل التوتر، إضافةً إلى توفير فرص للتواصل الاجتماعي والنشاط البدني.
5. الاستثمار في أدوات التقييم الذكية والنماذج الرقمية، كالمحاكاة البيئية وتحليل الأداء الحراري والبصري للمباني، مما يساعد في اتخاذ قرارات تصميمية أكثر دقة وتكاملًا مع أهداف التنمية المستدامة.

الخاتمة:

تُبرز هذه الدراسة الدور الحيوي الذي تؤديه العمارة في تعزيز مفاهيم التنمية البشرية المستدامة، حيث لا تقتصر الممارسة المعمارية على تحقيق الشكل الجمالي أو الوظيفة التقنية، بل تمتد لتشمل مسؤوليات إنسانية واجتماعية وبيئية. وقد بيّنت نتائج البحث أن البيئة المعمارية المصممة وفق مبادئ شمولية ومستدامة قادرة على توفير شروط معيشية تدعم تطور الإنسان وقدرته على المشاركة الفاعلة في مجتمعه، مما يجعل من العمارة أداة استراتيجية في خدمة الإنسان والتنمية.

وفي ظل التحديات الراهنة المرتبطة بالتغير المناخي، التوسع الحضري السريع، والتفاوتات الاجتماعية، يصبح من الضروري إعادة النظر في طرق تخطيط وتصميم المدن والمباني، بحيث تضع الإنسان في صلب العملية التصميمية، وتعزز علاقته بمحيطه الطبيعي والاجتماعي. كما أن اعتماد أدوات تقييم دقيقة، واستراتيجيات تصميم تشاركية، سيؤدي إلى بناء بيئات أكثر صحة وشمولاً واستدامة.

وعليه، فإن هذا البحث يدعو إلى مقاربة معمارية جديدة تتجاوز الأبعاد الشكلية نحو نموذج متكامل يربط بين البعد الإنساني، البيئي، والاجتماعي، بما يحقق رؤية شاملة للتنمية الحضرية المستدامة في القرن الحادي والعشرين.

المراجع:

UNDP (2020). Human Development Report 2020. United Nations Development Programme.

Salama, A. M. (2016). Spatial Design Education: New Directions for Pedagogy in Architecture and Beyond. Ashgate Publishing.

Edwards, B. (2010). Rough Guide to Sustainability. RIBA Publishing.

Ulrich, R. S. (1984). “View through a window may influence recovery from surgery.” Science, 224(4647), 420–421.

Dempsey, N., Bramley, G., Power, S., & Brown, C. (2011). “The social

dimension of sustainable development: Defining urban social sustainability." Sustainable Development, 19(5), 289–300.

UNDP. (1990). Human Development Report.

Brundtland Commission. (1987). Our Common Future.

Sen, A. (1999). Development as Freedom. Oxford University Press.

Gehl, J. (2011). Life Between Buildings: Using Public Space. Island Press.

Edwards, B. (2010). Rough Guide to Sustainability. RIBA Publishing.

Kibert, C. J. (2016). Sustainable Construction: Green Building Design and Delivery. Wiley.

Ulrich, R. S. (1984). "View through a window may influence recovery from surgery." Science, 224(4647), 420–421.

Proshansky, H. M., Fabian, A. K., & Kaminoff, R. (1983). "Place-identity: Physical world socialization of the self." Journal of Environmental Psychology, 3(1), 57–83.

Arnstein, S. R. (1969). A Ladder of Citizen Participation. Journal of the American Institute of Planners, 35(4), 216–224.

Campbell, S. (1996). Green Cities, Growing Cities, Just Cities? Urban Planning and the Contradictions of Sustainable Development. Journal of the American Planning Association, 62(3), 296-312.

Hillier, B., & Hanson, J. (1984). The Social Logic of Space. Cambridge University Press.

Kumar, S., & Steemers, K. (2008). Performance assessment of daylight linked

lighting controls. Lighting Research & Technology, 40(3), 231-244.

Leyden, K. M. (2003). Social Capital and the Built Environment: The Importance of Walkable Neighborhoods. American Journal of Public Health, 93(9), 1546-1551.

United Nations Development Programme (UNDP). (2019). Human Development Report 2019.

World Health Organization (WHO). (2018). Healthy environments for healthy people.

الفراغ العمراني: دراسة تأثيراته على التفاعل الاجتماعي والرفاه النفسي في المجتمعات الحضرية

م. **مايا فايق فانوس**/ ماجستير في البنية التحتية والخدمات العامة في المعهد العالي للتخطيط الإقليمي، جامعة دمشق.(msy947083@gmail.com)

م. **آلاء اياد حرابة** /ماجستير في البنية التحتية والخدمات العامة في المعهد العالي للتخطيط الإقليمي، جامعة دمشق.(123alaaharaba190@gmail.com)

الملخص:

يشهد العالم تطوراً متسارعاً في مجال العمران، يقابله في كثير من الأحيان تراجع في جودة العلاقات الاجتماعية والشعور بالانتماء، نتيجة لتصاميم عمرانية تركز على الوظائف المادية وتهمل البعد الإنساني

تعكس الفراغات العامة حاجات وثقافة المجتمع ولطالما كانت مكاناً لتفعيل الترابط بين أفراد المجتمعات ودعم جودة حياة السكان ورفع مستوى الثقافة المحلية وحس الانتماء للبيئة الفيزيائية بكافة مستوياتها بدءاً من المجموعة السكنية إلى المجاورة نهايةً بالمدينة، لكن بحلول نهاية القرن التاسع عشر، كُسر هذا الاتصال الوثيق والتفاعل بين الفراغات العامة والمجتمع.

ظهر مفهوم (صناعة المكان) ليعيد هذا الارتباط ويسخر التصميم الحضري والتخطيط لتلبية احتياجات ورغبات الناس النفسية والاجتماعية ويرفع من الثقة المدنية في التجمعات العمرانية (**سمرة، 2021**).

و يتناول هذا البحث مفهوم الفراغ العمراني داخل وخارج المبنى، ومدى تأثيره على الصحة النفسية والاجتماعية للسكان، ودوره المحوري في تعزيز التفاعل الاجتماعي اليومي. ويركز على كيفية تصميم وتوظيف الفراغات العامة والخاصة في البيئة المبنية، من الساحات والحدائق والممرات والمناطق الانتقالية خارج المباني، إلى

الأفنية الداخلية، الممرات، الردهات. كما يناقش تأثير هذه الفراغات على السلوك الإنساني، من حيث الشعور بالراحة، الانتماء، والتواصل، مستندًا الى تطبيقات معمارية ناجحة في السياقات الدولية والعربية. يهدف البحث إلى فهم العلاقة التبادلية بين تصميم الفراغ العمراني والوظيفة الاجتماعية له، مستعرضاً نماذج عمرانية بارزة، ومقترحاً استراتيجيات تصميمية تركز على الإنسان كمحور أساسي في تخطيط المدن، بما يعزز من جودة الحياة الحضرية.

الكلمات المفتاحية: الفراغ العمراني _ التفاعل الاجتماعي _ سلوك الانسان.

Urban Space: A Study of Its Effects on Social Interaction and Psychological Well-being in Urban Communities

Ms. Maya Fayeq Fanous

Masters in Infrastructure and Public Services at the Higher Institute of Regional Planning, Damascus University

(msy947083@gmail.com)

Ms. Alaa Iyad Haraba

Masters in Infrastructure and Public Services at the Higher Institute of Regional Planning, Damascus University

(123alaaharaba190@gmail.com)

Abstract:

The world is witnessing rapid development in the field of architecture, often met with a decline in the quality of social relations and the sense of belonging, as a result of morphological designs that focus on physical functions and neglect the human dimension. Public spaces reflect the needs and culture of society and have always been a place to activate the connection between members of societies, support the quality of life of residents, raise the level of local culture, and belong to the physical environment at all levels, starting from the residential group to the neighborhood and ending with the city. However, by the end of the nineteenth

century, this connection broke the documentation and interaction between public branches and society The concept of placemaking emerged to restore this connection, harnessing urban design and planning to meet people's psychological and social needs and desires and raising civic confidence in urban communities (Samra, 2021). This research examines the concept of social space inside and outside the building, its impact on the psychological and social health of residents, and its pivotal role in enhancing daily social interaction. It focuses on how to design and employ public and private spaces in the built environment, from courtyards, gardens, corridors, and transitional areas outside buildings to internal spaces, corridors, and lobbies. It also examines the impact of these spaces on human behavior, in terms of a sense of comfort, belonging, and communication, based on successful architectural applications in international and Arab contexts. The research aims to understand the reciprocal relationship between the design of urban space and its social function, reviewing prominent urban models and proposing design strategies that focus on the human being as a fundamental axis in city planning, thus enhancing the quality of urban life

➢ **Keywords:** urban vacuum _ artistic reaction – human behavior.

❖ المقدمة (Introduction)

في ظل التحولات الحضرية المتسارعة، أصبحت المدن الحديثة تتميز بكثافة عمرانية مرتفعة، وتوسع أفقي ورأسي غير مسبوق. ورغم هذا التقدم العمراني، إلا أن العديد من المجتمعات باتت تعاني من العزلة الاجتماعية، ضعف التواصل البشري، وزيادة التوتر والضغط النفسي. تعد الفراغات المعمارية جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، فهي ليست مجرد هياكل مادية وإنما بيئات تؤثر بشكل عميق على مشاعرنا وسلوكياتنا. تؤثر هذه الفراغات في حالتنا النفسية، وتحدد مستوى راحتنا أو توترنا، وتلعب دوراً محورياً في تشكيل التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد. الفراغات العامة مثل الحدائق والساحات، إلى جانب الفراغات الخاصة كالمنازل والمكاتب، تعتبر أمثلة حية على كيفية تأثير التصميم على حياتنا. فبينما يُسهم تصميم الفراغات العامة في تعزيز التفاعل الاجتماعي والشعور بالانتماء، تساهم الفراغات الخاصة في توفير بيئة ملائمة للراحة النفسية والإنتاجية. وهنا يظهر دور (الفراغ العمراني) كعنصر مركزي في صياغة التجربة الإنسانية داخل المدينة والمبنى. الفراغ العمراني لا يُقصد به الفراغ الفيزيائي فقط، بل هو المجال الذي يحتضن التفاعل الإنساني. فالفراغ الخارجي مثل الحدائق، الساحات، الشوارع الهادئة، والأسواق الشعبية، يتيح اللقاء العرضي والمخطط، بينما تمثل الفراغات الداخلية المشتركة مثل الردهات والممرات والأفنية داخل المباني أماكن للراحة والتواصل اليومي. أظهرت دراسات متعددة في علم النفس البيئي والاجتماع الحضري أن تصميم الفراغات يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على المزاج العام، الصحة النفسية، وحتى التفاعلات السلوكية بين الأفراد. فالمكان الذي يشجع على اللقاء، يزرع في الفرد شعوراً بالانتماء، والأمان، والمشاركة. انطلاقاً من هذا، يسعى البحث إلى فحص وتحليل الأثر النفسي والاجتماعي للفراغ العمراني على السكان، داخل وخارج المباني، موضحاً كيف يمكن للهندسة المعمارية وتخطيط المدن أن يساهما في خلق مجتمعات أكثر ترابطاً وصحة، عبر استخدام واعٍ للفراغ.

❖ هدف البحث (Research Objectives)

يهدف هذا البحث إلى:

1- تحليل الأثر النفسي والاجتماعي للفراغ العمراني على السكان في السياق الحضري الحديث.

2- تحديد الخصائص التصميمية للفراغات التي تعزز التفاعل الاجتماعي داخل وخارج المبنى.

3- تسليط الضوء على العلاقة بين جودة الفراغ العمراني والشعور بالانتماء المجتمعي.

4- دراسة تطبيقات معمارية ناجحة توظف الفراغ لتعزيز العلاقات الإنسانية.

❖ مشكلة البحث (Research Problem)

رغم تزايد الاهتمام بالبنية التحتية والبناء الحضري في المدن المعاصرة، إلا أن كثيراً من هذه المشاريع تفتقر إلى الاعتبار الكافي للجوانب النفسية والاجتماعية للسكان. في العديد من الحالات، تتحول المساحات العامة إلى مناطق غير مستخدمة، أو غير آمنة، أو مملة بصرياً، مما يؤدي إلى العزلة المجتمعية، ضعف العلاقات، وزيادة مشاعر الاغتراب الحضري.

أما داخل المباني، فغالباً ما يتم تصميم الفراغات الداخلية بشكل وظيفي صرف، يفتقر إلى الحميمية والدفء والمشاركة، ما يقلل من فرص التواصل غير الرسمي ويؤثر على الصحة النفسية، خصوصاً في المباني السكنية، الجامعات، والمقار الوظيفية.

- وتتمثل مشكلة البحث الرئيسية في التساؤل الآتي:

كيف يمكن للفراغ العمراني داخل وخارج المبنى أن يسهم في تحسين الصحة النفسية وتعزيز التفاعل الاجتماعي بين السكان؟

❖ أهمية البحث (Significance of the Study)

تنبع أهمية هذا البحث من النقاط التالية:

– دمج العلوم المعمارية والإنسانية: إذ يقدم منظوراً متكاملاً يجمع بين العمارة، علم النفس، وعلم الاجتماع.

– سد فجوة تصميمية: كثير من المشاريع العمرانية تهمل البعد النفسي، فيأتي هذا البحث ليعزز من البعد الإنساني في التصميم.

– تقديم أدوات تقييم جديدة: للفراغات العمرانية من منظور تأثيرها على السلوك والمزاج.

– تحسين جودة الحياة: من خلال توصيات تصميمية تسهم في خلق مدن ومبانٍ أكثر تفاعلية وإنسانية.

– إفادة صناع القرار والمخططين: عبر توجيههم نحو ممارسات عمرانية قائمة على رفاهية الإنسان، وليس فقط الكفاءة المساحية.

أولاً: تعريف الفراغ (المكان) العام ضمن سياق البحث (سمرة، 2021)

هو جزء من البيئة العمرانية له تأثير كبير على حياة سكان المجتمع الحضري اليومية. عرف الكثير من الباحثين والمفكرين الفراغ العمراني وسيركز البحث على التعاريف التالية: هو قطعة أرض غير مستثمرة ببناء أو تطوير عمراني أو سيارات هو ساحة أو منطقة توفر إمكانية ممارسة نشاطات متنوعة منها النشاطات الضرورية والاختيارية والاجتماعية النشاطات الضرورية مثل الذهاب إلى العمل أو المدرسة وانتظار الباص وشراء

الحاجيات وهذه النشاطات سيقوم بها الأفراد سواء كانت البيئة العمرانية جيدة أم لا أما النشاطات الاختيارية مثل التنزه وممارسة الرياضة في الخارج فحصولها مرتبط بشكل كبير بجودة الفراغ العمراني المحتوي لها والظروف المحيطة. النشاطات الاجتماعية تنتج عن حصول نوعي النشاطات السابقين كون التفاعل بين الناس يحدث عندما يكونون في الخارج سواء لنشاط ضروري أو اختياري وتزداد فرص التعارف والاحتكاك الاجتماعي كلما قضى عدد أكبر من الأشخاص وقتاً في الخارج ولمدة أطول.

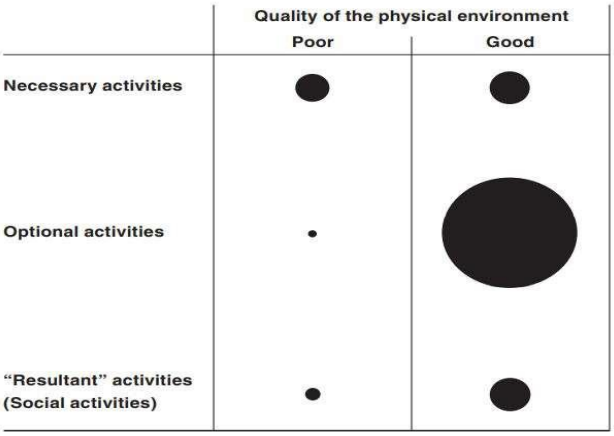

Gehl, Life between buildings.

مفاهيم الفراغات العمرانية (القرمادي، 2024)

اعتبر (كرير) الفراغ بين المباني هو فراغ حضري يرتبط هندسي أو جماليا بالأنواع المختلفة من الواجهات المحيطة بالفراغ، مما يساعد الوعي الإنساني على إدراك الفضاء الخارجي كفضاء حضري. أما المفهوم الآخر فهو أن الحيز هو عنصر يؤثر ويتأثر بالمحتوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الحضري، ويمثل القيم الاجتماعية والموارد الاقتصادية كعنصر ديناميكي نشط في المدينة ويجسد نوع التفاعل الإنساني مع البيئة. يمكن وصف الفراغ الحضري بأنه المساحة بين المباني في المدينة، بما في ذلك كل ما يحيط بها، مثل الممرات والساحات العامة والميادين والساحات العامة والملاعب والحدائق الخاصة والعامة ومواقف السيارات والطرق والمسطحات المائية. ويعتبر الفراغ الحضري أهم عنصر من عناصر التشكيلات الحضرية في المدن، وهو مناسب ومفيد للسكان من جميع الأعمار، حيث أنه مهم جدا لمستخدميه للتواصل الاجتماعي والقيام بالأنشطة المختلفة التي يمكنهم القيام بها في منازلهم للاستجمام والراحة الجسدية والنفسية.

ثانياً: أهمية الفراغ العمراني (سمرة، 2021)

تؤكد الكثير من الأدلة البحثية والتجريبية أهمية الفراغ العمراني على مستوى الفرد والثقة المدنية والمجتمع. وقد أثبت العديد من الباحثين العلاقة بين البيئة العمرانية وسلوك الأفراد. ربما تكون هذه العلاقة واضحة أو من غير وعي وآثارها قد تكون مفيدة أو مدمّرة ليس فقط على سلوك الفرد وإنما على توجه المجتمع بأكمله. وكذلك فإن الفراغ العمراني الصحي مهم لحماية أمن البيئة الفيزيائية فالفراغ السيء الذي لا أحد يريد أن يكون فيه هو فراغ مناسب للتخريب والجريمة وقضاء الناس وقتاً أكثر في الفراغ العمراني الخارجي يعني أنه فراغ مُراقب وآمن. يوضح مجلس أوروبا أهمية الفراغ العمراني كالتالي: الفراغ العمراني هو جزء أساسي من التراث الحضري

وعنصر معماري جمالي هام في المدينة يلعب دوراً ثقافياً هاماً في العلاقة بين الناس وبيئتهم المحيطة وهو مهم لتحقيق التفاعل الاجتماعي وتطوير المجتمع ويساعد على تقليل النزاعات بين فئاته.

- **الأهمية من الجانب الاجتماعي:**

يزيد من حس تقدير الأشخاص لأنفسهم وشعورهم بالمكان الاجتماعي والانتماء لمجتمع إضافة إلى تحسين حياة الأفراد وانسجامهم مع الطبيعة والبيئة الفيزيائية المحيطة مما يدربهم على الاهتمام بها وعنايتها. يصف مجلس أوروبا الفراغ العمراني بغرفة المعيشة العامة للمجتمع المحلي (1986).

يحتوي الفراغ العمراني العام معظم الفعاليات الثقافية والاجتماعات الدينية والأعياد التي تزيد من قيمة المكان المجتمعية، وقد وجد باحثون أن السكان الذين يعيشون قرب فراغات عمرانية أو مساحات خضراء هم على علاقة أقوى بجيرانهم ويملكون مشاعر انتماء لمجتمعهم الحضري ويشعرون بأمان أكبر.

ثالثاً: تطور الفراغات العمرانية (حسن، د.ت)

ترتبط الفراغات الحضرية ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاجتماعية والبيئية والعقائدية للمجتمعات. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاختلافات في أشكال وأحجام الفرغات على مر العصور.

- **التطور الوظيفي والمورفولوجي للفراغات العمرانية بالعصور المختلفة:**

ارتبطت اشكال وأحجام الفراغات العمرانية المفتوحة على مر العصور بالقيم والرموز المؤثرة فى كل عصر فوجدت الممرات المقدسة (طريق الكباش) في المدن الفرعونية وساحة الاجورا في المدينة الاغريقية وتوزيع الأنشطة حول الساحات الرئيسية والساحات العامة في المدينة الرومانية (forum) ثم ساحة الكنيسة في العصور الوسطى. ساحة الجامع القصبة الرئيسية كانت الفراغات المميزة في المدن الإسلامية. كانت الفراغات العمرانية فى تلك المدن إما ساحات أو شوارع لإقامة الاسواق والمناسبات والاحتفالات والمراسم والعروض كما استخدمت

الساحات العامة لإقامة الاحتفالات الدينية والأعياد مثل الموالد في القاهرة القديمة. أما الفراغات بالمناطق السكنية أو غير العامة فهي أماكن للتوقف والاستراحة ونقل البضائع. ولم تكن المناطق السكنية تحظى باهتمام في العصور التي سبقت العصور الاسلامية حيث ضمت الفراغات العمرانية السكنية مجموعات اجتماعية متجانسة سواء عائلات ممتدة او فئات متجانسة مثل النحاسين، المغربلين، الخ... واعتبرت تلك الفراغات (الحارة أو الدرب) فراغات شبه خاصة تتوفر بها الخصوصية، والامان، ومفهوم الجماعة، والترابط. فكانت الحارة الاسلامية تمثل الوحدة العضوية المتجانسة انعكست الثقافة الإسلامية والبيئة على التشكيل العمراني للفراغات العمرانية السكنية فظهر النسيج المتضام والممرات المتعرجة والساحات الضيقة التي تربط المجموعة السكنية فى حين ظهرت الأفنية والفراغات العمرانية الداخلية داخل المنزل الاسلامي ومن ثم تدرج الفرغات من الخاص الى العام يصاحبه تدرج في الخصوصية والوظيفة:

أولا: الفراغات الداخلية:

- تجمع أكثر من أسرة ذات صلات عائلية (ترابط اجتماعي)
- تمثل معالجة بيئية
- تمثل منظر جمالي
- وهي أيضاً مكان آمن للعب الاطفال

ثانياً: الفراغات الخارجية (الحارة ومتعطفاتها):

- ممرات الحركة والتسوق أحياناً
- أماكن لتجمع أهالي الحارة
- أماكن للعب الأطفال

ثالثاً: الفراغات العامة (متمثلة فى القصبة والساحة الرئيسية):

مع ظهور العديد من التحولات والتغيرات في نهاية الألفية الثانية والتغيرات في القيم الاجتماعية والاقتصادية للشعوب وما تسبب عنه من تدهور وتلاشى لدور الفراغات العمرانية لممارسة الأنشطة المتنوعة و الحياة العامة، ومع الامتدادات العمرانية للمدن الكبرى (المتروبوليتان) ظهرت الحاجة لإقامة الضواحي ذات الشبكات الفراغية الواضحة انه بالإضافة إلى عدم عدالة التوزيع، فإن نصيب الفرد من الفراغات العمرانية بالمدن لا يتناسب مع النمو السكاني المتزايد للمدن خلال العقود الثلاثة الأخيرة خاصة بقلب المدن مما أدى إلى الحاجة الى خلق شبكات من الفراغات المفتوحة بالضواحي وكانت المدن الأمريكية هي الرائدة فى ذلك المجال و ظهرت عدة اتجاهات لتخطيط المدن والفراغات كأحد مفرداتها خاصة بعد الثورة الصناعية وأهمها الاتجاه نحو الملامح التشكيلية للمدينة حيث ظهرت التيارات التى تدعو الى استخدام التكنولوجيا وعناصر الحركة والمنشآت العملاقة وتتركز حول التشكيل المادي المجرد دون النظر إلى الاحتياجات الوجدانية والنفسية.

وفي تلك المراحل ارتبطت الفراغات العمرانية السكنية بتحقيق القيم التالية:

1-الاندماج والتواصل الاجتماعي والثقافي الذي يشكل اساس المجتمع الحضاري.

2-توفير الإمكانيات الترفيهية والصحة الذهنية والبدنية.

3-تحقيق الرواج الاقتصادي للأنشطة المختلفة المرتبطة بالفراغات والمسارات.

4-تحقيق التواصل الإنساني بالبيئة المحيطة.

5- توفير الملامح البصرية المناسبة والاتصال البصري.

- **تأثير مفاهيم الاستدامة على الفرغات العمرانية:**

يتغير مفهوم الاستدامة بتغير مستوى التعامل: فالاستدامة على المستوى الإقليمي هي تحقيق التوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بينما على مستوى المدن تقاس استدامة المدن بمدى مرونتها لتلبية المتطلبات المتغيرة وقدرة عناصرها وأنشطتها على مواكبة التغيرات المختلفة للمجتمع على مر العصور. أما على المستوى التفصيلي تقاس الاستدامة بحجم ترشيد الطاقة والحفاظ على الموارد.

رابعاً: التغيرات في تشكيل الفراغات العمرانية عبر العصور من خلال الأبعاد الاجتماعية

الجوانب الوظيفية	الاحتواء بالجانب المادي والمعنوي	لايوجد	يوجد	لايوجد	لايوجد						
	ربط العلاقات الوظيفية بالمدينة بالفراغات	لايوجد	لايوجد	انتشار المباني الدينية والعامة ضمن الفراغ	يوجد ربط						
	ربط السوق بفراغ المسجد	لايوجد	الربط مع المعبد بممرات واروقة	الربط مع المعبد بممرات اروقة	الربط بالسوق في الممرات التخديمية						
الجوانب البصرية والجمالية	المسجد / المعبد / الكنيسة كعنصر بصري هام	لايوجد	سيطرة المعابد والانيرة والاهرامات	سيطرة المعابد والاسوار	السيطرة والانغلاق للقصور						
	فصل المشاه عن الاليات	الحركة للمشاة والدواب فقط	الحركة والانتقال بالمشاة	الحركة للمشاة والدواب	حركة المشاه والعربات التي تجرها الدواب						
	ادراك العنصر البصري	لايوجد	متميز ومسيطر بالمعابد والانيرة	تشكيل فراغي للمباني المسيطرة	تشكيل فراغي داخلي متماثل						
الجوانب الفراغية	الاحساس بالفراغ	لايوجد	الرهبة والسيطرة والهيبة	السيطرة والامان	الانغلاق والسيطرة						
	تدرج والتسلسل الفراغي	لايوجد	منقسم الي عام وخاص	ظهور تدرج فراغي وفراغات ترفيهية	متدرج ومختلف ومحدد بمستوي مرتفع او بسور						
	نسب و مقياس الفراغ	فراغ ذو حدود غير مستمرة	فراغ ذو حدود غير مستمرة	مراعاة المقياس الانساني	متباين ومختلف						
	حجم الفراغ	فراغات مفتوحة طبيعية	فراغات ضخمة الحجم	فراغات كبيرة - الاجورا	فراغات كبيرة - الاجورا						
	شكل ونوع الفراغ	فراغ غير منتظم	فراغ غير منتظم تمارس به الانشطة	فراغ غير منتظم تمارس به الانشطة	فراغات منتظمة						
عناصر تشكيل الفراغات بالمدينة / المؤثرات الاجتماعية		افكار الطبقة الحاكمة ومواقع الحاكم بالمدينة	الاختراقات الطقسية	ظهور الطبقية المجتمعية	عدم الاحساس بالامان والهوية	الانغلاق والعزلة الاجتماعية	العلاقات السياسية الاجتماعية	الفصل التام والعنصرية الشديدة	تحقيق الخصوصية وتقديس الملك والآلهة	زيادة الروابط الاجتماعية	الطبقية المجتمعية	الاحساس بالمكانة للمكان	الحكم والسيطرة الكاملة	علم وجودة عالية اجتماعية او اقتصادية	ظهور الطبقات الاجتماعية – والعزلة الاجتماعية
تطور العصور		العصر القديم				المدينة الفرعونية				المدن الاغريقية			المدن الرومانية		

الجوانب الوظيفية	الاحتواء بالجانب المادي والمعنوي	الاحتواء والانسجام العضوي للفراغ	الاحتواء العضوي والمعنوي والانسجام بالفراغ
	ربط العلاقات الوظيفية بالمدينة بالفراغات	الفراغات تتخذ شكلها تبعا للمباني المحددة لها	هناك ترابط وتجانس بين العناصر وترابطها من خلال الفراغات العمرانية معا بصريا ووظيفيا
	ربط السوق بفراغ المسجد	اصبحت الفراغات مغطاه بقباب تخدمية	هناك ارتباط وثيق بين المسجد وساحتة مع السوق
الجوانب البصرية والجمالية	المسجد / المعبد / الكنيسة كعنصر بصري هام	بدء وجوده في المدينة الاسلامية	ظهور المسجد كعنصر مسيطرة وقوي بصريا وهام وظيفيا
	فصل المشاه عن الاليات	لايوجد فصل بين حركة للمشاه والاليات	هناك دمج في حركة الاليات مع المشاه
	ادراك العنصر البصري	اصبح هناك حركة وادراك اكثر للفراغات	بدا ظهور الحركة والمتتابعة البصرية للفراغات والشوارع
الجوانب الفراغية	الاحساس بالفراغ	فراغات ديناميكية بها الروح والحركة-الرهبه والروحانية	فراغات ديناميكة عضوية مريحة ويغلبها احساس الاحتواء – التوقع والشغف
	تدرج والتسلسل الفراغي	منقسم الي عام وخاص و فراغات ديناميكية	تدرج الفراغات عام –شبة عام – شبة خاص- خاص
	نسب و مقياس الفراغ	مراعاة المقياس الانساني بتشكيل الفراغات	احترام المقياس الانساني
	حجم الفراغ	حجم فراغ كبير - الاجورا	حجم متدرج ومتنوع من كبير الي وسط الي صغير
	شكل ونوع الفراغ	فراغ ذو شكل منتظم وتمارس فية الانشطة	ظهور ثنائية الحجم والفراغ ودخول عنصر الوظيفة

تطور العصور	المؤثرات الاجتماعية / عناصر تشكيل الفراغات بالمدينة	
العصور الوسطي	انتشار الحريات والمساواة المجتمعية	
	ظهور الطبقية المجتمعية	
	التراجع الفكري والعلمي والاجتماعي	
	العلاقات السياسية الاجتماعية متكافئة	
	التميز العقائدي وظهور الدير والكنيسة	
المدينة العربية الاسلامية	الانماط التشاركية المجتمعية	
	زيادة الروابط الاجتماعية	
	تعدد الانشطة الاجتماعية وظهور المسجد	
	الفصل بين الحياه العامة والخاصة	
	الاحساس بالهوية والاحساس بالانتماء والاحتواء المكاني	
	التماسك والترابط الاجتماعي	

الجوانب الوظيفية	الاحتواء بالجانب المادي والمعنوي	البدء بالاهتمام المادي للاشياء	فقدان الجانب المعنوي والاهتمام بالمادي والتكنولوجيا	الاهتمام بالجانب المادي والمعنوي
	ربط العلاقات الوظيفية بالمدينة بالفراغات	هناك ترابط قوي	انشاء فراغات وظيفية فراغ البورصة والمال والساحات السكنية	ظهور انشطة متداخلة تجاري واداري وديني و...الخ بينهما علاقات فراغية متحركة
	ربط السوق بفراغ المسجد	لايوجد	اختلفت العلاقات مع السوق	الاهتمام بالاسواق وبفراغاتها
الجوانب البصرية والجمالية	المسجد / المعبد / الكنيسة كعنصر بصري هام	اصبحت السيطرة علي قوة المباني وانشطتها	الاهتمام بتواجد المساجد في الساحات الرئيسية	الاهتمام بالمسجد كعنصر بصري بالفراغ
	فصل المشاه عن الاليات	لايوجد فصل بين المشاه والاليات	التخطيط الشعاعي تقاطع المشاه مع الطرق والفراغات	الوصول الي الفصل الكامل بين حركة المشاه والاليات
	ادراك العنصر البصري	ادخال عناصر اللاندسكيب في الادراك البصري	ادراك اهمية العنصر البصري في تصميم الفراغ والحركة بالفراغ كبعد فراغي	يتم ادراك الفراغ من خلال الحركة فيه واصبحت الرويا من زوايا متعددة للفراغ ككل
الجوانب الفراغية	الاحساس بالفراغ	ظهور الفن والجمال والتماثل	عدم الاحساس بالفراغات اصبح الفراغ يلبي للالة - المبالغة	دراسة الجوانب السيوكولوجية والتقنية الحديثة عند تصميم الفراغ
	تدرج والتسلسل الفراغي	هناك تدرج بين العام والخاص	تدرج فراغي بين العام والخاص واستخدام عناصر تنسيق الموقع	تدرج الفراغات عام –شبة عام – شبة خاص- خاص وتعددية للفراغات
	نسب و مقياس الفراغ	مراعاة المقياس الانساني	لم يعد للمقياس الانساني وجود	مقاييس مختلفة ومتنوعة بالمناسيب
	حجم الفراغ	فراغات وسطيه الحجم – الساحات	فراغات ضخمة	اصبحت الاحجام والفراغات ديناميكية ومرنة
	شكل ونوع الفراغ	فراغات منتظمة الشكل	فراغات المولد للتصميم عودة التشكلية المنتظمة للفراغ	اصبح الفراغ عقلاني تحكمة البرمجاتية

عناصر تشكيل الفراغات بالمدينة / المؤثرات الاجتماعية	رفض القيود المفروض وانطلاق الحريات المجتمعية والفكرية	التحرر والشفافية والانفتاح الاجتماعي	ظهور الطبقات الاجتماعية	التفكيك والتغير في التركيبة الاجتماعية	قلة التماسك والترابط الاجتماعي	قلة الروابط الاجتماعية	عدم الاحساس بالهوية المجتمعية	تحقيق الامن والامان الاجتماعي	التطور الفكري والتكنولوجي والانفتاحية	وجود فجوات بين طبقات المجتمع وانماج الانشطة والعلاقات الاجتماعية	الانماج بين الطبقات المجتمعية	العزلة المجتمعية	تعدد الثقافات والاجناس
تطور العصور	مدن عصر النهضة					القرن ال19 عشر				العصر الحديث			

خامساً: أنواع الفراغات العمرانية (القرمادي، 2024)

تقسم الفراغات العمرانية من حيث الغلق والتدرج والاستخدام إلى عدة أنواع وهي:

- **الفراغات العمرانية من حيث الغلق تنقسم إلى عدة أنواع وهي:**

1- الفراغ المفتوح: هو الفراغ الذي تكون فيه الحدود متباعدة جداً بحيث لا تعطي إحساساً بالانغلاق وحيث يجد الأشخاص صعوبة في إدراك الطبيعة.

2- المساحات المغلقة: مساحات ذات حدود واضحة المعالم حيث يشعر الناس بالحماية والأمان ويمكنهم التعرف عليها بوضوح، وللفراغ المغلق عدة أشكال هي:

- فراغ مغلق من كل الجوانب: يعطى الإحساس بالعزلة عن الخارج.
- فراغ مفتوح من جانبين متعاكسين.
- فراغ له أربع مداخل متخالفة.
- فراغ مفتوح من الجوانب.
- فراغ مغلق الأركان.
- فراغ مفتوح الأركان: هو أضعف الفراغات نظراً لعدم وجود أركان والتي تعتبر أساساً في الغلق.
- الفراغ شبة المغلق: هو فراغ يتكون تلقائياً نتيجة وجود بعض المباني المجتمعة وهو وسط بين الفراغ

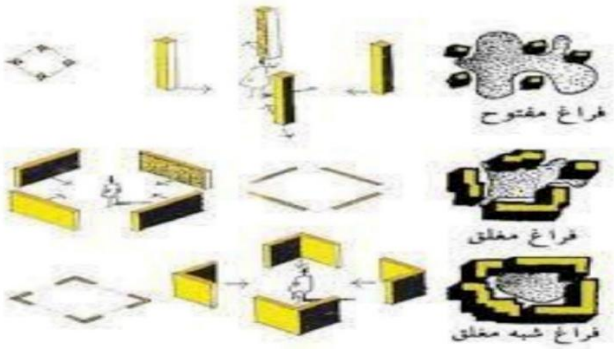

- **أنواع الفراغات العمرانية من حيث التدرج:**

يمكن تقسيم الفراغات العمرانية من حيث الاستخدام والوظيفة إلى ثلاثة أنواع:

1- الفراغ الرئيسي: هو الذي يحتوي بداخله على عدة فراغات ثانوية وتكون محدداته هي المباني أو مجموعة أشجار والسماء هي سقفه.

2- الفراغ الثانوي: هو ينشأ من تقسيم الفراغ الرئيسي ببعض العناصر كفرق المنسوب أو حوائط أو أشجار ويظل يسيطر الفراغ الرئيسي بحجمه ووظيفته الرئيسية بينما ينشأ في الفراغات الثانوية وظائف فرعية، ويعطي الفراغ الثانوي الإحساس بالخصوصية والحماية وهو فراغ ذو مقياس إنساني.

3- الفراغ الانتقالي: هو الفراغ الذي يحقق الانتقال من الفراغات الرئيسية إلى الفراغات الخاصة أو العكس.

سادساً: خصائص الفراغات العمرانية (القرمادي، 2024)

يرتبط تصميم الفراغات الحضرية بالمستخدمين والوظائف والأنشطة التي يؤدونها والخصائص المختلفة للفراغ، والتي لها تأثير كبير على مشاعر الإنسان وتفاعلاته مع الفراغ وسلوكه فيه. يمكن تلخيص هذه الخصائص على النحو التالي:

1- **النسب:** هي علاقة مهمة بين أجزاء الشيء مع بعضها البعض، أنواع النسب هي:

- النسب الحسابية: هي تساوي علاقتين D/C= B/A.
- النسب الهندسية: التي تعبر عن تشابه الأشكال الهندسية المنتظمة أي التناسب الطردي والعكسي.
- النسب الذهبية: فيبوناتشي اخترع سلسلة أرقام متوالية عددية 1-3-5-8-13-21-24 نبدأ من 5/3=8/5=13/8 =النسبة الذهبية، وأكد لوكوربوزيه أن جسم الإنسان هو عبارة عن منظومة السلسلة الذهبية.

- نسب الفراغات العمرانية: تؤثر النسب تأثيراً "واضحاً" في وظيفة الفراغ واستخداماته، وتعرف بأنها "العلاقة بين الطول والعرض والارتفاع مع اعتبار الحجم" وتعطي هذه العلاقة أنواع مختلفة من الفراغات.

2- **المقياس:** أحد أهم المفاهيم التي يقوم عليها فهم الإنسان للبيئة المادية الملموسة، ويعرف بأنه الخاصية التي تجعل المباني تبدو بالحجم الصحيح أو الحجم الخطأ. وينسج المقياس العلاقات بين المباني وأجزائها وبين المباني ومحيطها، وبين المباني والأشخاص. كما يتم إنشاء مقياس الحيز أيضاً وفقاً لحركة الناس وأنشطتهم، وهو ما يسمى بالاحتياجات الوظيفية للفراغ، وبما أن النسب وحدها لا يمكن أن تصمم الفراغ، فمن الضروري اختيار مقياس مناسب وفقاً للوظيفة المطلوبة للفراغ، ويتحد مقياس الفراغ بأبعاده الطبيعية وتحدده القدرات البصرية البشرية، ويمكن تقسيم المقياس إلى ثلاثة أنواع:

- المقياس الودود – المقياس الإنساني – المقياس الصرحي (التذكاري).

3- **احتواء الفراغ:** ويعتمد على درجة الاحتواء شكل الاحتواء الإحساس البصري بطبيعة الاحتواء:

- درجة الاحتواء: تتحدد درجة الاحتواء بالعلاقة بين مسافة الرؤية وارتفاع المبنى بمجال الرؤية العادي وتزداد درجة الاحتواء باستمرار حوائط الفراغ بينما تقل بكثرة الفتحات بالحوائط.

- فراغ شديد الاحتواء: وتكون فيه النسبة 1:1 وزاوية الرؤية 45 درجة وهو فراغ مغلق.

- فراغ متوسط الاحتواء: النسبة 1:2 وزاوية الرؤية 30 درجة.

- فراغ ضعيف الاحتواء: النسبة 1:3 وزاوية الرؤية 18 درجة وهو أقل انغلاقاً واحتواء.

- فراغ منعدم الاحتواء: النسبة 1:4 وزاوية الرؤية 14 درجة.

- شكل الاحتواء: تنقسم الفراغات من حيث شكل الاحتواء إلى:

- الشكل المنتظم: مثل الشكل المربع أو المستدير يعطي شعور بالسكون بينما يعطي المستطيل شعور بالحركة.

– الشكل غير المنتظم: مثل الفراغات العضوية المرنة ذات الزوايا غير المنتظمة حيث يمكن استخدام الشكل غير المنتظم لتحقيق تنوع مبهج لهدف وظيفي أو تشكيل معين كأن يستخدم في الفراغات الترفيهية.

- الإحساس البصري بطبيعة الاحتواء: يتوقف على مدى الشفافية أو النفاذ البصري الذي تسمح به المحددات الرأسية للاحتواء الناشئ ويقسم إلى:

– الفراغ المحتوى الممتد بصرياً.

– الفراغ الغير ممتد بصرياً.

– الفراغ المحتوى الشبه الممتد بصرياً.

سابعاً: التفاعلات الاجتماعية في الفراغات العمرانية العامة وداخل المبنى

- **التفاعلات الاجتماعية في الفراغات العمرانية العامة: (القرمادي، 2024)**

تميل الفئات العمرية المختلفة إلى الفراغات العامة في أوقات ولأسباب مختلفة، ويبدو أن كبار السن والأطفال على وجه الخصوص الأكثر تواجد من الفئات العمرية الأخرى، بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي للفراغات العامة يستخدم بعض الأشخاص هذا للخصوصية أو لدعم الشعور بالملكية الإقليمية، وينطبق هذا بشكل خاص على مجموعات الشباب والفئات المهمشة. لكن الأشخاص ينجذبون إلى المساحات التي تقدم الاهتمام. أن الفراغ يعرف بأنه علاقة من الروابط الحسية المتجانسة بين وحدتين أو شيئين يؤثر كل منهما على الآخر، ويحدد خصائص الفراغ الحضري وخصائصه الجمالية التي تسمح للناس بفهم وإدراك الفضاء الخارجي بوعي كفراغ حضري، وأن شكل الفراغ يمكن أن يتغير تبعاً لتنظيم الكتل المحيطة ويؤثر على نوع ومدى العلاقات

الاجتماعية داخل هذه الفراغات، وأن فعالية الفراغات العامة في المناطق السكنية تعتمد على نوع الأنشطة التي تتم فيها، مما يؤثر على الأنشطة العامة مثل التجمعات والعلاقات العفوية والتفاعلات الاجتماعية.

- **التفاعلات الاجتماعية في الفراغات العمرانية داخل المبنى: (فيصل، 2023)**

من خلال إنشاء مساحات مفتوحة تشجع التواصل والتعاون يمكن للمصممين مساعدة السكان على التواصل مع بعضهم البعض على مستوى أعمق. وبالمثل، يمكن للمساحات الخارجية مثل الباحات أو الشرفات أو الحدائق أن توفر فرصًا للجيران للالتقاء معًا والاستمتاع بفوائد الطبيعة. إن أي مكان يسمح للناس بالتواصل الاجتماعي بشكل عابر – مهما كان قصيراً – يمكن أن يكون ذا قيمة.

ثامناً: تجارب لمشاريع فراغات عمرانية عامة وداخلية (ضمن المبنى) ساهمت في التفاعل الاجتماعي

❖ مشاريع فراغات عمرانية عامة ساهمت في التفاعل الاجتماعي:

❖ **مشروع Superkilen في كوبنهاغن، الدنمارك: (Archdaily, 2012)**

الوصف العام Superkilen هي مساحة حضرية بطول نصف ميل تتخلل أحد أكثر الأحياء تنوعاً عرقياً وتحديًا اجتماعيًا في الدنمارك. ولديها فكرة شاملة واحدة وهي أنها تُصوَّر كمعرض عملاق لأفضل الممارسات الحضرية نوع من مجموعة من الأشياء العالمية التي تم العثور عليها والتي تأتي من 60 جنسية مختلفة من الأشخاص الذين يسكنون المنطقة المحيطة بها. تتراوح من معدات التمرين من شاطئ العضلات في لوس أنجلوس إلى مصارف الصرف الصحي من إسرائيل وأشجار النخيل من الصين ولافتات النيون من قطر وروسيا. يرافق كل كائن لوحة صغيرة من الفولاذ المقاوم للصدأ مطعمة في الأرض تصف الكائن وما هو ومن أين هو باللغة الدنماركية وباللغات الأصلية. نوع من المجموعة السريالية للتنوع الحضري العالمي التي تعكس في الواقع الطبيعة الحقيقية للحي المحلي بدلاً من إدامة صورة متحجرة للدنمارك المتجانسة.

تقسم سوبركيلن إلى ثلاثة مناطق وألوان: الأخضر، والأسود، والأحمر. تُدمج الأسطح والألوان المختلفة لتُشكّل بيئة جديدة وحيوية للأشياء اليومية. تُلبّى الرغبة في المزيد من الطبيعة من خلال زيادة ملحوظة في الغطاء النباتي والنباتات في جميع أنحاء الحي، مُرتّبة على شكل جزر صغيرة من أنواع أشجار متنوعة، وفترات إزهار، وألوان، وأصول تتوافق مع طبيعة الأشياء اليومية المحيطة.

الساحة الحمراء: امتدادًا للأنشطة الرياضية والثقافية في قاعة نوربروهال، صُممت الساحة الحمراء لتكون امتدادًا حضريًا للحياة الداخلية للقاعة. تتيح مجموعة متنوعة من الأنشطة الترفيهية، بالإضافة إلى الساحة المركزية

الواسعة، للسكان المحليين فرصة الالتقاء ببعضهم البعض من خلال الأنشطة البدنية والألعاب. يتكامل السطح الملون، من حيث الألوان والمواد، مع قاعة نوربروهال ومدخلها الرئيسي الجديد، حيث يمتزج السطح الداخلي والخارجي في البهو الجديد.تم دمج الواجهات بصريًا في المشروع من خلال اتباع لون السطح، حيث يطوي بشكل مفهومي لأعلى، مما يخلق تجربة ثلاثية الأبعاد. بجوار الواجهة الكبيرة المؤدية إلى نوريبروغاد، توجد مساحة مفتوحة مرتفعة، تُشبه منصة تقريبًا، تُتيح للزوار الاستمتاع بأشعة شمس الظهيرة مع إطلالة خلابة. بالإضافة إلى المرافق الثقافية والرياضية، تُشكل الساحة الحمراء سوقًا حضريًا يجذب الزوار في كل عطلة نهاية أسبوع من كوبنهاغن وضواحيها.

يقع سوق سوبركيلن المركزي في منطقة ملعب الهوكي الحالي. تُغطى مساحة واسعة من الساحة بسطح مطاطي متعدد الاستخدامات، مما يسمح بإقامة مباريات البيسبول، والأسواق، والاستعراضات، وحلبات التزلج في الشتاء، وغيرها. ويمكن نقل منصات نوربروهالن المتنقلة إلى هناك لعرض الأفلام والعروض الرياضية في الهواء الطلق. يتيح الموقع الشرقي للساحة خدمة خارجية من المقهى الموجود بالداخل عند المدخل الرئيسي المستقبلي. أما شمالاً، فسيستمتع الزوار بملاعب كرة السلة، ومواقف السيارات، ومنطقة لياقة بدنية خارجية.

غرفة معيشة حضرية: تُعدّ ساحة ميمرز بلادز السوداء قلب المخطط الرئيسي لسوبركيلن. هنا يلتقي السكان المحليون حول النافورة المغربية، والمقعد التركي، وتحت أشجار الكرز اليابانية، امتدادًا لفناء المنطقة. في أيام الأسبوع، تُستخدم الطاولات الدائمة والمقاعد ومرافق الشواء كغرفة معيشة حضرية للاعبي الطاولة والشطرنج، إلخ. نُقلت حركة الدراجات إلى الجانب الشرقي من الساحة، وذلك بحل جزئي لمشكلة اختلاف الارتفاعات باتجاه ميدجاردسجاد، مما أتاح إنشاء منحدر للدراجات بين هوثربلادز ومسار الدراجات المتقاطع. باتجاه الشمال، يوجد تل مواجه للجنوب، يُطل على الساحة ونشاطها.

❖ **مشروع الخط العالي في نيويورك: (ArchEyes, 2024)**

في قلب مانهاتن، يُعدّ خط هاي لاين مثالاً على كيفية تحويل التصميم الرؤيوي للمساحات الحضرية إلى بيئات عامة ديناميكية. شُيّد خط هاي لاين في البداية في ثلاثينيات القرن الماضي كخط سكة حديدية مرتفع لنقل البضائع، وكان ينقل البضائع عبر منطقة ميتباكينغ النابضة بالحياة وصولاً إلى قلب المدينة. لكن بحلول ثمانينيات القرن الماضي، أصبح خط السكة الحديد مهجوراً، تاركاً وراءه أثراً صناعياً تآكلته الطبيعة. كان تحويله ثمرة جهد تعاوني بقيادة فريق العمليات الميدانية (قائد المشروع)، وديلر سكوفيديو + رينفرو (التصميم)، وبيت أودولف (مصمم الزراعة). أعادوا معاً تصور هذا المبنى المهجور كحديقة عامة بطول ميل ونصف، تمزج بسلاسة بين الهندسة المعمارية والتصميم الحضري والتنوع البيولوجي الطبيعي.

المعلومات الفنية لـ High Line

الموقع: نيويورك، الولايات المتحدة

المساحة: 28,800 متر مربع | 310,000 قدم مربع

سنة المشروع: 2000 – 2019

استراتيجية التصميم: الهندسة الزراعية والمناخات المحلية

تصميم "هاي لاين" هو استراتيجية رائدة تدمج الطبيعة مع البيئة العمرانية، مما يخلق تناغمًا متواصلًا بين التصميمات الصلبة والناعمة. ويتحقق ذلك من خلال مفهوم يُطلق عليه المصممون "الهندسة المعمارية الزراعية" – أي مزيج من الهندسة المعمارية والزراعة. يُقسّم سطح الحديقة إلى وحدات رصف وزراعة منفصلة، مُجمّعة في تدرجات متنوعة، تتراوح من رصف خرساني 100% إلى بيئات حيوية كثيفة الخضرة 100%.

يُشجع نظام الرصف، المُكوّن من ألواح خرسانية مسبقة الصب ذات فواصل مفتوحة، على نمو الأعشاب البرية والنباتات الأخرى التي تبرز من خلال الشقوق، مُذكّرًا بالنمو الذاتي الذي كان يُغطي خط السكة الحديد المهجور سابقًا. صُممت وحدات الرصف بنهايات مُدببة تبدو وكأنها تندمج بسلاسة مع أحواض الزراعة، مُشكّلةً منظرًا طبيعيًا "خاليًا من المسارات". يُشجع هذا التصميم الزوار على التجول في الحديقة بطرق غير مُخطط لها، مُعززًا تفاعلًا عضويًا مع المكان.

لا يقل أهميةً إعادة إحياء المناخات الحضرية المحلية في جميع أنحاء الحديقة، حيث يجد الزوار بيئات مميزة تتراوح بين المناطق المشمسة المكشوفة والزوايا المظللة والمحمية. ويلعب تصميم بيت أودولف للزراعة دورًا محوريًا هنا، إذ يُبرز أنواعًا نباتية تزدهر في هذه الظروف المتنوعة. يدمج التصميم هذه المناخات المحلية بسلاسة، مقدمًا تجربةً دقيقةً تعكس التعاقب الطبيعي للحياة النباتية في المناظر الطبيعية ما بعد الصناعية. وينتج عن هذا المزج بين العناصر الطبيعية والمعمارية حديقةً تبدو وكأنها تنتمي دائمًا إلى النسيج الحضري، بدلًا من أن تكون مفروضة عليه.

التأثير المدني: حافز للتنمية الحضرية:

كان مشروع "هاي لاين" في السابق مشروعًا محليًا بامتياز، لكنه أصبح منذ ذلك الحين ظاهرة عالمية، يجذب أكثر من 8 ملايين زائر سنويًا. وقد ألهم نجاحه مشاريع مماثلة في مدن حول العالم، من باريس إلى سيدني، حيث أُعيد تصور البنية التحتية القديمة أو المهملة كمساحات خضراء عامة. يُظهر التأثير الواسع النطاق لمشروع "هاي لاين" أنه حتى في أكثر البيئات الحضرية كثافة سكانية، يمكن للطبيعة استعادة مكانها، ويمكن تحويل البنية التحتية القديمة إلى مساحة للتواصل والتفاعل.

لا يُمكن المبالغة في تقدير الأثر الاقتصادي والاجتماعي ل ."هاي لاين". فقد استقطب مشاريع سكنية وتجارية راقية على امتداد أطرافه، مما حفّز التجديد الحضري في منطقة غرب تشيلسي. وفي الوقت نفسه، وفّر ملاذًا أخضرًا في المدينة، مُحققًا توازنًا بين التنمية والطبيعة، ومُقدّمًا نموذجًا يُحتذى به لإعادة تصميم المدن لمساحاتها العامة.

تأملات ما بعد الإشغال: من حديقة عامة إلى مساحة مميزة:

أكثر من مجرد حديقة، أصبحت هاي لاين رمزًا لإعادة الاستخدام التكيفي والاستدامة. يحافظ تصميمها على ذاكرة ماضيها الصناعي مع احتضانها للمستقبل، مقدمةً نموذجًا للمدن الأخرى التي تسعى إلى إحياء بنيتها التحتية القديمة. يكمن نجاح الحديقة في قدرتها على استيعاب كلٍّ من الحياة البرية والمزروعة، والخصوصية والاجتماعية، مما يخلق مساحة فريدة تلقى صدى محليًا وعالميًا.

❖ مشاريع فراغات عمرانية ضمن المبنى ساهمت في التفاعل الاجتماعي:

❖ **مشروع مبنى رعاية المسنين: (Archdaily, 2025)**

اليابان إحدى الدول المعروفة بارتفاع متوسط أعمار سكانها تواجه تحولاً ديموغرافياً خطيراً فمع استمرار نمو السكان المسنين، يزداد الطلب على مساحات مدروسة ومصممة جيداً لدعم رعاية المسنين. تقليدياً، كانت الرعاية جزءاً لا يتجزأ من الحياة الأسرية، وغالباً ما تقع على عاتق الإناث في مجتمع أبوي. ومع ذلك، مع انحسار هيكل الأسرة الكبيرة التقليدية إلى حد كبير، وتحول الأسرة النووية إلى القاعدة، أصبحت رعاية المسنين تعتمد بشكل متزايد على خدمات الرعاية الاجتماعية والمرافق المتخصصة.

يُمثل هذا الوضع تحدياً معمارياً عميقاً ومتنامياً: كيف يُمكن لبيئات الرعاية ألا تقتصر على تلبية الاحتياجات الطبية والتمريضية فحسب، بل أن تُعزز أيضاً كرامة الفرد وراحته وتفاعلاته الإنسانية وغير الإنسانية. يُوازن التصميم المثالي لمرافق رعاية المسنين بين الأداء السريري وتفاصيل الحياة اليومية لكبار السن أنفسهم، ولمن يعانون من تحديات وصعوبات كالخرف، ولأسرهم، ولمقدمي الرعاية الذين يدعمونهم.

تنقسم مرافق رعاية المسنين عموماً إلى فئتين: الأولى هي مراكز الرعاية النهارية، حيث يرتادها كبار السن عدة مرات أسبوعياً للمشاركة في برامج إعادة التأهيل والأنشطة الاجتماعية وممارسة الرياضة. تُعدّ هذه الأماكن بمثابة مراكز مجتمعية حيوية، تُمكّن كبار السن من الحفاظ على استقلاليتهم مع تلقي الدعم اللازم. أما الفئة الثانية فهي دور الرعاية، والتي تُسمى غالباً "البيوت الجماعية"، حيث يعيش كبار السن بدوام كامل، ويتلقون رعاية ومساعدة على مدار الساعة.

يمكن للتصميم المدروس أن يخلق مساحةً لمرفق رعاية تُعزز الشعور بالراحة والانتماء. تبرز ثلاثة مبادئ تصميمية أساسية: الأول هو دمج الطبيعة في الداخل. بالنسبة للعديد من السكان، وخاصةً المقيمين في دور الرعاية الجماعية، تُصبح العناصر المعمارية كالنوافذ الكبيرة والفتحات السقيفة والباحات والحدائق أساسيةً للتواصل مع الطبيعة. فالضوء الطبيعي وتغير الفصول والمناظر الخارجية تُحفز الحواس وتُخفف التوتر.

ثانيًا، تُجري تجارب تصميمية حول كيفية تشجيع التفاعل الاجتماعي. تلعب المساحات المشتركة دوراً محورياً في دعم الصحة النفسية والجسدية. تُشجع أماكن التجمع المُصممة جيداً، مثل قاعات الرعاية والمكتبة وغرفة المعيشة المشتركة، على التفاعلات العفوية والاسترخاء وقضاء أوقات ممتعة بين السكان. كما تُعدّ هذه المساحات بنفس القدر من الأهمية لتبادل الزيارات العائلية. وللحفاظ على الروابط الحيوية بين الأجيال، تعمل بعض المرافق كمراكز مجتمعية، حيث تُدمج رعاية الأطفال والحضانات النهارية للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يُعزز التفاعلات العضوية بين كبار السن والأطفال الصغار وهو نهج يُضفي الحيوية والدفء والشعور بالانتماء على البيئة.

❖ **تصميم يركز على الانسان لمكافحة الشعور بالوحدة: (Archdaily, 2025)**

للهندسة المعمارية تأثيرٌ يتجاوز مجرد إنشاء المباني، فهي ممارسةٌ تُشكّل كيفية عيش الناس وتفاعلهم وازدهارهم في مجتمعاتهم. كما يُمكن أن تكون الهندسة المعمارية أداةً للابتكار الاجتماعي. فمن خلال فهم العمليات التي تُركّز على الإنسان، والتصميم التشاركي، والعلوم الاجتماعية، يُمكن للممارسين مُعالجة التحديات المجتمعية، مثل الوحدة، وعدم المساواة، والصحة العامة، لتجهيز المساحات كوسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة. ويتمثل دور الهندسة المعمارية في تشكيل مستقبل المجتمعات في استجابةٍ مُباشرةٍ للاحتياجات الإنسانية، وتفعيل التغيير الاجتماعي.

في دليل التصميم "نهج إنساني في العمارة"، الصادر عن وكالة "كونت بيورو" في أوسلو، يُستكشف تاريخ العمارة والتصميم من خلال لحظات رئيسية تُبرز آفاق تلبية الاحتياجات والتطلعات الإنسانية. في الحضارات القديمة، مثل بلاد ما بين النهرين ومصر واليونان وروما، مثّلت المباني الضخمة الهوية الثقافية والمشاركة المدنية. وشهدت العصور الوسطى انتقالًا من المباني المحصنة إلى العمارة القوطية، التي غذّت المجتمع من خلال مساحات روحية مفتوحة. قدّم عصر النهضة الإنسانية والتناسب، بينما سعت الحداثة في القرن العشرين إلى الكفاءة والتقدم الاجتماعي، لكنها واجهت انتقادات كثيرة لطابعها غير الشخصي "لطالما كان تاريخ العمارة حوارًا مستمرًا بين الاحتياجات البشرية وتطلعات المجتمع والبيئة العمرانية"، هذا ما تقوله جوانا سا ليما، الشريكة والمهندسة المعمارية في مكتب كونت بيورو. يعتمد مكتب كونت بيورو في تصميمه المكاني على منظور التفكير التصميمي، مما يُمكّن الفريق من دفع عجلة الابتكار من خلال تصميم الخدمات والمؤسسات والبيئات المادية. أُنشئ "النهج الإنساني في العمارة" لتوفير دليل عملي وعملي للمهندسين المعماريين والمصممين لتبني نهج أكثر تركيزاً على الإنسان في مشاريعهم. يربط هذا الدليل بين أساليب التصميم التقليدية والتحديات الحديثة، مقدمًا أدوات عملية لإنشاء مساحات تُلبي احتياجات الناس والبيئة.

يقدم مشروع SIT – Nardovegen 12–14 التجريبي التابع لمكتب الكونت دراسةً حول التصميم المُركّز على الإنسان وقدرته على معالجة مشكلة الوحدة، لا سيما بين طلاب الجامعات. ويؤكد سا ليما: "إن معالجة الوحدة لا تتطلب مجرد مساحة مادية، بل تتطلب بيئات تُعزز التواصل والتفاعل". إدراكاً للوحدة كتحدٍّ بالغ الأهمية يؤثر على الصحة النفسية والأداء الأكاديمي، اعتمد المشروع على التصميم التشاركي. فمن خلال إشراك الطلاب مباشرةً في عملية التصميم، تمكن فريق التصميم من جمع رؤى قيّمة حول الحياة اليومية للسكان واحتياجاتهم، مما مكّن الطلاب من المساهمة في تصميم مساحاتهم الاجتماعية. ويضمن الإبداع المشترك استجابة التصاميم للديناميكيات الاجتماعية الخاصة بالمجتمع الذي تخدمه. استُرشدت تدخلات التصميم بعدة فرضيات، متجذرة في العلوم الاجتماعية ومنهجيات التفكير التصميمي. رأى الفريق أن المساحات المشتركة

يمكن أن تلعب دوراً محورياً في الحد من العزلة من خلال تحفيز التفاعلات الاجتماعية العفوية. واستُخدمت مسارات المستخدم وخرائط السلوك للتعمق في الفكرة، مما أتاح فهماً لكيفية تنقل الطلاب وتفاعلهم مع بيئتهم المعيشية. كشفت النتائج أن الطلاب يفضلون المساحات متعددة الاستخدامات التي تجمع بين المهام اليومية، كغسل الملابس، وفرص اللقاءات الاجتماعية غير الرسمية. ومن خلال دمج وظائف متنوعة في مساحات مشتركة، شجع التصميم الطلاب على التجمع والتفاعل بشكل طبيعي، مما قلل الحاجة إلى التفاعل الاجتماعي القسري، ووفر فرصاً طبيعية للتواصل. من الأفكار الرئيسية الأخرى أهمية المرونة والتخصيص في المساحات المشتركة. من خلال المحاكاة المكانية وورش العمل، دُعي الطلاب لتجربة تصميمات وتكوينات مختلفة، باستخدام أثاث متحرك ومناطق قابلة للتكيف لإنشاء مساحات مشتركة متعددة الاستخدامات. ساعدت هذه الأدوات فريق التصميم على فهم كيف تُعزز المساحات القابلة لإعادة التشكيل والمُحددة من قِبل المستخدم شعوراً بالملكية لدى السكان. عندما شعر الطلاب بإمكانية تخصيص بيئتهم، زاد احتمال استخدامهم للمساحات المشتركة بانتظام، مما زاد بدوره من وتيرة التفاعلات الاجتماعية.

التصميم المُركّز على الإنسان: الشمولية والتعاطف والمشاركة:

غالبًا ما يتجلى عدم المساواة في البيئة العمرانية في محدودية وصول المجتمعات المهمشة إلى مساحات جيدة، مما يعزز الانقسامات الاجتماعية ويديم دورات الفقر. تُبرز التفاوتات في الإسكان والأماكن العامة والبنية التحتية الحاجة المُلحة إلى نهج تصميم أكثر شمولاً. يُتيح التصميم المُركّز على الإنسان سبيلاً لتجاوز هذه الاختلالات، مُشدداً على التعاطف والفهم العميق لتجارب المستخدمين المتنوعة. يتيح التفاعل المُباشر مع الفئات المهمشة للمهندسين المعماريين إنشاء بيئات تُتيح سهولة الوصول المادي مثل المنحدرات والمصاعد وتُلبي الاحتياجات العاطفية والثقافية.

النتائج:

1- الفراغات العمرانية قد تؤدي إلى تقليل فرص اللقاءات الاجتماعية ،مما يؤثر سلباً على الروابط الاجتماعية بين الأفراد.

2- الأفراد الذين يعيشون بالقرب من فراغات عمرانية واسعة قد يشعرون بالعزلة ،مما يؤثر على صحتهم النفسية.

3- يمكن أن تؤدي الفراغات العمرانية إلى تغيير كيفية تفاعل الأفراد ،حيث قد يكون هناك ميل للاعتماد على التفاعلات الرقمية بدلاً من التفاعلات المباشرة.

4- الأفراد الذين يعيشون في بيئات تحتوي على فراغات عمرانية كبيرة قد يواجهون مستويات أعلى من القلق والاكتئاب.

5- الفراغات العمرانية التي تفتقر إلى المساحات الخضراء أو الأنشطة الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاه النفسي.

6- يمكن أن تعتبر الفراغات العمرانية عوامل إجهاد إضافية ،حيث يشعر الناس بعدم الأمان أو عدم الانتماء.

7- يجب أن تركز المدن على تصميم مساحات عامة تشجع على التفاعل الاجتماعي ،مثل الحدائق والمراكز المجتمعية.

8- تنظيم الفعاليات المجتمعية يمكن أن يسهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وتقليل الشعور بالوحدة.

9- يمكن تحويل الفراغات العمرانية غير المستخدمة إلى مساحات مفيدة مثل مراكز ثقافية أو رياضية.

10- إشراك السكان في عملية التخطيط يمكن أن يؤدي إلى تصميم فضاءات تلبي احتياجاتهم وتعزز من تفاعلهم الاجتماعي.

11- نشر الوعي حول كيفية تأثير الفراغات العمرانية على الصحة النفسية والتفاعل الاجتماعي يمكن أن يحفز المجتمعات على اتخاذ إجراءات لتحسين بيئاتهم.

التوصيات:

1- يجب تصميم الفراغات العمرانية لتكون متعددة الاستخدامات ،بحيث تشمل مناطق للعب ،والجلوس ، والتفاعل الاجتماعي ،مما يشجع على استخدام هذه المساحات من قبل مختلف فئات المجتمع.

2- تعزيز وجود الحدائق والمساحات الخضراء يمكن أن يساهم في تحسين الصحة النفسية ويعزز من جودة الحياة.

3- يجب تنظيم فعاليات ثقافية ورياضية واجتماعية في الفراغات العامة لتشجيع التفاعل بين الأفراد وتعزيز الروابط الاجتماعية.

4- دعم المبادرات التي يقودها المجتمع لتعزيز التفاعل الاجتماعي ،مثل المهرجانات والأسواق المحلية.

5- ينبغي إشراك السكان في عملية التخطيط العمراني لضمان أن تلبي الفراغات احتياجاتهم وتفضيلاتهم.

6- إجراء استطلاعات رأي ومشاورات مع المجتمع لفهم احتياجاتهم وتوقعاتهم من الفراغات العمرانية.

7- يجب إنشاء مراكز تقدم الدعم النفسي والخدمات الاستشارية في المناطق التي تعاني من نقص في التفاعل الاجتماعي.

8- توفير وسائل نقل فعالة تسهل الوصول إلى الفراغات العامة وتعزز من التواصل بين الأحياء المختلفة

9- ينبغي إجراء دراسات دورية لتقييم تأثير الفراغات العمرانية على التفاعل الاجتماعي والرفاه النفسي ،مما يساعد في تحسين السياسات والتخطيط المستقبلي.

10- تشجيع تبادل المعرفة والخبرات بين المدن المختلفة حول كيفية التعامل مع الفراغات العمرانية وتحسين التفاعل الاجتماعي.

11- استخدام التكنولوجيا لجمع البيانات حول استخدام الفراغات العمرانية وتأثيرها على المجتمع ،مما يساعد في اتخاذ قرارات مستندة إلى الأدلة.

❖ المراجع:

المراجع العربية:

1- حسن، غادة. (د.ت). **تقييم فعالية دور الفراغات العمرانية بالمناطق السكنية**. ص: 18.

2- سمرة، راما. (2021). **الفراغ العمراني السكني وأثره النفسي والاجتماعي**. جامعة دمشق.

3- القرمادي، بريدان، أكرم. (2024). تقييم الفراغات العمرانية في التجمعات السكنية. **المجلة الدولية للعلوم التقنية**. عدد: 35. مج: 1. ص-ص: 1-24.

4- عبد الهادي، سحر. (2018). الأبعاد الاجتماعية والتكنولوجية وتأثيرها على تشكيل الفراغات العمرانية بالمدن. **Journal of Urban Research**. ص-ص: 34- 51.

5- فيصل، نسرين. (2023). كيفية مساهمة التصميم المعماري في تعزيز التفاعل الاجتماعي. **INJ Architects**.

المراجع الأجنبية:

1- Archdaily. (2012). **Superkilen Project**. Link:

https://www.archdaily.com/286223/superkilen-topotek-1-big-architects-suoerflex

2- Archeyes. (2024). **The High Line in New York**. Link:

https://archeyes.com/the-high-line-in-new-york-by-diller-scofidio-renfro-james-corner-field-operations-and-piet-oudolf/

3- Archdaily. (2025). **How Architecture Brings Social Interaction in Care: 9 Elderly Care Facilities in Japan**.

4- Archdaily. (2025). **Architecture as a Tool for Social Innovation: Human-Centered Design to Combat Loneliness**.

آثار انتهاء عقد العمل وفق نظام العمل السعودي

إعداد: وسيم حسن مغربي

ماجستير قانون

المستخلص:

عقد العمل من العقود الملزمة للطرفين، وللطرفين الحق في التفاوض والاتفاق حسب ما يريانه، ولا يحق لأي طرف فرض رأيه على الطرف الآخر، لذا سنتناول في هذا البحث طرق انتهاء عقد العمل والآثار المترتبة عليه وفق أحكام نظام العمل السعودي، وسنبين مدى صحة ادعاء بعض أصحاب العمل بعدم وجود حقوق للعامل في حالة انتهاء العقد وفق ظروف معينة، وأن جهل العامل بهذه الحقوق يُسقطها.

وتوصل الباحث إلى أن للعامل حقوقًا لا تسقط بموجب أحكام النظام، حتى لو وقع على التنازل عنها، كما نص النظام على ذلك، وأورد حكمًا صريحًا ببطلان التنازل عنها، وللعامل حقوق وعليه التزامات، والنظام كفل له حقوقه، وفي حال تعسف أصحاب العمل فللعامل الحق في اللجوء إلى الجهات القضائية خلال مدة مقدارها اثنا عشر شهراً من تاريخ انتهاء العقد، وبذلك يستطيع العامل المطالبة بحقوقه بشرط ألا تتجاوز مطالبته مدة التقادم.

The Effects of Termination of an Employment Contract under the Saudi Labor Law

Waseem Hassan Maghrebi

Abstract:

The employment contract is a mutually binding agreement that grants both parties the right to negotiate and agree upon its terms, without coercion or imposition by either side.

This study examines the various modes of termination of employment contracts and the legal consequences arising therefrom under the provisions of the Saudi Labor Law. It also evaluates the accuracy of certain employers' claims that employees are not entitled to any rights upon contract termination under specific conditions and addresses the misconception that an employee's ignorance of these rights results in their forfeiture.

The researcher concludes that employees retain certain rights that cannot be waived under the Law, even if they sign a waiver, as such waivers are considered null and void by express legal provision. Employees possess both rights and obligations, and the Law ensures the protection of their entitlements.

In cases of unjust treatment by employers, employees have the right to seek legal recourse before the competent judicial authorities within twelve months of the date of termination. Accordingly, employees may pursue their claims, provided the statute of limitations has not expired.

المقدمة:

شهد نظام العمل في المملكة العربية السعودية تطورًا ملحوظًا، مما يفرض على كل من صاحب العمل والعامل الإلمام بحقوقهم وواجباتهم، وفقًا لما كفله لهم النظام من ضمانات قانونية تسهم في بناء بيئة عمل مستقرة ومحفزة، ومع ذلك قد يعتدي أحد أطراف العلاقة التعاقدية على حقوق الطرف الآخر، وهو أمر شائع في الواقع العملي، وقد كان له أثر شخصي في إثارة عدد من التساؤلات لديّ، أسعى من خلال هذا البحث للإجابة عنها، عبر دراسة آثار انتهاء عقد العمل وفقًا لأحكام نظام العمل السعودي.

مصطلحات البحث:

- نظام العمل: مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقات العمل التابع بين صاحب العمل والعامل الذي يعمل تحت إدارته وإشرافه.
- صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اعتباري يشغل عاملاً أو أكثر مقابل أجر.
- العامل: كل شخص طبيعي ذكر أو أنثى يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر، ولو كان بعيداً عن نظراته.
- العقد: هو اتفاق بين طرفين أو أكثر على القيام بعمل أو امتناع عن عمل أو إعطاء شيء.
- انتهاء العقد: نهاية مدة العقد إما بانتهاء الفترة الزمنية المتفق عليها أو بالتراضي أو بالفسخ بموجب النظام أو بإرادة منفردة.

- الأثار المترتبة: الفعل الإيجابي أو السلبي الناتج عن فعل معين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بقصد أو بغير قصد.

مشكلة الدراسة:

في ظل نهضة المملكة العربية السعودية العمرانية والاقتصادية، وفي إطار رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، شهد سوق العمل السعودي انفتاحًا واسعًا على الاستثمارات العالمية واستقطاب الشركات الأجنبية الكبرى، بما يسهم في توطين الوظائف وتوسيع الفرص المهنية أمام المواطنين السعوديين، وقد ألزمت المملكة هذه الشركات باشتراطات محددة، من أبرزها الالتزام بنسبة توطين معينة، وتعيين المواطنين السعوديين في مناصب قيادية خلال السنوات الخمس الأولى من مزاولة أعمالها، فضلًا عن تدريب ما لا يقل عن 30% من المواطنين.

ومع توفر هذه الفرص المهنية وتنوع مجالات العمل، إلا أن بعض العاملين السعوديين لا يدركون بشكل كافٍ ما توفره الدولة من بيئة عمل محفزة، أو لا يلمّون بحقوقهم وآليات حمايتها، ما يدفع البعض منهم إلى اتخاذ قرارات متسرعة – مثل تقديم الاستقالة – عند أول خلاف مع صاحب العمل، دون اتباع الطرق النظامية التي تكفل تسوية النزاع وضمان الحقوق والوفاء بالالتزامات.

وانطلاقًا من ذلك يتناول هذا البحث حالات انتهاء عقد العمل وفقًا لما نص عليه نظام العمل السعودي، مع بيان الآثار القانونية المترتبة على هذا الانتهاء، وذلك حمايةً للعلاقة التعاقدية وتنظيمًا لحقوق العامل وصاحب العمل على حد سواء.

أسئلة البحث:

أثارت مشكلة الدراسة عددًا من الأسئلة، منها:

- كيف ينقضي عقد العمل وفق النظام؟
- ما الآثار المترتبة على انقضاء عقد العمل؟
- ما مدى صحة ادعاء بعض أصحاب العمل بعدم استحقاق العامل لأي حقوق عند انتهاء العقد؟
- هل يؤدي جهل العامل بحقوقه إلى سقوطها قانونيًا؟
- هل يُعد عقد العمل من عقود الإذعان التي يفرض فيها صاحب العمل شروطه دون نقاش؟
- هل يُعد العامل هو الطرف الأضعف في العلاقة التعاقدية؟

أهداف البحث:

1- بيان طرق انتهاء عقد العمل في النظام السعودي.
2- توضيح الالتزامات القانونية المترتبة على كل من العامل وصاحب العمل بعد انتهاء عقد العمل.
3- تحليل آثار إنهاء عقد العمل من طرف واحد.
4- تحديد الجهة القضائية المختصة بالنظر في المنازعات العمالية.
5- رفع الوعي القانوني لدى العاملين في السوق السعودي.
6- توعية المهتمين بنظام العمل، من محامين، قضاة، أصحاب عمل، وعمال.
7- تعزيز استقرار العامل في القطاع الخاص مع ضمان حقوقه.

الفئات المستهدفة من الدراسة:

1. المهتمون بموضوعات نظام العمل.
2. الباحثون في أصول المنازعات العمالية، من خلال جعل هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى معمقة.
3. القضاة والجهات القضائية ذات الاختصاص، نظرًا لارتباط موضوع الدراسة المباشر بعملهم.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من خلال رصده للواقع العملي، وبيان مدى تحقق العدالة في العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، مع تسليط الضوء على سبل الحماية من الفصل التعسفي، كما تسعى الدراسة لتقديم تصور دقيق لأنواع انتهاء عقد العمل، سواء بالتراضي أو غيره من الأسباب المنصوص عليها نظامًا.

نطاق البحث:

- **الحدود الموضوعية:** يتناول البحث حالات انتهاء عقد العمل والآثار القانونية المترتبة عليها.
- **الحدود الزمانية:** يركز البحث على نظام العمل الصادر بتاريخ 1426/8/23هـ وتعديلاته اللاحقة.
- **الحدود المكانية:** إقليم المملكة العربية السعودية.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة وتحليل نصوص نظام العمل السعودي، ومراجعة ما استقر عليه القضاء والفقه في تفسير آثار انتهاء عقد العمل.

الدراسات السابقة:

❖ **عنوان الدراسة: الولاء في عقد العمل الفردي في القانون الفرنسي**

الباحث: د. ياسر محمد النيداني

الناشر: مجلة البحوث الفقهية والقانونية المصرية، 1443هـ

المنهج: وصفي تحليلي

وجه الاتفاق: تناولت الدراسة مفهوم الولاء في القانون الفرنسي، وبيّنت التزامات العامل تجاه صاحب العمل بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، كما تعرضت لبعض الآثار المترتبة على إنهاء عقد العمل.

وجه الاختلاف: تتفق هذه الدراسة مع بحثنا في بحثها لآثار انتهاء عقد العمل، إلا أن الدراسة الحالية تركز على النظام السعودي فقط، بينما اعتمدت الدراسة الفرنسية على الأعراف المجتمعية بجانب النصوص القانونية، وهو ما لا يتماشى مع طبيعة النظام السعودي الذي يعتمد على النصوص النظامية فقط دون الاعتداد بالأعراف في هذا السياق.

❖ **عنوان الدراسة: إنهاء عقد العمل وانتهاؤه في قانون العمل الفلسطيني**

الباحث: د. أحمد عبد الوهاب أبوزينة

الناشر: المجلة الدولية للقانون، 2022م

المنهج: وصفي تحليلي مقارن

وجه الاتفاق: ناقشت الدراسة صور إنهاء عقد العمل من طرف واحد، بما في ذلك الفصل التعسفي، كما أجابت على أسئلة جوهرية حول طبيعة عقود العمل، وحقوق العامل عند إنهاء العقد، واعتبرت أن بعض العقود تتسم بالإذعان.

وجه الاختلاف: تتشابه هذه الدراسة مع بحثنا في تحليلها لمفهوم الإنهاء غير المشروع للعقد وحقوق العامل في هذه الحالات، إلا أن الدراسة الحالية تتناول نظام العمل السعودي وفق آخر التعديلات، والتي تضمّنت أحكامًا لم تُتناول في القانون الفلسطيني، مع التركيز على المراكز القانونية التي يمنحها النظام السعودي لطالب الفسخ.

❖ **عنوان الدراسة: انتهاء عقد العمل وإنهاؤه في قوانين العمل بدول مجلس التعاون الخليجي ومعايير العمل الدولية والعربية**

الباحث: د. أشرف محمد غرابية، د. محمد حسام عبد الخالق

الناشر: مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية بجامعة الإسكندرية، 2015م

المنهج: مقارن

وجه الاتفاق: عقدت الدراسة مقارنة بين قوانين العمل في دول الخليج العربي، مع الإشارة إلى بعض المعايير الدولية ذات الصلة، وناقشت حقوق العامل عند إنهاء عقد العمل، خاصة في حالات الفصل دون مبرر.

وجه الاختلاف: تتوافق الدراسة مع بحثنا في تسليط الضوء على الحقوق المستحقة للعامل عند إنهاء العقد، إلا أنها تستند إلى نصوص قديمة تعود لعام 2015م، ولم تتطرق للتعديلات الحديثة في نظام العمل السعودي، بينما تتناول دراستنا أحدث التعديلات النظامية واللوائح التنفيذية ذات الصلة.

❖ **عنوان الدراسة: الإنهاء غير المشروع لعقد العمل**

الباحث: مصطفى محمد عامر، محمد شريف عبد الرحمن

الناشر: المجلة القانونية بجامعة القاهرة، 2021م

المنهج: وصفي تحليلي

وجه الاتفاق: ركزت الدراسة على حالات الفصل المشروع وغير المشروع في قانون العمل المصري، وتناولت مبدأ سقوط حقوق العامل وجهله بها، وأثر ذلك في ذمة صاحب العمل.

وجه الاختلاف: توافقت الدراسة مع بحثنا في بحثها لمسألة جهل العامل بحقوقه، إلا أن دراستنا تركز حصريًا على النظام السعودي، الذي يختلف في بعض الجوانب الجوهرية عن القانون المصري الصادر عام 2003م، خاصة فيما يتعلق ببطلان التنازل عن الحقوق العمالية وكفالة الحماية القضائية للعامل.

تقسيم البحث:

المبحث الأول: انقضاء عقد العمل.

المطلب الأول: الأسباب العامة لانقضاء عقد العمل.

المطلب الثاني: انتهاء عقد العمل محدد المدة.

المطلب الثالث: انتهاء عقد العمل غير محدد المدة.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على انتهاء عقد العمل.

المطلب الأول: التزامات صاحب العمل.

المطلب الثاني: التزامات العامل.

المبحث الثالث: المنازعات العمالية.

المطلب الأول: التسوية الودية.

المطلب الثاني: المحكمة العمالية.

المطلب الثالث: تطبيقات قضائية.

المبحث الأول:

انقضاء عقد العمل:

"يعتبر العمل بلا شك ضرورة من ضرورات الحياة، حيث يعد بالنسبة للعامل ضرورة اقتصادية لمواجهة أعباء المعيشة، ووسيلة لتحقيق الذات وإثبات الوجود"(عمران 2005) فالعمل هو مجهود بشري يعبر به العامل عن نفسه وطموحاته ويؤكد من خلاله وجوده وكيانه. " لذلك، فإن تمكين العامل من المشاركة في التنمية الاقتصادية وأحاطته بسياج من الضمانات إنما يحقق له الانتماء للمجتمع والمساهمة في نشاطها بالإضافة إلى أن الالتزامات التي يفرضها القانون على صاحب العمل من توفير خدمات صحية واجتماعية تدعم العلاقة بين طرفي الإنتاج، العمال وأصحاب الأعمال(عمارة 2002)" ، فالعمل شرف وواجب وحق لكل فرد كما نص النظام الأساسي للحكم في مادته الثامنة والعشرون "تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل(المادة 28)" أيضاً كما نص نظام العمل في مادته الثالثة "العمل حق للمواطن، لا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام، والمواطنون متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواءً أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه(المادة 3)"وقد أوصانا ديننا الحنيف عن فضل العمل، قال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)(التوبة) ولذلك تم إصدار نظام العمل بتاريخ 1426/8/23هـ لينظم علاقة العامل مع صاحب العمل، وذكر النظام في مواده كيف ينشأ عقد العمل وكيف ينتهي، كما نصت المادة الرابعة والسبعون من النظام على حالات انتهاء عقد العمل "ينتهي عقد العمل في أي من الأحوال الآتية :

1 – إذا اتفق الطرفان على إنهائه، بشرط أن تكون موافقة العامل كتابية.

2 – إذا انتهت المدة المحددة في العقد، ما لم يكن العقد قد تجدد صراحة وفق أحكام هذا النظام؛ فيستمر إلى أجله.

3 – بناءً على إرادة أحد الطرفين في العقود غير المحددة المدة، وفقاً لما ورد في المادة (الخامسة والسبعين) من هذا النظام.

3- (مكرر) الاستقالة

4 – بلوغ العامل سن التقاعد – وهي ستون سنة للعمال وخمس وخمسون سنة للعاملات – ما لم يتفق الطرفان على الاستمرار في العمل بعد هذه السن، ويجوز تخفيض سن التقاعد في حالات التقاعد المبكر الذي ينص عليه في لائحة تنظيم العمل. وإذا كان عقد العمل محدد المدة، وكانت مدته تمتد إلى ما بعد بلوغ سن التقاعد؛ ففي هذه الحالة ينتهي العقد بانتهاء مدته.

5 – القوة القاهرة.

6 – إغلاق المنشأة نهائياً.

7 – إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل، ما لم يُتفق على غير ذلك.

7- (مكرر)- صدور قرار أو حكم نهائي من المحكمة المختصة؛ بإنهاء عقد العامل في أي من إجراءات الإفلاس المفتحة وفق نظام الإفلاس.

8 – أي حالة أخرى ينص عليها نظام آخر (المادة 74).

وسوف يدور حدينا عن حالات انقضاء عقد العمل في ثلاث مطالب، المطلب الأول الأسباب العامة لانقضاء عقد العمل، وسوف نتحدث في المطلب الثاني عن حالات انتهاء عقد العمل محدد المدة، وسوف نتحدث في المطلب الثالث عن حالات انقضاء عقد العمل غير محدد المدة، وسوف أذكر تفصيلها في المطالب القادمة.

المطلب الأول:

الأسباب العامة لانقضاء عقد العمل:

عقد العمل هو اتفاق بين طرفين، حيث يتعهد العامل بتقديم عمله مقابل أجر يحدده صاحب العمل، ويعتبر هذا العقد من أهم العقود التي تتم في المجتمع، حيث يؤمن حقوق وواجبات الطرفين، لكن هناك أسبابًا عامة تؤدي إلى انقضاء عقد العمل، مما يؤدي إلى إنهاء حقوق وواجبات الطرفين. هذه الأسباب قد تكون متعلقة بالعقد نفسه أو بالطرفين المتعاقدين أو بالظروف الخارجية، سنستعرض الأسباب العامة لانقضاء عقد العمل، ونسلط الضوء على هذه الأسباب:

أولاً/ انقضاء العقد بموافقة الطرفين كما نص نظام العمل "إذا اتفق الطرفان على إنهائه، بشرط أن تكون موافقة العامل كتابية" ، ينتهي عقد العمل بانحلال العقد بموافقة أطرافه سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة، ونلاحظ أن المنظم أشار إلى موافقة العامل لانتهاء العقد فتكون موافقة العامل كتابياً حمايةً له؛ لأن العامل هو الحلقة الأضعف في هذا التعاقد فحرص المنظم على مصلحة العامل، واشترط التعبير عن ارادته بشكل كتابي.

ثانياً/ الاستقالة: للعامل أحقية إنهاء العقد بإرادته المنفردة فقد أقر التعديل الأخير لنظام العمل على أحقية العامل بالتقدم بطلب الاستقالة: فقد عرفت المادة الثانية من النظام الاستقالة " إفصاح العامل كتابة عن رغبته دون إكراه في إنهاء عقد عمل محدد المدة دون تعليق على قيد أو شرط، وقبول صاحب العمل بها..

وقد تحدثت المادة حول أحكام الاستقالة ونصت المادة التاسعة والسبعون على:

" 1- يُعد طلب الاستقالة المقدم مقبولاً إذا مضى على تقديمه (ثلاثون) يومًا دون رد من صاحب العمل.

ولصاحب العمل تأجيل قبول طلب الاستقالة مدة لا تزيد على (ستين) يومًا إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك، ووفق إيضاح مسبب مكتوب يقدم للعامل على أن يكون تأجيل القبول قبل انتهاء مدة الثلاثين يوماً المشار إليها في هذه الفقرة. وتحتسب مدة تأجيل القبول من تاريخ تقديم الإيضاح المشار إليه للعامل.

2- ينتهي عقد العمل بالاستقالة من تاريخ قبول صاحب العمل بها أو مضي مدة الثلاثين يوماً المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة دون رد من صاحب العمل أو مرور مدة تأجيل القبول المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة.

3- للعامل العدول عن طلب الاستقالة خلال مدة لا تتجاوز (سبعة أيام من تاريخ تقديمه، ما لم يقبلها صاحب العمل قبل العدول.

4- لا يصح أن يُحدد في طلب الاستقالة تاريخ مؤجل لها.

5- يعد عقد العمل سارياً خلال مدة طلب الاستقالة ويلتزم طرفا العقد بتنفيذ جميع الالتزامات الناشئة عنه خلالها.

6- يستحق العامل الذي انتهى عقده بالاستقالة جميع حقوقه المقررة بموجب هذا النظام.

ثالثاً/ استحالة التنفيذ: "القاعدة العامة أنه إذا استحالة تنفيذ العقد نتيجة قوة قاهرة، فإن هذه الاستحالة تؤدي إلى فسخ هذا العقد بقوة النظام، أي قد ينقضي العقد بتحقق الاستحالة من تلقاء نفسها" (نايل 1437هـ) ،وتطبيقاً لهذه القاعدة: إذا استحال على العامل أن يقوم بأداء عمله أو استحال على صاحب العمل أن يمكن العامل من القيام بعمله، وكانت هذه الاستحالة لا يد لأحدهما فيها بمعنى أنها بسبب أجنبي فإن عقد العمل ينفسخ أو ينقضي فورًا لتحقق هذه الاستحالة من تلقاء نفسها، وذلك بشرط أن تكون نهائية، أما اذا كانت الاستحالة مؤقتة فلا ينطبق عليها وصف القوة القاهرة بل تكون ظرف طارئ، ويجب علينا التفرقة بين القوة القاهرة والظرف الطارئ، فالظرف الطارئ يكون تنفيذ الالتزام فيه مرهقاً أو صعبًا ولكن غير مستحيل ويمس فئة معينة من الناس وليس عامة الناس، أما القوة القاهرة هي ما يكون تنفيذ الالتزام فيه صعب ومستحيل ويمس عامة الناس كما هو الحال في جائحة كرونا صنفها البعض أنها قوة قاهرة، ونتيجة لذلك تم إقالة بعض العقود بقوة النظام .

وتتمثل حالات استحالة التنفيذ فيما يأتي:

أ. وفاة العامل: يصنف عقد العمل من العقود القائمة على الاعتبارات الشخصية فيكون تنفيذ الالتزام من قبل أطراف العقد وليس من شخص آخر، "ولذلك وفاة العامل تكون سبباً في انتهاء العقد وعلى ذلك ينقضي عقد العمل ويزول بانحلال الرابط التعاقدية حتماً بوفاة العامل ولا ينتقل الالتزام إلى الورثة، ولكن في المقابل لا ينقضي العقد بوفاة صاحب العمل إلا إذا كانت شخصيته قد روعي عند إبرام العقد(خطاب 1990)" قد نص نظام العمل في مادته التاسعة والسبعون على "لا ينقضي عقد العمل بوفاة صاحب العمل، ما لم تكن شخصيته قد روعي في إبرام العقد، ولكنه ينتهي بوفاة العامل أو بعجزه عن أداء عمله، وذلك بموجب شهادة طبية معتمدة من الجهات الصحية المخولة، أو من الطبيب المخول الذي يعينه صاحب العمل(المادة 79)".

ب. عجز العامل الكلي: ويلاحظ أن المادة السابقة لم تحدد نوع العجز كلي أم جزئي وهذا الأمر يعطي العامل حماية أكبر من تعسف صاحب العمل في استعمال حقه لذلك يستثنى منها العجز الجزئي القابل للشفاء فيستطع حينها صاحب العمل وقف عقد العمل حسب المدة المقررة للإجازات المرضية، مثل كسر يد كاتب التقارير فتكون فترة شفائه المتوقعة من 30-٦٠ يوم فنظم نظام العمل مدة للإجازات المرضية لكن العجز يتجاوز هذه المدد أو يجعل العامل لا يستطيع ممارسة نفس الأعمال، ويجب التفرقة بين العجز

الكلي والجزئي، فالعجز الكلي هو ما يمنع العامل من مباشرة الأعمال المتفق عليها ويتجاوز المدة المقررة في الإجازات المرضية، وهي ما تجاوزت مائة وعشرين يوماً، ويكون العامل قد استنفذ رصيد الإجازات ولم يبرئ مما اصابه، أما في حالة العجز الجزئي الذي يمكن لصاحب العمل تكليف العامل بعمل بديل لا يكون سبباً لانتهاء العقد مثل إصابة مشرف ميداني بالشلل الجزئي، فالمرض يمنعه من مباشرة الأعمال الميدانية ولكن لا يمنعه من ممارسة الأعمال المكتبية وبراتب يناسب مكانته الوظيفية، فيلاحظ أن المقصود هنا العجز الكلي الذي يمنع العامل من مباشرة أعماله بصفة مباشرة أو أي عمل بديل لتعرضه لحادث مفاجئ حدث بعد إبرام العقد ويكون سبب الإصابة خارج مقر العمل وليس بسبب مباشرة العامل لمهامه الوظيفية لأن اصابته أثناء ممارسته لعمله توجب له التعويض المقرر نظامًا وفق ما نصت عليه المادة السابعة و العشرون من نظام التأمينات الاجتماعية في فقرتها الأولى والثانية :

1- تُعد إصابة عمل كُل حادِث يقع للمُشترك أثناء العمل أو يقع له بسبب العمل. كما يُعد في حُكم ذلك أيضاً كُل حادِث يقع للمُشترِك أثناء طريقه مِن مسكنِه إلى محل عملِه وبالعكس، أو أثناء طريقه من محل عملِه إلى المكان الذي يتناول فيه عادة طعامِه أو تأدية صلاتِه وبالعكس. وتُعد بذات الوصف الحوادِث التي تحدُث أثناء تنقُلات المُشترِك التي يقوم بِها بقصد أداء مهمة كلَّفهُ بِها صاحِب العمل.

2- تُعد إصابات عمل الأمراض التي يثبُت أنَّ سبَّبها العمل، كما تُعد بالوصف ذاتِه الأمراض المِهنية المُحدَّدة وِفق الأصول المنصوص عليها في الفقرة التالية، ويُعد تاريخ أول مُشاهدة طبية للمرض بحُكم تاريخ وقوع الإصابة.(المادة27) "ويجب على صاحب العمل إظهار رغبته في اعتبار العقد منتهياً قبل شفاء العامل، فإذا لم تظهر هذه الرغبة وشفي العامل من مرضه فلا يستطيع صاحب العمل أن يعتبر العقد منتهياً حتى لو تجاوزت مدة المرض المدة النظامية، لأن الحكمة من انتهاء العقد في هذه الحالة هي عدم إكراه أحد الطرفين على الانتظار الطويل، وليس معاقبة العامل بسبب انقطاعه لمرضه".

المرض الطويل: يجب التفرقة بين المرض الطويل والمرض القصير، فالمرض الطويل هو ما يتجاوز المدة المحددة في جدول الإجازات المرضية (أكثر من مئة وعشرون يوماً)، أما المرض القصير هو ما يصيب العامل ويشفى منه خلال المدة المحددة في جدول الإجازات المرضية. ويكون معيار التفرقة بين المرض الطويل والعجز عن أداء العمل: هو أنه في العجز قد يشفى العامل قبل انتهاء الإجازة، ولكنه لا يكون قادرًا على مباشرة نفس الأعمال التي تعاقد عليها أو مباشرة أعمال بديلة، والعجز الجزئي يستطيع تنفيذ بعض الأعمال، ولكن غير

التي تعاقد عليها، و المرض الطويل هو ما يجعل العامل يغيب عن موقع العمل لمروره بمرض أو حادث قد اقره الاطباء وقد تم منحه إجازة طبية بموجب ذلك، فالمرض الذي أصابه يجعله يتغيب بصفة متصلة أو منفصلة، و العجز يجعله حاضر في مقر العمل ولكن غير قادر على مباشرة الأعمال.

استحالة التنفيذ على صاحب العمل: عدم إمكانية تنفيذ الالتزام بين الطرفين لورود سبب أجنبي لا يد لأطراف العقد في هذه الاستحالة، فينفسخ على أثرها عقد العمل.

إغلاق المنشأة بسبب القوة القاهرة: إذا أغلقت المنشأة بسبب قوة قاهرة فعقد العمل ينحل وينتهي، مثل تدمر المنشأة بسبب زلزال أو فيضانات ونحوه أو لحظر نشاط مزاولة المهنة، فيجب حينها أن يكون الإغلاق نظامياً بعد سماح الجهة المختصة، قد يصنف البعض أن جائحة كرونا في سنة 2020م قوة قاهرة وتسببت في إغلاق بعض المنشأة لاستحالة التنفيذ وعدم وجود مصادر دخل لصاحب العمل ليتم صرف مستحقات العامل. كما نص نظام العمل "ينتهي عقد العمل في أي من الأحوال الآتية: فقرة 5 القوة القاهرة"

وذكرت اللائحة التنفيذية لنظام العمل في مادتها الحادية والأربعون "في حال اتخذت الدولة وفق ما تراه وبناءً على ما توصي به منظمة دولية مختصة، إجراءات في شأن حالة أو ظرف يستدعي تقليص ساعات العمل، أو تدابير احترازية تحد من تفاقم تلك الحالة أو في ذلك الظروف ما يشملها وصف القوة القاهرة الوارد في الفقرة (5) من المادة (الرابعة وسبعون) من النظام، فيتفق صاحب العمل ابتداءً مع العامل خلال الستة الأشهر التالية لبدء اتخاذ تلك الإجراءات – على أي مما يأتي:

أ. تخفيض أجر العامل، بما يتناسب عدد ساعات العمل الفعلية.

ب. منح العامل إجازة تحتسب من أيام أجازته السنوية المستحقة.

ج. منح العامل إجازة استثنائية، وفق ما نصت عليه المادة (السادسة عشر بعد المئة) من النظام

2- لا يكون أنهاء عقد العمل بعد ذلك مشروعا إذا ثبت أن صاحب العمل قد انتفع بأي إعانة من الدولة لمواجهة تلك الحالة

3- لا يخل ذلك بحق العامل في إنهاء عقد العمل(المادة41)

فيتضح من اللائحة وجود تسلسل في إنهاء العقد بسبب القوة القاهرة إذ لابد من تحقق ثلاث شرائط ذكرت في اللائحة التنفيذية، كما بينت أن حصول صاحب العمل على إعانة من الدولة تمنعه من إنهاء العقد بسبب القوة القاهرة وسبب ذلك؛ سعي الدولة لبقاء العامل أطول فترة ممكنة مع صاحب العمل.

التصفية والإفلاس: "المفلس من استغرقت الديون جميع أمواله فعجز عن تأديتها"(المادة103) فالهدف الأول من نظام الإفلاس، هو حماية حقوق الدائنين، حيث رتّب المشرع من ناحية أولى على صدور حكم الإفلاس تخلي المدين أو كفّ يده عن إدارة أمواله، كما قضى بإبطال بعض الأعمال والتصرفات التي تتمّ خلال فترة الريبة أو الفترة المشبوهة فيتم حينها تعين أمين تفليسة سواء عن طريق القاضي أم المدين المفلس فله حينها بدأ احدى إجراءات الإفلاس وله أن ينهي بعض عقود العمل في حال كان للمنشأة فروع وكان من الواجب إغلاق بعض فروعها او جميعها لإفلاس صاحب العمل كما ذكر نظام العمل " اغلاق المنشأة نهائيا.

رابعًا/ فسخ عقد العمل لتخلف أحد الأطراف عن تنفيذ العقد: عقد العمل من العقود الملزمة للجانبين فمتى ما تعذر تنفيذ العقد بالشكل الصحيح الذي تم التعاقد من أجله كان لأحد أطرافه طلب الفسخ، في حال تعذر على أحد أطراف العقد الوفاء بما التزم به فيكون الفسخ بحكم قضائي، إلا لو نص عقد العمل حين إبرامه أن مخالفة العقد تجعله مفسوخًا كلياً، وقد يكون من قبل أطراف العقد فيكون تارةً الفسخ صحيحاً، وتارةً أخرى تعسفاً في استعمال الحق، وإما أن يكون الفصل تعسفي من صاحب العمل ويستحق بموجبه العامل التعويض، وإما أن يكون من العامل ضد صاحب العمل الذي قد يتسبب بفعل ينتج عنه ضرر لصاحب العمل، وسوف نبين حالات فسخ عقد العمل من قبل صاحب العمل، وحالات فسخ عقد العمل من قبل أطرافه بإرادة منفردة كما نص عليها نظام العمل في مواده الثمانون، والواحد والثمانون.

أولا/ حالات فسخ عقد العمل من قبل صاحب العمل:

"لا يجوز لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة العامل، أو إشعاره، أو تعويضه؛ إلا في الحالات الآتية، وبشرط أن يتيح له الفرصة لكي يبدي أسباب معارضته للفسخ:

1. إذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل، أو المدير المسؤول، أو أحد رؤسائه، أو مرؤوسيه أثناء العمل أو بسببه.
2. إذا لم يؤدِّ العامل التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل أو لم يطع الأوامر المشروعة أو لم يراعِ عمداً التعليمات – التي أعلن عنها صاحب العمل في مكان ظاهر – الخاصة بسلامة العمل والعمال رغم إنذاره كتابة.
3. إذا ثبت اتباع العامل سلوكاً سيئاً، أو ارتكابه عملاً مخلاً بالشرف أو الأمانة.

4. إذا وقع من العامل – عمداً – أيُّ فعلٍ أو تقصيرٍ يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل، بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالحادث خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه.
5. إذا ثبت أن العامل لجأ إلى التزوير ليحصل على العمل.
6. إذا كان العامل مُعيَّناً تحت الاختبار.
7. إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من ثلاثين يوماً خلال السنة العقدية الواحدة أو أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية، على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرين يوماً في الحالة الأولى وانقطاعه عشرة أيام في الحالة الثانية.
8. إذا ثبت أن العامل استغل مركزه الوظيفي بطريقة غير مشروعة للحصول على نتائج ومكاسب شخصية.
9. إذا ثبت أن العامل أفشى الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالعمل الذي يعمل فيه". (المادة80)

وللباحث وجهة نظر في الفقرة السادسة إذ يرى أنه لابد من تحديد سبب منطقي لفصل العامل في فترة التجربة للحد من ظاهرة الفصل التعسفي لكي لا تكون ذريعة لأصحاب العمل لفصل العامل في حال اختلاف الآراء، أو عدم تنفيذ عمل مخالف للمسمى الوظيفي، حيث أن الباحث سبق له وأن مر بتجربة سابقة جعلت فترة التجربة سلطة لصاحب العمل للتعسف في فرض الأوامر ولم يكن للعامل إلا القبول أو انهاء العقد بحجة أن العامل لم يجتاز هذا الاختبار فكنت أعمل أنا وبعض زملائي مكرهين خوفاً من إنهاء الخدمة، فكان من الواجب ربط الإنهاء بإخطار مبرر لإنهاء خدمة العامل أو تطبيق أي وسيلة تعطي العامل ضمانة أكبر للبقاء، كما هو الحال في إنهاء العقد غير محدد المدة جعل المنظم الإخطار مرتبط بسبب مشروع، وقد يكون انهاء الخدمة لسبب غير متعلق بالعمل الفعلي أو لأسباب غير مبررة.

"ويلاحظ أن المنظم السعودي أورد ضمن حالات فصل العامل من الخدمة المقررة بمقتضى المادة 80 من نظام العمل حالة فصل العامل تحت الاختبار. ونعتقد مع اتجاه فقهي أنه لم يكن هناك حاجة لإدراج مثل هذه الحالة ضمن الحالات التي تعطي لصاحب العمل الحق في فصل العامل دون إشعار أو مكافأة أو تعويض، إلا إذا كان المنظم السعودي قد أراد أن يعطي لصاحب العمل الحق في إنهاء عقد العمل تحت الاختبار، بإرادته المفردة ودون مسؤولية، حتى في الحالات التي يكون فيها شرط التجربة مقررًا لمصلحة العامل، وذلك أمر لا يمكن الوصول إليه بحسب النظام القانوني لعقد العمل تحت الاختبار (نايل مصدر سابق)

ولكن هل حق صاحب العمل في انهاء عقد العمل في مرحلة التجربة مطلق أم مقيد؟

- إنهاء عقد العمل تحت التجربة: "أنه لكل من الطرفين الحق في إنهاء العقد خلال هذه الفترة ما لم يتضمن العقد نصاً يعطي الحق في الإنهاء لأحدهما(المادة53) فكون العقد تحت الاختبار يكون لكل من طرفي العقد الحق في انهائه في أي وقت خلال فترة الاختبار.
- ولكن هل هذا الحق في الإنهاء مطلق أم مقيد؟ أثير تساؤل في الفقه هل الحق في إنهاء عقد العمل تحت الاختبار لكل من طرفيه مطلق أم مقيد؟ اختلف الفقه إلى رأيين:
- الأول: "أن حق الإنهاء مقيد بعدم الإساءة أو التعسف بمعنى أن الإنهاء يجب أن يستعمل في الغرض المقصود منه، وهو عدم رضا الطرف الذي ينهي العقد عن نتيجة الاختبار فإذا كان صاحب العمل يهدف إلى تحقيق مصلحة غير مشروعة فإنه يكون متعسفاً ويلتزم بالتعويض، كما إذا كان الإنهاء بسبب ميول العامل النقابية
- الثاني: "يرى هذا الاتجاه أنه يجوز الإنهاء لأي سبب سواء تعلق الأمر بمسائل الصلاحية الفنية للقيام بالعمل أو بغير ذلك من الأسباب، حتى ولو كانت متعلقة بانتمائه النقابي(مراد 1961)"
- "وهذا الرأي يجافي المبادئ العامة لنظام العمل التي تهدف لحماية الطرف الضعيف وهو العامل، وأرى أن الاتجاه الأول القائل بتقييد الإنهاء بعدم الإساءة أو التعسف الراجح، لما فيه من حماية للعامل من تعسف صاحب العمل، لأن الأخير قد ينهي عقد العمل لأسباب غير متعلقة بالعمل وصلاحية العامل له فيخرج بسلطته عن غايتها المشروعة(عبد الوهاب 1442)"

ثانياً/ حالات قيام العامل بفسخ العقد:

يحق للعامل أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه النظامية كلها، وذلك في أي الحالات التي نصت عليها المادة الحادية والثمانون من النظام:(المادة81)"

الحالة الأولى: إذا لم يقم صاحب العمل بالوفاء بالتزاماته العقدية أو النظامية الجوهرية إزاء العامل:

مثل: إيداع الرواتب في وقتها المحدد، مراعات ساعات العمل، منح العامل إجازات أسبوعية، توفير الرعاية للعمل، فصاحب العمل ملزم بالالتزامات التي تذكر في عقد العمل والالتزامات التي ترد في عرف مستحقات العامل والالتزامات التي يقرها نظام العمل واللوائح التابعة له، مثل: توفير تأمين طبي للعامل، منح العامل

بدلات في حال تم تغير موقع عمله إلى مدينة أخرى غير مذكور في عقد العمل، فيكون للعامل أحقية فسخ العقد دون إشعار، مع احتفاظه بكامل حقوقه النظامية.

الحالة الثانية: إذا ثبت أن صاحب العمل أو من يمثله قد أدخل عليه الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل وظروفه:

إذا ثبت للعامل أن صاحب العمل أدخل الغش أو التدليس على العامل عند إبرام العقد فللعامل فسخ العقد مع احتفاظه بكامل حقوقه، ومثال ذلك: قد يكون صاحب العمل اخفى عن العامل بعض أخطار العمل ونحوه.

الحالة الثالثة: إذا كلفه صاحب العمل دون رضاه بعمل يختلف جوهريًّا عن العمل المتفق عليه، وخلافًا لما تقرره المادة الستون من هذا النظام:

وقد نصت المادة ستون على "لا يجوز تكليف العامل بعمل يختلف اختلافًا جوهريًّا عن العمل المتفق عليه بغير موافقته الكتابية، إلا في حالات الضرورة التي قد تقتضيها ظروف عارضة، ولمدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا في السنة" قد يظن البعض أن هنالك تعارض بين المادتين، ولكن الحقيقة هي أن المادة الستون من النظام حددت ضوابط لنقل العامل وحدت مدة معينة وفي حال لم يلتزم صاحب العمل بها كان للعامل فسخ العقد، ولكن قد يثور **تساؤل** في ذهن الباحث: هل نقل العامل من فرع إلى فرع آخر داخل المدينة تنطبق عليه نصوص المادة؟

الإجابة لا؛ لأن المادة الثامنة والخمسون نصت على:

1-لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل العامل بغير موافقته – كتابةً – من مكان عمله الأصلي إلى مكان آخر يقتضي تغيير محل إقامته.

2-لصاحب العمل – في حالات الضرورة التي قد تقتضيها ظروف عارضة ولمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً في السنة – تكليف العامل بعمل في مكان يختلف عن المكان المتفق عليه دون اشتراط موافقته، على أن يتحمل صاحب العمل تكاليف انتقال العامل وإقامته خلال تلك المدة.") فيفهم من المادة أن العامل مادام أنه يقيم في نفس محل إقامته فلا عبرة بالحي الذي يعمل فيه، ولكن العبرة في حال تغير محل إقامته.

الحالة الرابعة: إذا وقع من صاحب العمل أو من أحد أفراد أسرته أو من المدير المسؤول اعتداء يتسم بالعنف، أو سلوك مخل بالآداب نحو العامل أو أحد أفراد أسرته:

الاعتداء هو: "كل قول أو فعل يمس بكرامة العامل أو دينه أو شرفه، حتى لو لم يكن مكوناً لي أركان الجريمة وفقا لقانون الدولة.

ولم تشترط المادة أن يكون الاعتداء في مكان العمل، فالاعتداء سواءً كان في مكان العمل أو خارجه يكون تقديره متروك للمحكمة(غانم1963)"

السلوك المخل بالآداب: "هو كل فعل شاذ يخالف الآداب العامة والشرع(نايل مرجع سابق)"

الحالة الخامسة: إذا اتسمت معاملة صاحب العمل أو المدير المسؤول بمظاهر من القسوة والجور أو الإهانة: إذًا حصل من صاحب العمل أو من ينوبه أي مظهر من مظاهر القسوة والإهانة وإذلال للعامل كان من حقه فسخ العقد مع احتفاظه بكامل مستحقاته.

الحالة السادسة: إذا كان في مقر العمل خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته، بشرط أن يكون صاحب العمل قد علم بوجوده، ولم يتخذ من الإجراءات ما يدل على إزالته: يكون للعامل فسخ العقد إذا توافرت الأمور الثلاثة المذكورة في المادة.

الحالة السابعة: إذا كان صاحب العمل أو من يمثله قد دفع العامل بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو بمخالفته شروط العقد إلى أن يكون العامل في الظاهر هو الذي أنهى العقد: إذا أجبر صاحب العمل العامل على الاستقالة نتيجة تصرفات صاحب العمل له كان للعامل فسخ العقد مع احتفاظه بكامل حقوقه.

المطلب الثاني:

إنهاء عقد العمل محدد المدة:

كنا قد عرضنا سابقاً الحالات العامة لانقضاء عقد العمل التي تنطبق على العقود محددة المدة وغير محددة المدة، وسوف نتحدث بوجه الخصوص في هذا المطلب حول عقود العمل محددة المدة.

أولاً/ تعريف عقد العمل محدد المدة: هو العقد الذي يبرمه صاحب العمل مع العامل والذي قد يقترن بشرط مستقبلي محتمل التحقق غير مستحيل ولكن غير محدد الميعاد، فقد يكون العقد

معلق على أداء عمل معين، مثل: تعاقد المنشأة مع معقب لإصدار رخصة معينة، أو تعاقد مجمع طبي مع دكتور مختص لإجراء عملية معينة لمريض معين، فعقد العمل معلق على شرط فاسخ وهو إتمام هذه العملية فمتى ما تحقق هذا العمل ينتهي به عقد العمل، فقد تنتهي في أشهر معدودة وقد تنتهي في مدة أطول تصل الى سنين، أو قد يكون العقد مقترن بمدة معينة وهذا هو الغالب وعاداً ما يكون بشكل سنوي قابل للتجديد مالم يشعر الطرفان بعضهما بغير ذلك، فمتى ما تحققت إحدى الصورتين ينتهي معها عقد العمل سواء بالقيام بالعمل أو بانتهاء المدة، وقد نصت المادة السابعة و الخمسون على " إذا كان العقد من أجل القيام بعمل معين فإنه ينتهي بإنجاز العمل المتفق عليه"[1] فنص المادة يوضح أيضاً ما تم ذكره.

ثانياً/ معيار تميز عقد العمل: يرى الباحث ضرورة وضع معيار يميز بين العقود محددة المدة وغير محددة المدة، وتوصل إلى أن العقود المقترنة بشرط كما ذكرنا سابقاً مثل أداء عمل معين أو انقضاء مدة معينة هي التي تكون محددة المدة، أما العقود التي تخلوا من كل ذلك هي التي تكون غير محددة المدة.

ثالثاً/ حالات انتهاء عقد العمل محدد المدة: نصت المادة الخامسة والخمسون من النظام على حالات انتهاء العقد" 1- ينتهي عقد العمل المحدد المدة بانقضاء مدته، فإذا استمر طرفاه في تنفيذ العقد عُدَّ العقدُ مجدداً لمدة غير محددة. مع مراعاة ما نصت عليه المادة (السابعة والثلاثون) من هذا النظام بالنسبة إلى غير السعوديين.

2- إذا تضمن العقد المحدد المدة شرطاً يقضي بتجديده لمدة مماثلة أو لمدة محددة، فإنه يتجدد للمدة المتفق عليها. فإن تعدد التجديد ثلاث مرات متتالية، أو بلغت مدة العقد الأصلي مع مدة التجديد أربع سنوات أيهما أقل واستمر الطرفان في تنفيذه؛ تحوّل العقد إلى عقد غير محدد المدة".[2]

[1] المادة 57 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[2] المادة 55 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

وسوف نتناول شرح هذه المادة التي نصت على ثلاث حالات في الفقرة الأولى، كما نصت المادة على حالتين في الفقرة الثانية أيضاً:

الحالة الأولى وفق الفقرة الأولى/ انتهاء العقد بانتهاء مدته: من الجدير بالذكر أن عقد العمل من العقود التي قد تكون مؤقته، فعامل المدة له أهمية كبرى تبنى عليها التزامات العامل، فالعامل تقع عليه التزامات هو وصاحب العمل كما هو موضح في المبحث الثاني، وقيامهم بهذه الالتزامات محلها وجود العقد فمتى ما انحل العقد أو انتهت مدته يتوقف الطرفين عن أداء بعض من هذه الالتزامات دون أن يلزم أحد الطرفين بإخطار الطرف الأخير؛ لأن العقد في الأصل محدد المدة، وينتهي بانقضاء مدته.

الحالة الثانية وفق الفقرة الأولى / استمرار طرفي العقد بتنفيذ العقد بعد انقضاء مدته، فحينها يعتبر العقد تحول من عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة؛ لأن المدة الأصلية أنقضت، ولكن الطرفين استمرا في تنفيذ العقد، وقد أحسن المنظم صنعاً في وضع هذه الحالة حيث إنها تعطي فرصة أكبر للعامل للبقاء داخل المنشئة والاستمرار في العمل، وبتحول العقد من محدد المدة إلى غير محدد المدة يجب على طرفي العقد الالتزام بمدة الإخطار المنصوص عليها في المطلب الثالث.

الحالة الثالثة وفق الفقرة الأولى / نصت الفقرة على مراعات ما ورد في المادة السابعة والثلاثون والتي تحدثت عن عقد عمل غير السعودي، يجب أن يكون عقد عمل غير السعودي مكتوباً ومحدد المدة. وإذا خلا العقد من بيان مدته تعد مدته (سنة) من تاريخ مباشرة العامل الفعلية، وإذا استمر العمل بعد انتهاء هذه المدة، عُدَّ متجدداً لمدة مماثلة."، وبذلك يتضح لنا أن المنظم لم يعطي العامل غير السعودي سبل لجعل العقد غير محدد المدة، وكان في السابق عقد العمل مرتبط برخصة العامل أو إقامته، ولكن وفق آخر تعديل للنظام بتاريخ 1446/2/8هـ كما هو مذكور جعلت للطرفين حرية أكبر في فسخ العقد دون التزامات، وسوف أضع مثال لذلك لكي يتم تصور المسألة بشكل أوضح، سابقًا لو أن عقد العمل لم يكتب أو أن مدة العقد لم تحدد ورخصة العامل مدتها خمس أعوام فيكون عقد العمل مدته خمس أعوام إذا لم تحدد المدة في عقد العمل، فحينها يكون صاحب العمل ملزم بمدة الرخصة ولا يستطيع حينها انهاء خدمة العمل في حال لم يقبل العامل الإنهاء بشكل ودي، وإلا كان فصله غير مشروع ويسمى فصل تعسفي، ويكون ملزماً بتعويض العامل حسب ما نص عليه في العقد من تعويض، وإذا خلا العقد من ذلك وجب عليه تعويضه كما

نص النظام بباقي مدة العقد، فطالما العقد لم يكتب نعود هنا إلى رخصة العامل، فيتضح لنا هنا الخسائر ومقدار الضرر الذي قد يلحق صاحب العمل أو العامل من تعويضات.

أما وفق آخر تعديل فلو كانت رخصة العمل مدتها خمس أعوام فلا يعتد بها، فعقد العمل لم يعد مرتبط بمدة الرخصة، بل تكون مدة العقد عام من تاريخ مباشرة العامل الفعلية للعمل، فلو خلا العقد من مدة الإخطار وأتم العامل أول عام وأبلغ صاحب العمل العامل بعدم رغبته بالاستمرار بتنفيذ العقد فلا يعد حينها فصل تعسفي وذلك لسببين: **أولاً** لان العقد خلا من مدة الإشعار، **ثانياً** لأن هذا ما استقر عليه النظام مؤخراً ووضع مدة محددة تطبق لو أن عقد العمل خلا من تعيين مدة العقد، ويتضح لنا هنا مراعات المنظم لصاحب العمل.

الحالة الأولى وفق الفقرة الثاني/ إذا تضمن العقد بند ونص على أن العقد يتجدد لمدة مماثلة أو مدة أخرى مقدرة فإنه يتجدد بشكل تلقائي للمدة المتفق عليها في العقد، مالم يشعر الطرفان بعضهما بغير ذلك، ونضع مثال لكي يتم تصور المسألة، لو أبرم صاحب العمل مع العامل عقد عمل مدته عامين، ونص في العقد أن العقد يتجدد بشكل تلقائي مالم يشعر الطرفين بعضهما قبل انتهائه، مدة مماثلة أو ثلاث أشهر، فإن العقد يتجدد المدة المذكورة، وفي حال لم ينص في العقد على التجديد لمدة مماثلة و استمر الطرفين في تنفيذ العقد (العمل) بعد انتهاء مدة العقد فإننا نعود لما نص عليه في الحالة الأولى من الفقرة الأولى وقد تم شرحها سابقاً ومفادها أن العقد يصبح غير محدد المدة، مع مراعات عقود غير السعودي.

الحالة الثانية من الفقرة الثانية/ في حال تم تجديد عقد العمل ثلاث مرات متتالية، أو بلغت مدة العمل أربع أعوام لدى نفس صاحب العمل يتحول العقد من محدد المدة الى عقد عمل غير محدد المدة، ويؤخذ بأقل المدتين ونضع مثال لذلك، لو أبرم صاحب العمل مع العامل عقد عمل وكانت مدة العقد ثلاث أشهر، وتم تجديد هذه المدة ثلاث مرات متتالية فيتنقل العقد من عقد عمل محدد المدة إلى عقد عمل غير محدد المدة، سواء على نفس المهنة أو مهنة أخرى، وتكون الحالة الأخرى بأن يعمل العامل لدى صاحب العمل أربع أعوام متصلة ويأخذ النظام بأقل المدتين، ففي الصورة الأولى تم تجديد العقد ثلاث مرات متتالية خلال تسعة أشهر، أما لو كان العقد مدته ثلاث أعوام، فتجديده ثلاث مرات يعني أنه سوف يتحول من عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة بعد ثلاث تجديدات وتعادل تسع أعوام، لذا وضع النظام

بند أخر يؤخذ به، وهو أن يمضي العامل أربع أعوام مع صاحب العمل و لم يقيدها بشرط معين بل يؤخذ بأقل المدتين.

وتم تجديد هذا العقد ثلاث أعوام متتالية، كأن يكون عقد العمل في الأصل محدد المدة ومدته عام ونص في العقد فإنه يتجدد مدة مماثلة وبلغ العامل ثلاث أعوام فإنه يتحول من عقد محدد المدة إلى عقد غير محدد المدة،

المطلب الثالث:

انتهاء عقد العمل غير محدد المدة:

بعد أن انتهينا من الحديث عن عقد العمل محدد المدة ننتقل للنوع الآخر من عقود العمل وهو عقد العمل غير محدد المدة، وسوف نعطي لمحة بسيطة في هذا المطلب عن مفهوم هذا العقد، وعن حالاته، وعن طرق تحول عقد العمل محدد المدة إلى عقد عمل غير محدد المدة، وأخيراً عن حالات انتهاء عقد العمل غير محدد المدة وفق نظام العمل.

أولاً/ تعريف عقد العمل غير محدد المدة: هو العقد الذي يبرمه صاحب العمل مع العامل دون أن يضع أجل لانتهاء العقد أو أن يعلق العقد على أداء مهمة معينة، كما أنها هي العقود التي تحولت من عقود محددة المدة إلى عقود غير محددة المدة بقوة النظام وسوف نتطرق لها عند ذكر صور هذا العقد.

ثانياً/ صور عقد العمل غير محدد المدة:

1- إذا ثبت اتجاه إرادة طرفين العقد بعدم تقيد العقد بعمل معين أو بمدة زمنية معينة، وصورة ذلك أن يبرم رب العمل عقد عمل مع العامل مكتمل الأركان والشروط الأساسية التي نص عليها النظام، دون أن يضعوا أجل لانتهاء هذا العقد.

2- إذا كان عقد العمل محدد بمدة معينة، وعند انتهاء العقد استمر الطرفين في تنفيذ العقد، فإن العقد ينتقل في هذه الصورة من عقد عمل محدد المدة إلى عقد عمل غير محدد المدة، كما نص في المادة الخامسة والخمسون من النظام.[3]

3- إذا تم تجديد العقد ثلاث مرات متتالية، أو أربع أعوام متفرقة يؤخذ بأيهما أقل، ينتقل حينها عقد العمل من عقد محدد المدة إلى عقد عمل غير محدد المدة بقوة النظام، حتى لو أن العقد محدد المدة، فالنظام هنا من يجعله غير محدد المدة.[4]

ثالثاً/ حالات انتهاء عقد العمل غير محدد المدة: إضافة إلى ما تم ذكره في المطلب الأول وهي الحالات العامة للانقضاء، ينقضي عقد العمل غير محدد المددة وفق ما نصت عليه المادة الخامسة والسبعون من النظام" إذا كان العقد غير محدد المدة، جاز لأي من طرفيه إنهاؤه بناءً على سبب مشروع يجب بيانه بموجب إشعار يوجه إلى الطرف الآخر كتابةً قبل الإنهاء بمدة تحدد في العقد، على ألا تقل عن ستين يوماً إذا كان أجر العامل يدفع شهريًا، ولا تقل عن ثلاثين يوماً بالنسبة إلى غيره."[5]، وقد نصت المادة على طريقة انهاء العقد وفق شرطين يجب تحققها.

الشرط الأول: أن يكون انهاء العقد عائد إلى سبب مشروع نظاماً، كما يجب ذكر هذا السبب في الإخطار الذي يقدمه الطرف الطالب للإنهاء، ولم يضع النظام تعريف للسبب المشروع، ولكن قد نستدل من نظام المعاملات المدنية على ما هية السبب المشروع، فقد نصت المادة الثامنة والعشرون على "من استعمل حقه استعمالًا مشروعًا لا يكون مسؤولًا عما ينشأ عن ذلك من ضرر"[6]، وقد نصت المادة التاسعة والعشرون عن حالات التعسف في استعمال الحق "يكون استعمال الحق تعسفيًا في الحالات الآتية:

أ- إذا لم يقصد بالاستعمال سوى الإضرار بالغير.

---

[3] سبق ذكره، ص 20.

[4] سبق ذكره، ص 22.

[5] المادة 75 الفقرة 1 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[6] المادة 28 من نظام المعاملات المدنية، الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/191) بتاريخ 1444/11/29هـ

ب- إذا كانت المنفعة من استعماله لا تتناسب مطلقًا مع ما يسببه للغير من ضرر .
ج- إذا كان استعماله في غير ما شُرع له أو لغاية غير مشروعة"[7]. فمتى ما انتفت هذا الأسباب المذكورة يكون انهاء العقد مشروع ولكن قد يتعنت أحد أطراف العقد في فكرة أن الانهاء مشروع أو أنه تعسفي فجاءت هذه المادة لكي تخرجنا من هذا الجدل، وفي حال استمر الخلاف بعد ذلك يكون تقدير مشروعية الإنهاء عائد إلى المحكمة المختصة، ونضع صورة لذلك، في حال تقدم العامل بإخطار إلى صاحب العمل يطلب به إنهاء العقد بعدما تم الإخطار والالتزام بالمدد المنصوص عليها لتلقيه عرض عمل أفضل، فإن خروجه لا يعد إلا لسبب مشروع؛ حيث أن العامل التزم بالمدد النظامية وهذه المدة كافية لصاحب العمل لكي يبحث عن عامل آخر بديل، لاسيما أن العامل قد التزم بالمدد ولم يكن خروجه مفاجئ، وأن لصاحب العمل توفير بديل مناسب. ولكن دعونا نتصور فكرة أخرى شائعة في القطاع الخاص، لو أراد صاحب العمل إنهاء خدمة العامل من أجل جلب عامل آخر يأخذ راتب أقل، فما صورة هذا الإشعار؟، يرى الباحث أن هذا الإنهاء غير مشروع بسبب تخلف الفقرة الثانية من المادة المذكورة والتي ذكرت حالات تحول استعمال الحق من أمر مشروع إلى تعسف في استعمال الحق، فنظام العمل جاء حمائي للعامل ومنظم للعلاقة التعاقدية، ومن الجدير بالذكر أن العامل هو الحلقة الأضعف في عقود العمل لذا أبطل النظام كل تعاقد لا يكون أكثر مصلحة للعامل وأن العقد منصب إلى تحقيق مصلحة لصاحب العمل، فلو قبلنا بهذه الصورة لشاعت فكرة الفصل التعسفي تحت مظلة الفصل المشروع، ومما تجب الإشارة اليه فقد تتحقق المصلحة بشكل مطلق لصاحب العمل، ولكن تسبب ضرر غير محتمل للعامل لاسيما أن هذه الخطوة تعني انقطاع مصدر دخل العامل، والمنافسة على العمل هنا لا تكون مقبولة عرفاً وأخلاقاً، لذا أحسن المنظم صنعاً بوضع شرط الإخطار متضمن الأسباب، وقد تصور الباحث صورة أخرى: لو أن صاحب العمل لم يجد سبب مشروع لتقديم الإخطار لاسيما أن المنظم ألزم الطرفين بتسبيب الإخطار أثناء تقديمه خلال المدد المنصوص عليها، وهذا هو معيار التفرقة بين أن إنهاء العقد قد تم بشكل مشروع أم أنه تعسف في استعمال الحق، فلو لم يجد تسبيب لهذه الخطوة واتجه إلى فكرة أخرى وهي تعامل صاحب العمل مع العامل بشكل غير لائق لكي يتقدم هو بطلب إنهاء العقد، وهذا لم يكن تصور مبالغ فيه بل هو واقع ومنتشر أيضاً في تطبيق أحكام نظام العمل، وللأسف الشديد يتجه العامل هنا إلى تحقيق رغبة

[7] المادة 29 نظام المعاملات المدنية السعودي، مرجع سابق.

صاحب العمل بتقديمه الاستقالة، متجاهلاً نص الفقرة السابعة من المادة الحادي والثمانون، والتي قد تم التطرق في شرحها سابقاً[8] ،فيكون للعامل هنا الحق في إنهاء العقد دون إخطار مسبق مع احتفاظه بكامل حقوقه ويعد حينها انهاء العمل مشروع.

الشرط الثاني/ أن يلتزم العامل وصاحب العمل بالمدة المحدد للإخطار المنصوص عليها في العقد شرط أن لا تقل المدة عن ستين يومًا لصاحب العمل في حال كان الإنهاء من قبله، وتكون ثلاثون يوماً للعامل، ولكن لو تم التدقيق في نص المادة نجد أن النظام أقر بصحة وضع مدة يتفق عليها الطرفين، وتعد هذه قاعدة مكملة، ويكون للطرفين الاتفاق على مخالفة المدة المنصوصة فقط في حالة واحدة: في حالة تم إضافة مدة أكبر، وهي آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها في تقليص المدد، ومثال ذلك: أن تكون مدة الإخطار لصاحب العمل سبعون يوماً، وللعامل أربعون يوماً فلا يوجد ما يمنع ذلك.

وقد نصت الفقرة الثانية من ذات المادة "إذا كان العقد غير محدد المدة وكان الأجر لا يدفع شهريًّا، فيجب أن يوجه الطرف الذي سيُنهي العقد بناءً على سبب مشروع –سواء كان العامل أو صاحب العمل– إشعاراً كتابيًّا بذلك للطرف الآخر قبل (ثلاثين) يوماً على الأقل من تاريخ الإنهاء"[9]، فما تقدم من مدد تكون لعقود العمل التي تدفع فيها أجرة العامل بشكل شهري، وأما ما نصت عليه هذه الفقرة يطبق على ما دون ذلك، ومثال ذلك: عقود العمل التي تدفع فيها أجرة العامل بشكل يومي، أو أسبوعي.

رابعاً/ مخالفة قواعد الإخطار: يجب على الطرفين الالتزام بقواعد الإخطار المذكورة سابقاً وإلا يكون الطرف المخالف لذلك معرض للجزاء الممثل بتعويض الطرف الأخر، وقد نصت المادة السادسة والسبعون من النظام "إذا لم يراع الطرف الذي أنهى العقد غير المحدد المدة المهلة المحدد للإشعار وفقاً للمادة (الخامسة والسبعين) من هذا النظام، فإنه يلتزم بأن يدفع للطرف الآخر عن مهلة الإشعار مبلغاً مساوياً لأجر العامل عن المهلة نفسها، ما لم يتفق الطرفان على أكثر من ذلك"[10]، ذكرت المادة جزائيين على الطرف المخالف لقواعد الإخطار يؤخذ بأحدهما، فقد ابتدأت المادة بأن المنظم قد قرر جزاء على المخالف لهذه القواعد وهو أن يدفع للطرف الآخر مبلغ مساوي لمدة الإشعار، فلو تم الإخلال من قبل العامل يدفع أجر شهر إلى صاحب العمل، ولو تم

[8] سبق ذكره، ص 19.

[9] المادة 75 الفقرة 2 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[10] المادة 76 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

الإخلال من قبل صاحب العمل يدفع للعامل أجر شهرين، ولم تم تعين مدة أطول من ذلك للإخطار فيعوض الطرف المتضرر مقدار هذه المدة، ولكن في أواخر المادة ذكرت مالم يتفقا الطرفين على خلاف ذلك فيتضح من نص المادة مشروعية تقدير التعويض عن الإخلال بمدة الإخطار من قبل الطرفين، وتكون في هذه الحالة مقدمة على نص النظام؛ لأن نص المادة جاء مكمل نعود لها في حال فقد تحديد مقدار التعويض بين الطرفين، أما لو تم التقدير بشكل مسبق فتكون الأسبقية لما اتجهت له إرادة الأطراف، وما تقدم هو جزاء لمخالفة قواعد الإخطار ولا صلة له بالتعويض عما يصيب الطرف المتضرر عن انهاء العقد، فقد نصت المادة السابعة والسبعين "ما لم يتضمن العقد تعويضاً محدداً مقابل إنهائه من أحد الطرفين لسبب غير مشروع، يستحق الطرف المتضرر من إنهاء العقد تعويضاً على النحو الآتي:

1- أجر خمسة عشر يوماً عن كل سنة من سنوات خدمة العامل، إذا كان العقد غير محدد المدة.

2- أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدود المدة.

3- يجب ألا يقل التعويض المشار إليه في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة عن أجر العامل لمدة شهرين"[11].

المبحث الثاني:

الآثار المترتبة على انتهاء عقد العمل:

تترتب عدة آثار على انقضاء الرابطة العقدية التي تربط بين العامل وصاحب العمل أياً كان سبب الانقضاء، وبصرف النظر عن الطرف الذي ينسب له انهاء العقد، فهنالك عدة آثار تستهدف تصفية المراكز القانونية والمالية لطرفيه، وإذا اتضح أن أنهاء العقد كان لسبب غير مشروع، عندئذ يستحق الطرف الثاني تعويضًا عن الأضرار التي لحقت به نتيجة ذلك الإنهاء، ويستحق التعويض عن الانهاء غير المشروع لعقد العمل بصرف النظر عن نوع العقد، سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة، وسوف نتناول في المطلبين القادمة الالتزامات المترتبة على صاحب العمل و على العامل عند انتهاء العقد.(الريس1441هـ)

المطلب الأول:

[11] المادة 77 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

التزامات صاحب العمل:

يقع على صاحب العمل عدة التزامات:

أولاً/صرف مكافأة نهاية الخدمة للعامل:

تعتبر مكافأة نهاية الخدمة من أهم الآثار المترتبة بعد انتهاء عقد العمل، فنصت المادة الرابعة والثمانون من نظام العمل على " إذا انتهت علاقة العمل وجب على صاحب العمل أن يدفع إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى، وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية، ويتخذ الأجر الأخير أساسًا لحساب المكافأة، ويستحق العامل مكافأة عن أجزاء السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل"[12]

ونصت المادة الخامسة والثمانون أيضاً من نفس النظام على "إذا كان انتهاء علاقة العمل بسبب استقالة العامل يستحق في هذه الحالة ثلث المكافأة بعد خدمة لا تقل مدتها عن سنتين متتاليتين، ولا تزيد على خمس سنوات، ويستحق ثلثيها إذا زادت مدة خدمته على خمس سنوات متتالية ولم تبلغ عشر سنوات، ويستحق المكافأة كاملة إذا بلغت مدة خدمته عشر سنوات فأكثر"[13]

تعريف مكافأة نهاية الخدمة: "مكافأة نهاية الخدمة هي التزام يقع على عاتق صاحب العمل بموجبه يدفع للعامل مبلغ معين من النقود يتناسب مع مدة خدمته وذلك عند انتهاء عقد العمل سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة"[14]

حالات استحقاق مكافأة نهاية الخدمة:

تصرف المكافأة في حال انتهاء عقد العمل بأحد الطرق العامة: ماعدا ما تم ذكره في المادة الثمانون من نظام العمل التي تم ذكرها في المطلب الثاني من المبحث الأول[15]، فنصت المادة بشكل صريح على حرمان العامل من المكافأة في حال انطبقت عليه إحدى فقرات المادة وأقر عليها العامل ولم يبدي أسبابه قبل الفسخ "لا يجوز

[12] المادة 84 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[13] المادة 85 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[14] نزار عبد الرحمن الكيالي، الوسيط في شرح نظام العمل السعودي، الدار السعودي للنشر، جدة، 1393هـ، ص 358.

[15] سبق ذكره، ص 20.

لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة العامل، أو إشعاره، أو تعويضه؛ إلا في الحالات الآتية، وبشرط أن يتيح له الفرصة لكي يبدي أسباب معارضته للفسخ "[16]، أما في غير هذه الحالات يستحق العامل المكافأة حتى ولو فصل بأحد فقرات المادة ولكن بشكل خاطئ، مثل :عدم اتباع الطرق النظامية لإنهاء عقد العامل دون إشعاره ليبين أسبابه، فلو تبين بعد الفسخ أن العامل لم تنطبق عليه نصوص المادة يكون مستحق للتعويض ومكافأة نهاية الخدمة، وللمكافأة حالتان:

أ) إذا كان العقد محدد المدة: وانتهى بشكل طبيعي يستحق العامل المكافأة عن طيلة مدة الخدمة

أما إذا انتهى العقد من قبل صاحب العمل دون سبب مبرر، مثل: الفصل التعسفي، أو فسخ العامل لعقد العمل بموجب نصوص النظام يكون العامل مستحقًا للمكافأة، كما نصت المادة الخامسة والثمانون " إذا كان انتهاء علاقة العمل بسبب استقالة العامل يستحق في هذه الحالة ثلث المكافأة بعد خدمة لا تقل مدتها عن سنتين متتاليتين، ولا تزيد على خمس سنوات، ويستحق ثلثيها إذا زادت مدة خدمته على خمس سنوات متتالية ولم تبلغ عشر سنوات، ويستحق المكافأة كاملة إذا بلغت مدة خدمته عشر سنوات فأكثر "[17]

ب) إذا كان العقد غير محدد المدة: وكان الإنهاء من قبل صاحب العمل فيستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة عن كامل الفترة التي قضاها

أما إذا كان الإنهاء من قبل العامل فلها عدة فرضيات كما نص عليها نظام العمل في مادته الرابعة والثمانون:

1-إذا كانت مدة الخدمة أقل من سنتين متتالية فلا يكون العامل مستحق لمكافأة نهاية الخدمة.

2- إذا كانت الخدمة لا تقل عن سنتين متتالية ولا تزيد عن خمس سنوات متتالية فيكون العامل مستحق لثلث المكافأة.

3- إذا كانت لا تقل عن خمس سنوات متتالية ولا تزيد عن عشر سنوات متتالية فيكون العامل مستحق لثلثي المكافأة.

4- إذا كانت خدمة العامل تزيد عن عشر سنوات متتالية فيكون مستحق للمكافأة كاملة.

[16] المادة 80 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[17] المادة 85 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

5- وهنالك استثناء نصت عليه المادة السابعة والثمانون: "تستحق المكافأة كاملة في حالة ترك العامل العمل نتيجة لقوة قاهرة خارجة عن إرادته، كما تستحقها العاملة إذا أنهت العقد خلال ستة أشهر من تاريخ عقد زواجها أو ثلاثة أشهر من تاريخ وضعه"[18]

استحقاق العامل لمكافئة نهاية الخدمة عن أجزاء السنة: نصت المادة الرابعة و الثمانون في أواخر المادة عن استحقاق العامل لأجزاء السنة، وللأسف لا يحتسبها بعض أصحاب العمل أو العامل ذاته وذلك جهلاً منه فينتظر إلى أن يكمل سنة، وهذا غير صحيح حيث أن النظام نص على أجزاء العام، وتحسب وفق الطريقة الأتية: لنفترض أن عامل راتبه 4,000 ريال شهرياً، وكانت مدة خدمته عامين وثلاث أشهر بذلك يستحق أجر نصف شهر لكل عام وتعادل 4,000 ريال، حيث أنه كما أستقر معنا يستحق راتب نصف شهر لكل عام وتعادل 2,000 للعام الأول + 2,000 للعام الثاني، وأما عن أجزاء العام تحسب بالطريقة الأتية: نأخذ ما نتج عن كل عام والتي تعادل 2,000 وتقسم على 12 شهر، وينتج لنا 166,66، ولنفترض أنه لم يكمل الشهر وكانت أيام معدودة، يقسم الناتج على ثلاثون وهي أيام الشهر ليصبح مقدار اليوم 5,55، هذه هي حسبة الباحث والتي سعى إلى أن يقدمها بأبسط صورة، وكما ذكرنا كون العامل لم يكمل الشهر أو السنة لا يعني أنه غير مستحق لها، بل يكون مستحقاً، حيث أن المنظم وضع هذا النص حمائي للعامل ولا يجب عليه التفريط بهذه المكافأة، وفي حال تخلى عنها، نذهب إلى ما استقرت عليه القواعد الشرعية (المفرط أولى بالخسارة)، أما إذا تعنت صاحب العمل فصرفها فله أن يتجه إلى المحكمة العمالية المختصة، ولا يقبل دفعه بعد تنازله بجهله بالنظام ما دام أنه نشر في الجريدة الرسمية وعلمت به الكافة.

ثانياً/ التزام صاحب العمل بمصروفات إعادة العامل إلى الجهة التي أبرم فيها العقد أو أستقدم منها العامل:

[18] المادة 87 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

أطلق وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عبر البوابة الثقافية للعامل خدمة تتيح العاملين في القطاع الخاص حساب مدة الأجور بشكل بسيط وسلس أو البحث في محرك قوقل وكتابة حساب المعاش في موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية https://laboreducation.mlsd.gov.sa/ar/calc

نصت المادة أربعون في فقرتها الأولى "يتحمل صاحب العمل رسوم استقدام العامل غير السعودي، ورسوم الإقامة ورخصة العمل وتجديدهما وما يترتب على تأخير ذلك من غرامات، ورسوم تغيير المهنة، والخروج والعودة، وتذكرة عودة العامل إلى موطنه بعد انتهاء العلاقة بين الطرفين"[19]

وفي حال امتناع صاحب العمل عن تحمل مصروفات ترحيل العامل فيتكفل في ترحيله مكتب العمل ويعود في المصاريف على صاحب العمل.

ولكن النص ليس على اطلاقه حيث نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على ما يلي: " يتحمل العامل تكاليف عودته إلى بلده في حالة عدم صلاحيته للعمل أو إذا رغب في العودة دون سبب مشروع" [20] فنظام العمل راعى المصاريف التي قد تقع على عاتق صاحب العمل واعفاه من مصاريف عدم جدية العامل، ونقل أعباء إعادة العامل ومصاريفه إلى العامل نفسه.

ثالثاً/ التزام صاحب العمل بإعطاء العامل شهادة خدمة:

نصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة والستون على الاتي:

"يلتزم صاحب العمل عند انتهاء عقد العمل بما يأتي:

1 – أن يعطي العامل – بناءً على طلبه – شهادة خدمة دون مقابل، يوضح فيها تاريخ التحاقه بالعمل، وتاريخ انتهاء علاقته به، ومهنته، ومقدار أجره الأخير. ولا يجوز لصاحب العمل تضمين الشهادة ما قد يسيء إلى سمعة العامل أو يقلل من فرص العمل أمامه."[21]

فيتضح من نص المادة أن شهادة الخبرة لا تعطى للعامل إلا بناء على طلبه، فلو لم يطلبها العامل لا نلقي اللوم على صاحب العمل بأنه أضر بالعامل في حال عدم إصدارها للعامل، حيث أن العامل هنا هو من لم يتبع نص النظام، فيوضح فيها جميع البيانات الأساسية وذلك لاستفادة العامل من الشهادة وتقديمه لإثبات خبرته في حال تقدمه لوظائف أخرى، ونصت المادة بشكل وجوبي على عدم احتواء الشهادة ما يسيء للعامل وذكر مساوئه بشكل يضر العامل، فالنظام وازن بين مصلحة العامل وصاحب العمل، ولكن للباحث وجهة نظر أخرى في ظل انتشار شهادات الخبرة الوهمية أصبح أصحاب العمل مؤخراً يتجهوا إلى طلب سجل التأمينات

[19] المادة 40 الفقرة 1 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[20] المادة 40 الفقرة 1 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[21] المادة 64 الفقرة 1 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

الاجتماعية، فيوضح في هذا السجل جميع الجهات التي التحق بها العامل سابقاً، فيجب على العامل أن لا يفرط أبداً في طلب ضمه وقيد اسمه بشكل رسمي لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

رابعاً/التزام صاحب العمل بإعادة جميع الشهادات والوثائق التي أودعها العامل لصاحب العمل عند إبرام العقد وإعطائه مستحقاته:

نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة والستون على الاتي: "يلتزم صاحب العمل عند انتهاء عقد العمل بما يأتي :2 – أن يعيد إلى العامل جميع ما أودعه لديه من شهادات أو وثائق"[22]، حيث إنه يحق لصاحب العمل طلب ما يثبت خبرة العامل، مثل: طلب أصل شهادته الجامعية، وأصل شهادات الخبرة التي حصل عليها وخلافه، فبمجرد انتهاء العقد لا تحبس هذه المستندات تحت يد صاحب العمل، بل من الواجب عليه أن يعيدها للعامل.

خامساً/ تصفية حقوق العامل:

"إذا انتهت خدمة العامل وجب على صاحب العمل دفع أجره وتصفية حقوقه خلال أسبوع– على الأكثر– من تاريخ انتهاء العلاقة العقدية، أما إذا كان العامل هو الذي أنهى العقد وجب على صاحب العمل تصفية حقوقه كاملة خلال مدة لا تزيد على أسبوعين. ولصاحب العمل أن يحسم أي دين مستحق له بسبب العمل من المبالغ المستحقة للعامل"[23]

المطلب الثاني:

التزامات العامل:

كما تقع التزامات على صاحب العمل أيضاً تقع التزامات على العامل بعد انتهاء عقد العمل ولابد من احترام العامل لهذه الالتزامات، فهي مثل العقد الذي أبرمه مع صاحب العمل وإن لم يصرحوا به ولم يذكروه من قبل، فالنظام ذكرها.

أولًا/ الالتزام بعدم إفشاء أسرار العمل:

[22] المادة 40 الفقرة 2 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[23] المادة 88 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

يلتزم العامل بالحفاظ على أسرار العمل مهما كانت فنية ، تجارية، فكرة ربحية، أو غير ربحية، فالنظام ضمن حماية صاحب العمل لاسيما أن التاجر قد ينفرد بفكرة جديد أو نادرة أو فكرة عامة وقد ينفذها بطريقته الخاصة فليس للعامل حينها إفشاء طرق العمل لأي شخص خارج بيئة العمل حتى للأشخاص العاملين معه الغير مكلفين بأعماله لاعتبار هذا الالتزام التزاماً جوهرياً وقد نص عليه في نظام العمل "أن يحفظ الأسرار الفنية والتجارية والصناعية للمواد التي ينتجها، أو التي أسهم في إنتاجها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وجميع الأسرار المهنية المتعلقة بالعمل أو المنشأة التي من شأن إفشائها الإضرار بمصلحة صاحب العمل"[24]

وقد يكون إفشاء الأسرار سبباً لفسخ عقد العمل من قبل صاحب العمل كما ذكرنا في المطلب الأول من المبحث الأول، وأيضاً قد يكون سبب لتعويض صاحب العمل نتيجة إفشائه لمنافسي المنشأة.

"ولم يضع المنظم في نظام العمل تعريفاً للأسرار، ولكن عرفها فقهاء القانون بأنها: "المعلومات التي تتعلق بالمنشأة والتي أوجب القانون كتمانها، أو جرى العرف على ذلك بحيث يترتب على إذاعتها الإضرار بمجموع المنشأة أو زعزعة الثقة فيها (البكري 1986)

مدة الالتزام بحفظ أسرار العمل: "هذا الالتزام لا يقتصر فقط على مدة العقد، بل يظل قائم بعد انقضاء العمل، ويزداد خاصة إذا تم ترك العمل على أثر خلاف بين العامل وصاحب العمل(شلب مصدر سابق) لاسيما بعد انتهاء عقد العامل مع صاحب العمل قد تزداد عروضه الوظيفية من منافسين صاحب العمل الأول لكي يحصلوا على هذه الأسرار فيجب على العامل الاحتفاظ بهذه الأسرار وعدم إفشائها.

ثانياً/ التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل:

يمنع العامل من منافسة صاحب العمل طوال فترة العقد وفي حال تبين خلاف ذلك يستطيع صاحب العمل فسخ العقد مع طلب التعويض.

كما لصاحب العمل عمل اتفاق مع العمال بعدم المنافسة لمدة معينة، ويجب أن تكون المدة معقولة من أجل عدم الإضرار بالعامل، وتكون في عقد العمل أو في عقد منفصل سواء بمقابل أو دون مقابل، مثل: وضع

[24] المادة 65 الفقرة 6 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

الشرط للقبول في الوظيفة لضمان صاحب العمل أن العامل لن يستخدم الخبرة التي تلقاها معه ضده سواء عن طريق مباشرة العمل معه أو عن طريق التأهيل والتدريب الذي قدمه صاحب العمل للعامل.

شروط وضع شرط عدم المنافسة: نصة المادة الثالثة والثمانين على:

"1 – إذا كان العمل المنوط بالعامل يسمح له بمعرفة عملاء صاحب العمل، جاز لصاحب العمل – حمايةً لمصالحه المشروعة – أن يشترط على العامل ألا يقوم بعد انتهاء العقد بمنافسته، ويجب لصحة هذا الشرط أن يكون مُحرراً ومُحدداً، من حيث الزمان والمكان ونوع العمل، ويجب ألا تزيد مدته على سنتين من تاريخ انتهاء العلاقة بين الطرفين.

2 – إذا كان العمل المنوط بالعامل يسمح له بالاطلاع على أسرار عمله، جاز لصاحب العمل – حمايةً لمصالحه المشروعة – أن يشترط على العامل ألا يقوم بعد انتهاء العقد بإفشاء أسراره، ويجب لصحة هذا الشرط أن يكون محرراً ومحدداً، من حيث الزمان والمكان ونوع العمل.

3 – استثناء من أحكام هذا النظام، لصاحب العمل رفع دعوى خلال سنة من تاريخ اكتشاف مخالفة العامل لأيٍّ من التزاماته الواردة في هذه المادة". [25]

نصت المادة على **شروط يجب توافرها لقبول شرط عدم المنافسة:**

1- أن يكون الشرط مكتوباً بين العامل وصاحب العمل، سواء كان هذا الشرط مدون في عقد العمل الأول الذي أبرم بين الطرفين، أو تم عقد الاتفاق بين الطرفين بعد مدة لاحقة من إبرام العقد، فيظل الأصل هنا أن الشرط لا يطبق مادام أن الطرفين لم يوقعوا على هذا الاتفاق.

2- أن يعين المكان والزمان الذي يطبق فيه شرط عدم المنافسة، كأن يذكر في شرط عدم المنافسة أن يكون في نفس مناطق فروع صاحب العمل، مثل: مكة المكرمة، والرياض، والقصيم، ويعين الزمان لمدة عام منذ خروجه، وهذا أمر حمائي أيضاً للعامل من تعسف صاحب العمل، حيث إنه قد يتعسف في استعمال الحق ويضع الشرط مؤبد زمانيًا، كما يؤبده مكانياً، وهذا أمر غير مقبول شرعاً وقانوناً، حيث إنه لابد أن يكون وقت لهذا الشرط بمدة لا تتجاوز عامين من تاريخ انتهاء عقد العامل.

[25] المادة 83 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

ينقضي التزام العامل بالمحافظ على أسرار العمل بتوافر أحد فرضيتين:

الفرض الأول: "إذا زالت السرية عن هذه المعلومات أو البيانات وأصبح للغير إمكانية معرفتها في سهولة ويسر ومن ثم إذا زالت صفة السرية عن هذه المعلومات وأصبحت ذائعة ومعلومة للغير نظرًا للتقدم العلمي مثلا أو لأي سبب آخر غير إفشاء العامل لها، فلا محل للقول بالتزام العامل بالمحافظة على هذه الأسرار.

الفرض الثاني: إذا لم يعد كتمان السر محققًا لأية مصلحة مادية أو معنوية لصاحب العمل أو للمنشأة ككل (خطاب مصدر سابق)"

المبحث الثالث:

المنازعات العمالية:

قد تنشأ بعض الخلافات بين العامل وصاحب العمل أو العكس فجاءت نصوص نظام العمل ولائحته التنفيذية ونظام التأمينات الاجتماعية لينظم علاقة صاحب العمل مع العامل وتسري أحكام النظام على الطرفين، حيث حرص المنظم على المساواة بين العامل وصاحب العمل أمام المحاكم العمالية وفي شتى درجات التقاضي، كما حرص على عدم غلو أحدهم في التعسف في استعمال الحق، كما حرص المنظم أيضاً على أن تنظر النزاعات العمالية عليه وجه الاستعجال وهذا ما نص عليه النظام " تنظر الدعاوى العمالية على وجه الاستعجال"[26]، ولكن لابد ألا تتجاوز مدة رفع الدعوى 12 شهرًا من ترك العمل؛ لأن تأخر العامل في رفع الدعوى يؤدي إلى سقوط المطالبة بالحقوق بعد مرور المدد النظامية وهذا ما نص عليه النظام " أ- لا تقبل أمام المحاكم العمالية أي دعوى تتعلق بالمطالبة بحق من الحقوق المنصوص عليها في هذا النظام أو الناشئة عن عقد العمل بعد مضي اثني عشر شهاً من تاريخ انتهاء علاقة العمل، مالم يقدم المدعي عذراً تقبله المحكمة، أو يصدر من المدعى عليه إقرار بالحق"[27]، وجاء النص صريح يوجب على المحكمة بعدم نظر أي دعوى تقدم بعد مضي مدة التقادم، إلى في حالتين:

[58] المادة 234 الفقرة ب من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[59] المادة 234 الفقرة أ من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

أ- تقدم المدعي بعذر تقبله المحكمة، ويكون تقدير هذا العذر سواء بالقبول أو الرفض جوازياً وبشكل تقديري للقاضي، ولم يأتي النص مطلق وجامد يوجب رد الدعوى بشكل مطلق، بل جاء نص مرن مراعي لبعض ظروف المدعي التي قد يمر بها بعد انتهاء العلاقة العمالية، مثل صدور حكم جزائي على المدعي يوجب سجنه مدة من الزمن واثناء هذه المدة انتهت مدة التقادم، فقد يقدرها القاضي عذر مقبول، وقد يرض بسبب أنه كان بإمكان المدعي توكيل وكيل أو محامي يطالب بحقوقه الناشئة عن عقد العمل، ولكن يطرح سؤال في هذا الموضع في حال انتهت مدة التقادم ولم يكون للمدعي عذر تقبله المحكمة هل هذا يعني أنه يجب على المحكمة رد الدعوة بشكل مباشر؟ الإجابة قطعاً لا حيث إن المنظم راعى أيضاً هذا الجانب ووضع شرطاً وحيد لكي تقبل الدعوى وتنظر أمام المحكمة إذا لم يوجد عذر تقبله المحكمة وهي الحالية الثانية

ب-وهو إقرار المدعى عليه بالحق، وهنالك صور شائعة لذلك، ولكن نكتفي بطرح أحدها، في حال كان صاحب العمل يمر بضيقة مالية ولم يُصفي حقوق العامل فالمدد المذكورة سابقاً أياً كان نوع الإنهاء، وطلب من العامل مهلة واثناء هذه المهلة انتهت مدة التقادم وتقدم العامل بدعواه بعد انقضاء المدة فهنالك صورتين لهذه الواقعة:

1- إما أن يقر صاحب العمل بالحق ثبت للعامل كامل حقوقه المالية أو غيرها من الحقوق حتى بعد انتهاء مدة التقادم.

2- إنكار صاحب العمل لذلك، حتى لو أستطاع العامل إثبات طلب المهلة بكافة وسائل الإثبات المنصوص عليها في نظام الإثبات، فهنا ترد الدعوى بمجرد انتهاء مدة التقادم وهذا ما نص عليه النظام، أما عن تحايل صاحب العمل، فيستند الباحث بقاعدة (المفرط أولى بالخسارة)، فكان للعامل خيارات أخرى لا تفرط بحقه مثل التقدم بالدعوى لتثبيت حقه بحكم قضائي وبإمكانه الامتناع عن التنفيذ حين صدور الحكم، أو كان بإمكانه تنفيذ صك الحكم ومنح المنفذ ضده (صاحب العمل) مهلة للوفاء بالسند التنفيذي فبموجب هذه المهلة يرفع إيقاف الخدمات المنصوص عليه في نظام التنفيذ، وسوف نتحدث في المطلبين القادمين عن طرق تسوية الخلافات العمالية عبر الجهة المختصة لفض النزاع وتكون على درجتين.

المطلب الأول:

التسوية الودية:

وهي الجهة الأولى للفصل في النزاعات العمالية بين العامل وصاحب العمل، "ويتم فيها محاولات تقريب وجهات النظر وإجراء عملية الوساطة لفض النزاع والوصول إلى حل ودي يرضي الطرفين إن أمكن ذلك، أو إحالة الدعوى للمحكمة العمالية خلال (21) يوماً عمل من تاريخ أول جلسة للصلح "[28]

فإذا تقاربت وجهات النظر وتم الاتفاق بين أطراف النزاع يكون محضر لجنة التسوية سنداً تنفيذياً بناء على القواعد والإجراءات المنظمة للتسوية الودية في الخلافات العمالية وبناء على ما نص عليه النظام " **لا يجوز التنفيذ الجبري إلا بسندٍ تنفيذيٍّ لحقٍّ محدد المقدار حالِّ الأداء، والسندات التنفيذية هي:** – 3محاضر الصلح التي تصدرها الجهات المخولة بذلك أو التي تصدق عليها المحاكم"[29]، وإذا لم يتم الاتفاق فتحال الدعوى للمحكمة العمالية.

فقد صدر المرسوم الملكي رقم م/14 وتاريخ 1440/02/22هـ المتضمن اعتبار الاختصاص المكاني للمحاكم العمالية أن يسبق رفعها أمام المحكمة العمالية التقدم إلى مكتب العمل الذي يقع مكان العمل في دائرة اختصاصه، وقد صدر قرار وزاري باعتماد القواعد والإجراءات المنظمة للتسوية الودية في الخلافات العمالية بالصيغة المرافقة للقرار رقم 91285 وتاريخ 20-٠6-1445هـ ، وبذلك يعد التقدم للتسوية الودية قبل رفع الدعوى العمالية شرطاً شكلياً ملزم وفي حال تخلفه يحكم بعدم قبول الدعوى لتخلف شرط شكلي قبل قيد الدعوة، كما هو الحال في المبحث الثالث في القضية الرابعة.

المطلب الثاني:

المحكمة العمالية:

وفقاً لنص المادة الثانية والعشرون "تؤلف المحكمة التجارية والمحكمة العمالية من دوائر متخصصة، وتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء [30]" وتختص المحاكم العمالية بالفصل في الآتي:

---

[28] الدليل الإرشادي، موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

[61] المادة 9، الفقرة 3 نظام التنفيذ السعودي، الصادر بمرسوم ملكي رقم م/53، بتاريخ 1433/8/13هـ

[30] نظام القضاء، الصادر بمرسوم ملكي رقم م/78، بتاريخ 1428/9/19هـ، المادة 23.

1- خلافات العمل: تنظر المحكمة العمالية الخلافات الناشئة عن عقد العمل بعد عرضها على لجنة تسوية الخلافات العمالية فيتم تقريب وجهات النظر فإن لم يتم الاتفاق ترفع الدعوى للمحكمة العمالية ليتم الفصل فيها، ويكون اختصاص المحكمة في جميع الدعاوى التي تنشأ بين العامل وصاحب العمل، مثل: النزاعات في إيقاع العقوبة من صاحب العمل، المطالبة بمستحقات، المطالبة بتعويض عادل عن الفصل التعسفي، فتختص المحكمة بالفصل في كل نزاع يكون سببه عقد العمل.

2- خلافات التأمينات الاجتماعية: نصت المادة الحادية والستون على الآتي: "يُمكِن لأصحاب العمل والعُمال ولِمن يقوم مقامهُم الذين لم يُقبل اعتِراضِهم الذي قدَّموه عن طريق التسلسل أن يتقدموا بشكوى أمام الجهة القضائية المُختصة بالنظر في قضايا العمل"[31]

بعد إصدار الأحكام يكون لطرفي الدعوى الاعتراض على الحكم خلال ثلاثين يومًا من تاريخ صدور صك الحكم كما نص نظام المرافعات الشرعية في مادته السابعة والثمانون بعد المئة:

مدة الاعتراض بطلب الاستئناف أو التدقيق ثلاثون يومًا، ويستثنى من ذلك الأحكام الصادرة في المسائل المستعجلة فتكون عشرة أيام. فإذا لم يقدم المعترض اعتراضه خلال هاتين المدتين سقط حقه في طلب الاستئناف أو التدقيق، وعلى الدائرة المختصة تدوين محضر بسقوط حق المعترض عند انتهاء مدة الاعتراض في ضبط القضية، والتهميش على صك الحكم وسجله بأن الحكم قد اكتسب القطعية، وذلك دون الإخلال بحكم الفقرة (4) من المادة (الخامسة والثمانين بعد المئة) من هذا النظام". [32]

ويكون الاعتراض أمام محكم الاستئناف في نفس المدينة التي تم الحكم فيها في المحكمة الابتدائية في الدائرة العمالية وفق ما نص عليه نظام القضاء [33]، وذلك باستثناء الدعاوى اليسيرة التي تقل المطالبة المالية عن خمسون ألف ريال، دوائر محاكم الاستئناف هي:

1 – الدوائر الحقوقية

2 – الدوائر الجزائية

3 – دوائر الأحوال الشخصية

[31] المادة 61 من نظام التأمينات الاجتماعية السعودي، مرجع سابق.

[32] نظام المرافعات الشرعية، الصادر بمرسوم ملكي رقم م/1، بتاريخ 1435/1/22هـ، المادة 178.

[33] المادة 16 من نظام القضاء السعودي، مرجع سابق.

4 – الدوائر التجارية

5 – الدوائر العمالية.

ولكن النظام أيضًا استثنى الدعاوى اليسيرة التي لا يجوز الاستئناف عليها.

المطلب الثالث:

تطبيقات قضائية

❖ **القضية الأولى:**

رقم القضية: 4471075936.

الاختصاص النوعي: المحكمة العمالية.

الاختصاص المكاني: مكة المكرمة، الدائرة الثامنة.

تاريخ الحكم: 1444/11/17هـ، حكم صادر من المحكمة الابتدائية مؤيد من الاستئناف.

ملخص الدعوى: تقدمت المدعية بدعوى ابتدأت في لجنة تسوية الخلافات العمالية ولكن لم تتوصل مع المدعى عليها إلى اتفاق وتم إحالتها إلى المحكمة العمالية، حيث حضرت المدعية ولم تحضر المدعى عليها أو من يمثلها نظاماً، تقدمت المدعية وذكرت أنها كانت تعمل موظفة استقبال لدى المدعى عليها بموجب عقد عمل أبرم بتاريخ 1443/1/9هـ إلى تاريخ 1444/1/9هـ ، ولكن السنة الأولى انقضت ولم يتم إخطار المدعية فتجدد العقد لسنة أخرى بشكل تلقائي ولكن في منتصف السنة الأخرى تقدمت المدعية بطلب استقالة بعد إجبارها عليها لمطالبتها بحقوقها، وطلبت في دعواها مبلغ 12.000 ريال على التفصيل الآتي: 1- أجرة شهرين متأخرة مبلغ 8.000 ريال ، 2- بدل إجازة للسنة الأولى مبلغ 4.000 ريال، 3- طلب تعديل سبب انتهاء العقد من استقالة إلى فسخ العقد، وذكر في صك الحكم أن ناظر القضية بعد طلب شهادة الأجور من مؤسسة التأمينات الاجتماعية وبسؤال المدعية تبين له أنها استنفذت رصيد إجازاتها واستلمت أجرها كاملاً هكذا أجابت. وذكرت أنه إذا طالبت بالرواتب المتأخرة يخبرها الموظف المختص أنه لا يمكنه صرف الرواتب، ولكنها تستطيع طلب الاستقالة، لذا تقدمت بطلب الاستقالة، وبسؤال المدعية عن بينتها تقدمت بعقد عمل ورقي موقع بين الطرفين بالتاريخ المذكور سابقاً، كما ارفقت صورة من شهادة مدد الأجور مطبوعة من المؤسسة العامة

للتأمينات الاجتماعية مبينة اسم المدعية واسم المنشأة التي تعمل بها ومقدار الأجر ومبينة لتاريخ الانقطاع، وبعرض اليمين على المدعية أدتها.

الأسباب: بناء على ما تقدم من الدعوى، ولأن العلاقة بين طرفي الدعوى تتعلق بعقد عمل واستنادًا إلى المادة رقم (34) من نظام المرافعات الشرعية، واستنادًا إلى المرسوم الملكي رقم م/14 وتاريخ 1440/02/22هـ المتضمن اعتبار الاختصاص المكاني للمحاكم العمالية أن يسبق رفعها أمام المحكمة العمالية التقدم إلى مكتب العمل الذي يقع مكان العمل في دائرة اختصاصه، ولما جاء في الدعوى من أن مقر عمل المدعية بمدينة مكة المكرمة، وبما أن الدعوى أقيمت خلال الأجل المنصوص عليه في المادة رقم (234) من نظام العمل ، لذا تنتهي الدائرة إلى قبول الدعوى شكلا. ولقوله تعالى: "يا أيها الذين ءامنوا أوفوا بالعقود"، ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"، ولما أرفقته المدعية من صورة عقد العمل وصورة شهادة بيان مدد وأجور مشترك، ولأن الأصل عدم استلام الأجر، ولما ذكره المجد أبو البركات – رحمه الله – في محرره بقوله: (ومن ادعى على غائب أو مستتر في البلد أو ميت أو صبي أو مجنون وله بيئة سمعت وحكم له بها ويستحلفه الحاكم على بقاء حقه) ولأن اليمين تشرع في جانب أقوى المتداعين، ولتقوي جانب المدعية بما ذكر آنفا، واستنادًا إلى الفقرة رقم 2 من المادة رقم 3 من نظام الإثبات ونصها : (البيئة لإثبات خلاف الظاهر، واليمين لإبقاء الأصل) ، والمادة رقم 93 من نظام الإثبات ونصها: (تكون اليمين في جانب أقوى المتداعين)، ولأداء المدعية اليمين المطلوبة منها. ولأن الإقرار حجة على المقر معتبرة شرعًا، واستنادًا إلى المادة رقم 17 من نظام الإثبات، ولإقرار المدعية باستنفاد رصيد إجازتها السنوية، واستلام الأجر كاملًا. ولأن النظر في الاختصاص من المسائل الأولية والتي تتصدى له المحكمة من تلقاء نفسها بناء على الفقرة الأولى من المادة رقم (76) من نظام المرافعات الشرعية ونصها : (1 الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها، أو الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة أو الأهلية أو المصلحة أو لأي سبب آخر ، وكذا الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها: يجوز الدفع به في أي مرحلة تكون فيها الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها)، واستنادًا إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية والستين من نظام التأمينات الاجتماعية ونصها: (لأصحاب العمل والمشتركين ولمن يقوم مقامهم أن يقدموا عن طريق التسلسل اعتراضًا ضد أي قرار عن أي جهاز مختص بالمؤسسة يتعلق بوجوب التسجيل والاشتراكات أو التعويضات ويقدم الاعتراض إلى الجهاز الأعلى بالتسلسل بالنسبة للجهاز الذي صدر عنه القرار المعترض

عليه، كما هو مبين فيما يأتي: 1- محافظ المؤسسة من أجل القرارات المتخذة من مدير المكتب. ب- مجلس الإدارة من أجل القرارات المتخذة من المحافظ). واستنادًا إلى الفقرة الثانية من المادة الرابعة والتسعين من نظام العمل ونصها: (يجوز للمحكمة المذكورة إذا ثبت لديها أن صاحب العمل حسم المبالغ المذكورة أو تأخر في سداد الأجر دون مسوغ أن توقع عليه غرامة لا تتجاوز ضعف ما حسم من أجر العامل أو ضعف قيمة الأجر المتأخر)، واستنادًا إلى المادة رقم (232) من نظام العمل ونصها: (يتم تحصيل الغرامات المقررة بموجب هذا النظام وفقا للإجراءات المتبعة في تحصيل الأموال العامة وتؤول المبالغ إلى صندوق تنمية الموارد البشرية). واستنادًا على تعميم نائب وزير العدل رقم 7598/ت/13 وتاريخ 24/03/1440هـ.

منطوق الحكم:

1. ألزمت الدائرة مالكة المنشأة المدعى عليها، أن تسلم المدعية مبلغا قدره سبعة آلاف ومائتان ريال (7200) أجر الفترة المذكورة في الدعوى. 2. صرفت الدائرة النظر عن طلب المدعية إلزام المدعى عليها بتعديل سبب انتهاء العلاقة العمالية لعدم الاختصاص. 3. ردت الدائرة طلبات المدعية الأخرى لعدم ثبوت موجبها 4. ألزمت الدائرة مالكة المنشأة المدعى عليها أن تسلم صندوق تنمية الموارد البشرية غرامة قدرها أربعة آلاف ريال (4000 ريال). ويعد هذا الحكم في حق المدعى عليها حضوريا استنادًا إلى المادة رقم (57) من نظام المرافعات الشرعية، وللطرفين حق طلب الاستئناف، ومدة الاعتراض ثلاثون يوماً يقدم فيها مذكرته الاعتراضية – إن رغب، وحددت الدائرة هذا اليوم الثلاثاء الموافق 1444/11/17هـ موعدًا لاستلام نسخة من صك الحكم – ويمكن استلام نسخة منه الكترونيا عبر بوابة (ناجز) الإلكترونية.

حال الحكم: اكتسب القطعية لعدم تقدم أطراف الدعوى بالاعتراض.

تعليق الباحث: أرى أنه كان من المفترض أن تتقدم المدعية بطلب فسخ للعقد بدلًا من الاستقالة كما تقدم معنا في المبحث الأول فنجد انطباق الفقرة الأولى والفقرة السابعة من المادة الحادية والثمانون من النظام وهي

تعطي الحق للعامل أن يفسخ عقده مع احتفاظه بكامل حقوقه النظامية العامل لمخالفة صاحب العمل نص المادة، فأوضحت المادة عدة فقرات والمدعية كان لها التمسك بها لفقرة الاولى "إذا لم يقم صاحب العمل بالوفاء بالتزاماته العقدية أو النظامية الجوهرية إزاء العامل" [34]

أيضا كما خالفت المدعى عليها الفقرة السابعة "إذا كان صاحب العمل أو من يمثله قد دفع العامل بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو بمخالفته شروط العقد إلى أن يكون العامل في الظاهر هو الذي أنهى العقد"[35]

فكان من الأسلم للمدعية طلب الفسخ بدلًا من الاستقالة حفاظًا على حقوقها ولتمتعها ببرامج الدعم الحكومي، مثل: ساند (التعطل عن العمل) ومن شروط هذا البرنامج أن تكون مدة الاشتراك تفوق اثنا عشر شهراً وأن لا يكون انتهاء العقد بسبب الاستقالة، فكون المدعية تقدمت بالاستقالة فهيا لا تستحق الدعم الذي توفره الدولة، لذا يجب على العاملين في القطاع الخاص البحث والاطلاع على أنظمة العمل وبرامج الدعم المرتبطة بها لتفاديهم الوقوع في مثل هذه الأخطاء وللحفاظ على كامل مستحقاتهم، حيث أن نظام العمل خُصص لحماية العامل من جور صاحب العمل، ولو تبين للعامل أنه لا يفقه في النظام كان من المسلم استشارة شخص مختص مثل المحامين ونحوه.

❖ القضية الثانية:

رقم القضية 31 /431/2

الاختصاص النوعي: الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية

الاختصاص المكاني: مكة المكرمة، الدائرة الثانية

تاريخ الحكم: 1431/1/27هـ، حكم صادر من اللجنة الابتدائية وتم تأييد بعض قراراته ونقض بعضها.

ملخص الدعوى: ذكر المدعي أمام الهيئة الابتدائية أنه بدأ العمل قبل خمس سنوات ولا يعلم بالتحديد بداية خدمته وحيث إن صاحب العمل لم يحدد أيضا بداية خدمة العامل، وبالرجوع إلى ملف الدعوى واستمارة تسجيل

[34] المادة ٨١، الفقرة١، من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

[35] المادة ٨١، الفقرة ٧، من نظام العمل السعودي، (لامتناع الشؤون الادارية بصرف المستحقات وذكر لك الاستقالة).

القضية بمكتب العمل يتضح أن العامل ذكر أنه بدأ العمل في 1425/7/1هـ عليه فإنه يعتد بأن خدمة المدعي بدأت في 1425/7/1هـ حتى 1429/3/27هـ ومن حيث طلب المدعي التنازل عن الكفالة،وحيث أن صاحب العمل رفض إعطاء العامل التنازل عن كفالته بحجة أن العامل عليه التزامات مالية، وكذلك قيام العامل بفتح محل بالقرب من محله باسم أخيه سعودي الجنسية ، ويزاول النشاط نفسه وهو مركز للبصريات ، وحيث إنه لا ضرر ولا ضرار، وكذلك فإن العامل لم يقدم ما يلزم صاحب العمل بالتنازل عن كفالته ، عليه تقرر رد طلب العامل بالتنازل عن كفالته ويلزم المدعى عليه بترحيل العامل إلى بلده مع منحه تذكرة سفره، ومن حيث طلب المدعي أجر شهر 3سنة 2008 ، وحيث إن صاحب العمل لم ينكر عدم استلام العامل أجر هذا الشهر ، عليه فإنه تقرر إلزام المدعى عليه بدفع مبلغ وقدره 2000 ريال للمدعي لقاء أجر شهر 3سنة 2008. ومن حيث إن المدعى عليه يطالب المدعي بسداد مبلغ وقدره 5375 ريالاً لقاء التزامات مالية بذمة المدعي، وحيث أقر المدعي بهذا المبلغ، وحيث إن العامل يستحق مبلغ 3739 ريالاً لقاء مكافأة نهاية الخدمة، ومبلغ 2000 ريال أجر شهر 3/ 2008م، يصبح إجمالي ما يستحق العامل مبلغ 5739 ريالاً ومطالب بمبلغ وقدره 5375 ريالاً، وبإجراء مقاصة ما بين ما له وما عليه فإنه يتبقى للمدعي مبلغ وقدره 364ريالاً لقاء كامل مستحقاته النظامية، ويلزم المدعى عليه بهذا المبلغ.

تم الاستئناف على حكم اللجنة الابتدائية ونظرت الدعوى أمام اللجنة العليا: فتقدم وكيل المدعي بلائحة للاعتراض على الحكم وطلب تعديل القرار، ولكنه تقدم بطلب جديد وتم رفضه من قبل الهيئة العليا وطلب تصحيح قرار الإبعاد.

الأسباب: لأسباب حصر المستأنف استئنافه في مطالبته بأجوره ومكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن الفصل ونقل الكفالة. فمن حيث المطالبة بالتعويض، فإن هذا الطلب جديد ولا يقبل في الهيئة العليا طبقاً للمادة رقم (66). ومن حيث طلب المستأنف مكافأة نهاية الخدمة والأجور ، فقد تم احتسابها وفق النظام، والدائرة الثانية بالهيئة العليا بمنطقة مكة المكرمة تتفق مع الهيئة الابتدائية في ذلك ، وبما تم من حسم للمبالغ التي أقر بها المستأنف لدى الهيئة الابتدائية ، ومن حيث طلب المستأنف نقل كفالته فإنه بدراسة ملف الدعوى اتضح أن العامل من مواليد المملكة وأسرته مقيمة معه في جدة ، عليه وطبقاً للمادة رقم (16) فقرة 11 ب من اللائحة التنفيذية لنظام العمل فإن الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمنطقة مكة المكرمة تختلف مع الهيئة الابتدائية فيما

صدر به قرارها رقم 616 في 16/5/1430هـ في فقرته الثانية ، وتلزم المدعى عليه بنقل كفالة المدعي، بشرط ألا يعمل في مجال منافس لصاحب العمل لمدة سنتين وفقاً للمادة رقم (83) من نظام العمل.

منطوق الحكم: وبعد التدقيق والمداولة، فإن الدائرة الثانية بالهيئة العليا بمنطقة مكة المكرمة تقرر بالإجماع ما يأتي:

1- تأييد قرار الهيئة الابتدائية رقم 616 وتاريخ 16 / 5 / 1430 هـ في فقرته الأولى 20 - إلغاء الفقرة الثانية من القرار المشار إليه، والحكم بنقل كفالة العامل لأي جهة ترغب في خدماته، بشرط ألا يكون منافساً لنشاط صاحب العمل المستأنف ضده. والله ولي التوفيق ...

تعليق الباحث: أرى بأن قرار اللجنة العليا صحيح في نقض حكم اللجنة الابتدائية حيث إن العامل من مواليد المملكة العربية السعودية وقرار إبعاده غير سليم حيث نصت المادة أربعون" يتحمل صاحب العمل رسوم استقدام العامل غير السعودي، ورسوم الإقامة ورخصة العمل وتجديدهما وما يترتب على تأخير ذلك من غرامات، ورسوم تغيير المهنة، والخروج والعودة، وتذكرة عودة العامل إلى موطنه بعد انتهاء العلاقة بين الطرفين"[36] فيفهم من نص المادة أن صاحب العمل يتحمل رسوم استقطاب و إعادة العمالة المستقدمين من الخارج وليس المتواجدين داخل البلاد بشكل نظامي وهذا الأمر لا يدخل من ضمن التزامات صاحب العمل كما تقدم معنا في المبحث الثاني – المطلب الأول، فنقض اللجنة العليا كان قرار صائب.

ومن حيث منع العامل من منافسة صاحب العمل بعدم العمل في نفس المجال فيعد أيضاً قراراً صائبًا لاسيما أن العامل عمل مع صاحب العمل لمدة تجاوزت الأربعة أعوام فيعتبر مطلع على بيئة العمل وعملاء صاحب المنشأة السابقة حيث إن عمله لجهة أخرى قد يضر بصاحب العمل الذي عمل معه أولاً، ولكن يجب أن يكون هذا الشرط مكتوباً ومحدداً المدة كما تم شرحه سابقاً، كما يمكن للقارئ الرجوع الى المبحث الثاني وقراءة المطلب الثاني حيث جاء تفصيل التزامات العامل وتم ذكر شرط عدم المنافسة.

[36] المادة 40 الفقرة 1 من نظام العمل السعودي، مرجع سابق.

❖ **القضية الثالثة:**

رقم القضية: 4670466086.

الاختصاص النوعي: المحكمة العمالية.

الاختصاص المكاني: مكة المكرمة، الدائرة السابعة.

تاريخ الحكم: 1446/5/3هـ، حكم نهائي صادر من المحكمة الابتدائية.

ملخص الدعوى: عمل المدعي لدى المدعى عليها بمهنة محاسب، من تاريخ 2022/3/22م، حتى تاريخ 2024/3/23م، وقد ترك المدعي العمل استناداً إلى الفقرة 1 من المادة 81، وطالب المدعي تسليم أجور شهر وخمسة وعشرين يوماً، كما طالب بمكافئة نهاية الخدمة طيل مدة خدمته سنة وثلاث أشهر وخمسة وعشرون يوم، كما طالب برصيد إجازات طيل مدة خدمته، فقد أقرت المدعى عليها ببعض طلبات المدعي مثل الأجور المتأخرة، ودفعت بأن المدعي تمتع برصيد الإجازات، وأنه لا يستحق مكافئة نهاية الخدمة حيث إن المدعي هو من أستقال وقد طلب منه ناظر القضية البينة على ما ذكره حول تمتع المدعي برصيد إجازاته، فطلب مهلة لإحضار البينة، وفي جلسة أخرى حضر المدعى عليه ولم يقدم البينة التي استمهل من أجلها وطلب يمين المدعي و أداها.

الأسباب: فبناء على ما تقدم من الدعوى والإجابة وما جرى الاطلاع عليه مما تقدم ذكره وحيث إن المدعي يطلب في دعواه إلزام المدعى عليها بتسليم المدعي الأجور المتأخرة ومكافأة نهاية الخدمة وبدل الإجازات وحيث لا خلاف بين الطرفين في مدة العمل ومقدار الأجر الشهري واستحقاق المدعي لما طلبه من الأجور المتأخرة، وحيث دفع المدعى عليه باستحقاق المدعي بما يطلبه من المكافأة مستنداً في ذلك إلى ترك المدعي للعمل، وحيث أسند المدعي تركه للعمل إلى تأخر المدعى عليها في تسليم الأجور، ولما ثبت من استحقاق المدعي للأجور المتأخرة ولأن تأخير المدعى عليها في تسليم المدعي أجوره يعتبر إخلالاً منها بالتزاماتها الجوهرية يجعل من ترك المدعي للعمل تركاً مشروعاً يستحق معه مكافأة نهاية الخدمة وذلك لما نصت عليه المادة الحادية والثمانون من نظام العمل، وأما طلب المدعي بدل الإجازة وحيث دفع المدعى عليه بتمتع المدعي بإجازاته وحيث عجز المدعى عليه عن إثبات ذلك وطلب يمين المدعي ولأداء المدعي اليمين المطلوبة فإن الدائرة تنتهي إلى استحقاق المدعي لهذا الطلب.

منطوق الحكم: حكمت الدائرة بما يلي: أولاً: إلزام المدعى عليها شركة ..... سجل تجاري رقم: ..... بتسليم المدعي مبلغاً وقدره (2,638.88) ألفان وستمائة وثمانية وثلاثون ريال وثمانية وثمانون هللة مقابل مكافأة نهاية الخدمة. ثانياً: إلزام المدعى عليها ..... سجل تجاري رقم: ..... بتسليم المدعي مبلغاً وقدره (6,333.33) ستة آلاف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ريال وثلاثة وثلاثون هللة مقابل الأجور المتأخرة. ثالثاً: إلزام المدعى عليها شركة ..... سجل تجاري رقم: ..... بتسليم المدعي مبلغاً وقدره (2,800.00) ألفان وثمانمائة ريال مقابل أجر الإجازات المستحقة. وتم النطق بهذا الحكم بتاريخ1445/5/3هـ.

حال الحكم: يعتبر الحكم نهائي منهي للخصومة.

تعليق الباحث: أحسن المدعي صنعاً في تطبيق نصوص النظام حيث إنه ترك العمل دون أن تقع منه أي مخالفة نظامية تنقص من حقوقه النظامية كما دفع ممثل المدعى عليها، فترك المدعي للعمل كان لسبب مشروع يثبت للمدعي كافة المستحقات المذكورة.

❖ **القضية الرابعة:**

رقم القضية: 4670565965.

الاختصاص النوعي: المحكمة العمالية.

الاختصاص المكاني: مكة المكرمة، الدائرة الثامنة.

تاريخ الحكم: 1446/5/23هـ، حكم نهائي صادر من المحكمة الابتدائية.

ملخص الدعوى: عمل المدعي لدى المدعى عليها بمهنة محاسب، من تاريخ 2024/1/31م، حتى تاريخ 2024/4/29م، كان سبب الإنهاء هو انتهاء مدة عقد العمل ولم يرغب المدعي في الاستمرار في تنفيذ العقد، وطالب المدعي تسليم أجرة شهر و أربعة أيام، وبدل مواصلات لمدة شهر، كما طلب شهادة خدمة، وأضاف المدعي وكالة قائلا: مقر العمل في مكة المكرمة، وقدر الأجر بعد حسم اشتراك(التأمينات) 3610 ريال، والأجور المتأخرة التي يطالب بها المدعي هي الأجر الأساسي للفترة من 2024/3/25م حتى 2024/4/29م، وفيما يتعلق بالبدل المدعى به فهو بدل تكليف لشهر 04/2024م وليس بدل مواصلات هكذا أضاف وبعد الاطلاع على نموذج رفع الدعوى لدى مكتب العمل المرفق صورته ضمن مرفقات صحيفة الدعوى تبين أن

موضوعات الدعوى هي طلب أجر متأخر. وأرفق ضمن مرفقات صحيفة الدعوى صورة عقد وظيفي على مطبوعات (قوى) رقمه (17513404) وتاريخه 2024/1/31م وفيه أن مكان العمل في مكة المكرمة، وأن مدة العقد ثلاثة أشهر تبدأ من تاريخ 2024/1/31م وتنتهي بتاريخ 2024/4/29م وأن تاريخ مباشرة العمل هو 2024/1/31م وأن العقد يتجدد تلقائيا، وأن قدر الأجر الأساسي 4000 ريال، ولا يوجد بدلات، وأرفق صورة شهادة المدد والأجور وفها أن تاريخ الالتحاق 2024/2/1م وتاريخ الاستبعاد 2024/4/29م، وقدر الأجر الخاضع للاشتراك 4000، وقدر الأجر الإجمالي (4000)، وبسؤال المدعي وكالة عما ورد في الدعوى من بدلات أجاب قائلا: المدعي كلف بعمل في شهر 04/2024م ويستحق مقابل ذلك بدل تكليف لشهر 2024/4م فقط قدره 300 ريال. هكذا أجاب. ثم حضر المدعي أصالة، وبعرض اليمين على المدعي وطلب أدائها استعد بأدائها فأذنت له بذلك بعد تذكيره بعظم اليمين فحلف قائلا: ((والله العظيم عالم الغيب والشهادة أني لم أتغيب عن العمل خلال الفترة التي أطالب بأجرها، ولم أستلم حتى الآن أجر الفترة المذكورة في الدعوى والله العظيم.)). هكذا أدى اليمين.

الأسباب: بناء على ما تقدم من الدعوى، ولأن العلاقة بين طرفي الدعوى تتعلق بعقد عمل واستنادا إلى المادة رقم (34) من نظام المرافعات الشرعية، واستنادا إلى المرسوم الملكي رقم م/14 وتاريخ 1440/02/22هـ المتضمن أن يسبق رفع الدعوى العمالية أمام المحكمة التقدم بها إلى مكتب العمل الذي يقع مكان العمل في دائرة اختصاصه، وبما أن الدعوى أقيمت خلال الأجل المنصوص عليه في المادة رقم (234) من نظام العمل، ولأن المدعي لم يتقدم أمام مكتب العمل بطلب البدل وشهادة الخدمة لذا تنتهي الدائرة إلى قبول دعوى المطالبة بالأجور المتأخرة شكلا، وعدم قبول الطلبات الأخرى شكلا ولقوله تعالى: "يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود". ولما أرفقه المدعي من صورة العقد، وصورة شهادة المدد والأجور، ولأن الأصل عدم استلام الأجر، ولأن اليمين تشرع في جانب أقوى المتداعين، ولتقوي جانب المدعي بما ذكر آنفا، واستنادا إلى الفقرة رقم 2 من المادة رقم 3 من نظام الإثبات ونصها: البينة لإثبات خلاف الظاهر، واليمين لإبقاء الأصل)، والمادة رقم 93 من نظام الإثبات ونصها: ((تكون اليمين في جانب أقوى المتداعين))، ولأداء المدعي اليمين المطلوبة منه، ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه".

منطوق الحكم: 1- قبول دعوى المطالبة بالأجور المتأخرة شكلا، وعدم قبول الطلبات الأخرى شكلا 2- ألزمت الدائرة المدعى عليها أن تسلم المدعي مبلغا قدره أربعة آلاف وواحد وتسعون ريالا 4091 ريال أجرا أساسيا للفترة من 2024/3/25 حتى 2024/4/29م، ولا يحق طلب الاستئناف على هذا الحكم لأن الدعوى من الدعاوى اليسيرة، وذلك استنادًا على تعميمي رئيس المجلس الأعلى للقضاء رقم: 912 ت وتاريخه: 1440/8/1هـ، ورقم: 1169/ت وتاريخه: 1440/2/19هـ، وبهذا يكون الحكم مكتسبا القطعية.

حال الحكم: يعتبر الحكم نهائي منهي للخصومة.

تعليق الباحث: سار المدعي على النهج الصحيح في طلبه الأول الممثل في طلب الأجور المتأخرة، ولكنه أخطأ بأنه لم يتقدم بباقي طلباته إلى التسوية الودية، والتي كانت سبباً في رفض الطلبات وعدم قبول الدعوة لتخلف أحد الشروط الشكلية لرفع الدعوى.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد تناولنا في هذا البحث بيان عن حالات انقضاء عقد العمل بالمبحث الأول، وتناولنا في المبحث الثاني الآثار المترتبة على انتهاء عقد العمل، فقد تفرض التزامات على طرفي العقد بموجب أحكام نظام العمل، وفي المبحث الثالث تحدثنا عن طرق تسوية الخلافات العمالية أمام الجهتين المختصة مع ذكر بعض السوابق القضائية، وفي ختام هذا البحث المتواضع **توصلنا للنتائج التالية:**

- عقد العمل ليس من عقود الإذعان.
- تعرفنا على الحالات التي يحق للعامل فيها فسخ العقد من طرف دون إخطار لصاحب العمل، مع احتفاظه بحقوقه.
- يترتب على مخالفة النظام من قبل صاحب العمل جزاءً من قبل السلطة المختصة، وقد يكون الجزاء من العامل كما مر معنا ويتمثل هذا الجزاء في فسخ العقد من قبل العامل واحتفاظه بكامل حقوقه النظامية.

- العقد شريعة المتعاقدين، ولكن حرص المنظم السعودي على حماية حقوق العامل، حتى لو اتفق مع صاحب العمل بشكل كتابي على ما يضره فيعد هذا الالتزام باطلًا بموجب نصوص النظام، فيرد العقد للنظام وإذا ثبت مخالفته له يعد باطلًا.
- يختلف الفصل المشروع والفصل غير المشروع حتى أثناء فترة التجربة.
- في حال تعسف أصحاب العمل فللعامل اللجوء للجهات القضائية خلال مدة وقدرها اثني عشر شهراً من تاريخ انتهاء العقد، وبذلك يستطيع العامل المطالبة بحقوقه شرط ألا يتجاوز مدة التقادم، كما أوردنا الاستثناءات على ذلك.

ونوصي المنظم السعودي بالآتي:

- متابعة الجهات الرقابية لعقود العمل المشتملة على تعين العامل تحت فترة التجربة وعدم جعل نص المادة مطلق حتى لا يتم التلاعب من قبل أصحاب العمل في تعيين العامل والاستفادة من خدماته لمدة قد تصل لنصف العقد ومن ثم يتم إنهاء العقد دون تعويض، وجعل ضوابط لهذه الفقرة، لأنها قد تختلط مع تعسف صاحب العمل في استعمال حقه، فيلزم وضع ضمانات للعامل مع هذه الفقرة للحد من ظاهرة التعسف الحاصلة في الواقع العملي لأن للباحث تجارب عملية في الترافع أمام الجهات القضائية العمالية فبعضهم يطبق المادة بنصها، والباحث لا يلقي على المنظم أو أصحاب الفضيلة اللوم إنما يستخدم البعض المادة لغرض غير الذي وضعت من أجله. فإذا تبينت جدية العامل في ادائه لعمله وانضباطه وأن صاحب العمل فصله بموجب نص المادة فيجب تعويض العامل عن سوء تصرف صاحب العمل، أو إضافة نص نظامي صريح يفيد ذلك حيث إن للباحث أيضاً تجربة سابقة في الترافع في المحاكم العمالية، وكان من الصعب جعل للعامل مركز قانوني من العدم، لكي يكون هو المنطلق لإثبات أن الفصل قد تم بشكل تعسفي.
- قيام أصحاب العمل بإقامة دورات تدريبية للعامل لتوضيح حقوقهم والتزاماتهم في نظام العمل.

المراجع:

القران الكريم:

- سورة التوبة، أية 106.

الكتب العلمية المتخصصة:

- إسماعيل غانم، قانون العمل، مطبعة كريدية، بيروت، 1963م.
- د. السيد عيد نايل، الوسيط في شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد،الرياض، الكتاب الأول، ط3، 1437هـ.
- د. حمدي عبد الرحمن، د. خالد حمدي، شرح أحكام قانون العمل، الكتاب الأول، جامعة عين شمس، طبعة 2002/2001.
- د. رزق مقبول الريس، د. رضا محمود العبد، شرح احكام نظام العمل السعودي، دار خالد الشقردي،الرياض، ط3 ، 1442هـ.
- د. طلبه وهبة خطاب، الوسيط في شرح قانون العمل، بدون ناشر، 1991/1990.
- د. علي عمارة، قانون العمل الجديد، ط1، أكتوبر 2002.
- د. فاطمة محمد الرزاز، د. عبد العزيز المرسي، شرح قانون العمل الجديد 12 السنة 2003، مكتبة كلية الحقوق، جامعة المنوفية.
- د. محمد حلمي مراد، قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، مطبعة نهضة مصر بالفجالة، ط4، 1961م.
- د. محمد عبدالستار عبدالوهاب، شرح نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية، مكتبة المتنبي، الدمام، ط2، 1442هـ.
- د. محمد علي عمران، الوسيط في شرح أحكام قانون العمل الجديد، دار نصر للطباعة والنشر، 2005.
- د. محمد لبيب شلب، شرح قانون العمل، دار النهضة العربي، القاهرة، ط4، 1971م.

- مستشار. محمد عزمي البكري، مدونة الفقه والقضاء في قانون العمل الجديد جزءان، المكتبة القانونية، الجزء الثاني، القاهرة، 1986م.
- نزار عبد الرحمن الكيالي، الوسيط في شرح نظام العمل السعودي، الدار السعودي للنشر، جدة، 1393هـ.

مقالات ودوريات علمية:

- الدليل الإرشادي، موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

الأنظمة:

- النظام الأساسي للحكم، الصادر بأمر ملكي رقم أ/90 بتاريخ 27 / 8 / 1412هـ.
- نظام التأمينات الاجتماعية، الصادر بمرسوم ملكي رقم م/33، بتاريخ 3 / 9 / 1421هـ.
- النظام التجاري، الصادر بمرسوم ملكي رقم م/2 بتاريخ 1390/1/15هـ.
- نظام العمل، الصادر بمرسوم ملكي رقم م/51 بتاريخ 23 / 8 / 1426هـ.
- نظام القضاء، الصادر بمرسوم ملكي رقم م/78، بتاريخ 1428/9/19هـ.
- نظام التنفيذ، الصادر بمرسوم ملكي رقم م/53، بتاريخ 1433/8/13هـ.
- نظام المرافعات الشرعية، الصادر بمرسوم ملكي رقم م/1، بتاريخ 22 / 1 / 1435هـ.
- نظام المعاملات المدنية، الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/191) بتاريخ 1444/11/29هـ.

اللوائح النظامية:

- اللائحة التنفيذية لنظام العمل الصادرة بقرار وزاري رقم ٧٠٢٧٣، بتاريخ 1440/4/11هـ.
- لائحة المرافعات وإجراءات المصالحة والتحكيم أمام اللجان الابتدائية واللجنة العليا، قرار وزاري رقم 1، بتاريخ 1390/1/4هـ.

المواقع الإلكترونية:

- حاسبة مكافأة نهاية الخدمة، موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

التطبيقات القضائية:

- قضية رقم: 31 /431/2، منصة قانونية.
- القضية رقم: 4471075936، من الأرشيف الشخصي.
- القضية رقم: 4670466086، من الأرشيف الشخصي.
- القصية رقم: 4670565965، من الأرشيف الشخصي.

دور التحول الرقمي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة مسحية على بعض فروع مصرف الرافدين في مدينة بغداد

د. بلال جاسم القيسي /كلية المنصور الجامعة

bilal.jasim@muc.edu.iq

د . سعد علي ريحان المحمدي/ مدير مفوض لشركة الفلوجة لإنتاج المواد الانشائية

saadrehans@yahoo.com

المستخلص:

يصف مصطلح "التحول الرقمي" الاضطرابات غير العادية التي أحدثتها تحليلات البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء في الأعمال التجارية والمجتمع والمنظمات. تجد المصارف صعوبة في تزويد جميع مستخدميها العديدين عبر مجموعة متنوعة من المنصات الرقمية وقنوات الاتصال بمعلومات دقيقة وحديثة وشاملة حول أصولها الأكثر قيمة. يعد الأشخاص والأوراق البحثية والكتب والرسائل العلمية وبراءات الاختراع وبرامج التدريب والمشاريع البحثية من بين الأصول الأكثر قيمة. تتمثل التحديات الأساسية في تنوع البيانات وتجزئتها: البيانات: فالبيانات المتعلقة بالأصول الرئيسية متناثرة عبر صوامع معلومات متعددة، وغالبًا ما تكون البيانات مكررة ويصعب ربطها بسبب التنوع في التنسيق والبيانات الوصفية والاتفاقيات والمصطلحات المستخدمة

تهدف الدراسة الى الكشف عن مدى اعتماد المصارف المبحوثة التحول الرقمي في عملها، والكشف عن طبيعة علاقتها بالتنمية المستدامة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات، وكان مجتمع العينة ثمانية فروع من مصرف الرافدين في بغداد، وبلغ عدد العينة (110) فرد، قد توصل البحث الى وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة، وقد اوصت الدراسة الى العمل على تعزيز وتطوير الانشطة الرقمية نحو التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : آليات التحول الرقمى، التنمية المستدامة.

The role of digital transformation to achieve sustainable development: A survey study on some branches of Rafid in Bank in the city of Baghdad

Dr.. Bilal Jasim Al-Qaysi-Al-Mansour University College

Dr . Saad Ali Rayhan Al-Muhammadi

Commissioner Director of the Fallujah Construction Materials Production Company

Abstract:

The term "digital transformation" describes the extraordinary upheavals that big data analytics, cloud computing, artificial intelligence, and the Internet of Things have brought about in business, society, and organizations. Universities find it difficult to give all of their numerous users across a variety of digital platforms and communication channels accurate, current, and comprehensive information about their most valuable assets. People, research papers, books, dissertations, patents, training programs, and research projects are among the most valuable assets. The primary challenges are data diversity and fragmentation: data related to key assets is scattered across multiple information silos, data is often duplicated and difficult to link due to diversity in format, metadata, conventions and terminology used

The study aims to reveal the extent to which the investigated banks have adopted digital transformation in their work, and to reveal the nature of their relationship with sustainable development. The descriptive analytical approach was adopted, and the questionnaire was adopted as a main tool in collecting data. The sample population was eight branches of the Rafidain Bank in Baghdad, and the sample number was (110) Individual, the research has found that there is a significant correlation and influence between digital transformation and sustainable development. The study recommended working to enhance and develop digital activities towards sustainable development.

Keywords: digital transformation mechanisms, sustainable development.

1-المقدمة:

غالبًا ما يستخدم مصطلح التحول الرقمي للإشارة إلى مجموعة من التغييرات التكنولوجية والثقافية والتنظيمية والاجتماعية والإبداعية والإدارية بشكل رئيسي. يتجاوز التحول الرقمي مجرد اعتماد التقنيات الجديدة ويجعل من الممكن تقديم الخدمات وتوريد السلع والتجارب الحية والعثور على كميات كبيرة من المحتوى ومعالجتها وإتاحتها بغض النظر عن التوافر الحقيقي للموارد (البشرية والمادية والفكرية والاقتصادية وغيرها وما إلى ذلك)، مما يؤدي إلى إنشاء روابط جديدة على نطاق واسع بين الأشخاص والأماكن والأشياء (McDonald&Rowsell,2012:24).

على الرغم من أنه يوفر فرصًا جديدة، إلا أن التحول الرقمي يطرح أيضًا تحديات جديدة، تحتاج المصارف إلى تقديم معلومات مفصلة حول مجموعة متنوعة من الأصول الرئيسية لمستخدميها. يتضمن ذلك معلومات عن طلابهم وموظفيهم وأساتذتهم وباحثيهم ومنشوراتهم وبراءات اختراعهم والدورات التي يدرسونها والمشاريع البحثية

التي يجرونها، ومع ذلك، فمن الصعب على المصارف تقديم رؤية كاملة وحديثة ومتسقة حول أصولها الرئيسية عبر قنوات الاتصال الرقمية المختلفة والخدمات الرقمية المستخدمة.

التحول الرقمي هو عملية مدفوعة بالتقنيات الرقمية حيث تحدث اضطرابات في المؤسسات، وتكون تأثيراتها هائلة على آليات خلق القيمة التنظيمية والاستراتيجية والهيكلية (Vial,2019:28)، لقد حفز التحول الرقمي نماذج أعمال جديدة وتسبب في اضطرابات في الأسواق والصناعة العالمية. لقد أدت موجات صدمة التحول الرقمي إلى تحطيم الشركات التقليدية، نتيجة لدخول الشركات ذات الخبرة الرقمية. يمكننا أن نلاحظ بعض الأمثلة البارزة على ذلك في السوق العالمية (Verhoef et al.,2019:3). يتم تمكين هذه الاضطرابات من خلال التقنيات الرقمية مثل إنترنت الأشياء، وتحليلات البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وتقنيات الهاتف المحمول، والذكاء الاصطناعي، على الرغم من أن التقنيات الرقمية هي عوامل التمكين الأساسية، إلا أن هناك عوامل أخرى دفعت التحول الرقمي أيضًا. وتشمل هذه تطور سلوكيات المستهلكين وتوقعاتهم، والمسابقات الرقمية، وتوافر البيانات (Lemon&Verhoef,2016:80)،

تكمن جذور هذه الصعوبة في التعقيد المتأصل في النظام البيئي للمصارف. فمن ناحية، مثل هذا التعقيد أمر لا مفر منه وهو ذو قيمة حقيقية. في الواقع، يعد استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات المختلفة أمرًا وظيفيًا لعدد لا يحصى من العمليات التي تحتاج المصارف إلى إجرائها: الاتصال المؤسسي، وإدارة الموارد البشرية، ودعم تدريب العاملين، ودعم البحث ونقل التكنولوجيا، وإدارة المشاريع وجمع الأموال، والدعم المالي. ودعم تكنولوجيا المعلومات والدعم القانوني والخدمات اللوجستية والتخطيط الاستراتيجي وغيرها الكثير. يستهدف كل نظام من أنظمة تكنولوجيا المعلومات عملية تجارية محددة مع عدد محدد من المستخدمين وأصول رئيسية محددة ومسؤولية محدودة. من ناحية أخرى، يزداد تجزئة البيانات وتنوعها مع نمو البيانات والأنظمة المستخدمة (Maltese&Giunchiglia,2017:26). وقد لوحظ أن التأثيرات ذات الصلة بالتحول الرقمي واسعة النطاق وتمتد إلى ما هو أبعد من سلوك المستهلك أو المنظمات إلى مجالات أخرى مثل الرعاية الصحية، والديناميات الاجتماعية (Agarwal,2010:796)، علاوة على ذلك، يؤثر التحول الرقمي على مثلث الاستدامة، أي

الاستدامة البيئية، علاوة على ذلك، يؤثر التحول الرقمي على مثلث الاستدامة، أي الاستدامة البيئية (Kamble,2018:408)

تكافح المصارف لتقديم معلومات كاملة وحديثة ومتسقة حول أصولها الرئيسية لمستخدميها العديدين عبر مختلف الخدمات الرقمية وقنوات الاتصال. تشمل الأصول الرئيسية الأشخاص والأوراق البحثية والكتب والرسائل العلمية وبراءات الاختراع والدورات التدريبية والمشاريع البحثية. تكمن الصعوبة الرئيسية في تجزئة البيانات الجوهرية وتنوع البيانات: فالبيانات المتعلقة بالأصول الرئيسية متناثرة عبر صوامع معلومات متعددة، وغالبًا ما تكون البيانات مكررة ويصعب ربطها بسبب التنوع في التنسيق والبيانات الوصفية والاتفاقيات والمصطلحات المستخدمة

تضيف التنمية المستدامة إلى النمو الاقتصادي الاهتمام بتخضير التنمية المستدامة، من خلال تضمين استنزاف رأس المال الطبيعي. وقد أدرجت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (1987، 17)، في تقريرها "مستقبلنا المشترك"، التعريف المعروف للتنمية المستدامة، بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتها الخاصة". وقد أثار هذا التوجه الجديد مسألة قياس التنمية المستدامة وظهرت عدة مؤشرات. أحد مؤشرات الاستدامة الأكثر قبولًا في الأدبيات (Boos,2015:7) هو صافي المدخرات المعدلة التي يحسبها البنك الدولي. ويقيس صافي المدخرات المعدل "المعدل الحقيقي للادخار في الاقتصاد بعد الأخذ في الاعتبار الاستثمارات في رأس المال البشري، واستنزاف الموارد الطبيعية، والأضرار الناجمة عن التلوث"، ووفقا للبنك الدولي (2012) World Bank، فقد تم تصميم هذا المؤشر للتنمية المستدامة بناء على النظرية الاقتصادية القائلة بأن الادخار يساوي الاستثمار وهذا مقياس للتغير في الثروة. وترتبط التغيرات في الثروة باستدامة التنمية، لأنه إذا استنزفت دولة ما أصولها، فإنها لا تسير في مسار مستدام (World Bank, 2012, 1).

وفقًا (Markard,Raven&Truffer,2012:955) فإن تحولات الاستدامة هي: "عمليات التحول الأساسية طويلة المدى ومتعددة الأبعاد والتي من خلالها تتحول الأنظمة الاجتماعية التقنية القائمة إلى أنماط أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك". من خلال اعتماد منظور التحول الاجتماعي التقني، من الممكن الحصول على

فهم أفضل للعوامل المختلفة التي تدفع أو تعرقل التحول. تتكون الأنظمة الاجتماعية التقنية من عناصر معينة، مثل الجهات الفاعلة (الأفراد والشركات والمنظمات والشبكات)، والمؤسسات (بما في ذلك القواعد واللوائح والمعايير والممارسات الجيدة)، والمصنوعات المادية، والمعرفة، التي تتفاعل وتقدم خدمات للمجتمع.

لقد شهدت الاقتصادات نمواً اقتصادياً قوياً في القرن الماضي مع ما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية وبيئية، مما يشكل تحدياً لرفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. تبدأ السياسات في تغيير التركيز من النمو الاقتصادي إلى الحاجة إلى موازنة هذا النمو مع الاهتمامات الاجتماعية والبيئية (Mondejar et al., 2021:792).

تضيف التنمية المستدامة إلى النمو الاقتصادي الاهتمام بتخضير التنمية المستدامة، من خلال تضمين استنزاف رأس المال الطبيعي. وقد أدرجت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة (1987، 17)، في تقريرها "مستقبلنا المشترك"، التعريف المعروف للتنمية المستدامة، بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتها الخاصة". وقد أثار هذا التوجه الجديد مسألة قياس التنمية المستدامة وظهرت عدة مؤشرات. أحد مؤشرات الاستدامة الأكثر قبولًا في الأدبيات (Boos, 2015:4)

أدركت الأبحاث السابقة أن جودة المؤسسات أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة (Bota-Avram et al., 2018:57)، لأن ذلك يتطلب "مجموعة من المؤسسات القادرة على إدارة الموارد الطبيعية، وجمع ريع الموارد وتوجيه هذه الريع إلى استثمارات مربحة" (World Bank, 2012). ويمكن أن تساهم الإدارة الجيدة في التخصيص المناسب للموارد، مما يؤدي إلى نتائج في الأداء الأعلى للتنمية المستدامة (Sato et al., 2018). إن نجاح التنمية المستدامة يعتمد على التزام أصحاب المصلحة في "عصور الأجهزة والبرمجيات والخدمات والناس" (Bawazir, 2006, 1).

2. منهجية البحث:

سيتم عرض منهجية البحث التي تتضمن مشكلة البحث والمنهج الذي اعتمدته وأهدافها وأهميتها ومخططها الفرضي وفرضياتها، وسيجري التعرف على حدود البحث والتي تتمثل بالحدود الزمانية والميدانية، والحدود

البشرية، فضلاً عن الأدوات المستعملة في جمع البيانات والمعلومات، وتحليلها واستخراج النتائج، وفيما يأتي تفصيلاً لما جرى ذكره .

1.2. مشكلة البحث:

أدى التقدم الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والتوافر الواسع للإنترنت إلى ما يسمى بالعصر الرقمي، الذي يتميز بكميات كبيرة من مجموعة متنوعة من البيانات التي تم إنشاؤها بسرعات متزايدة باستمرار. يؤدي هذا إلى إنشاء ضرورات للتحول الرقمي ، ويعد التحول الرقمى بداية الانطلاق نحو تمكين وتعزيز التنمية المستدامة، ففي ظل الاتجاه نحو هذا المفهوم يتم التحول من العمل اليدوي الورقي التقليدي إلى أساليب التعاملات الإلكترونية، كما أن التحول الرقمي سيؤدى الى دمج عمليات الإقتصاد بما يؤدى في نهاية الأمر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ، وبناءا على ما تقدم، تمت صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الاتية:

أ.ما هو التحول الرقمي، وما هي أهم مزاياه ؟

ب. كيف يتم التحول الرقمي للمصارف؟

ج. ما هي عملية التنمية المستدامة، وما هي أهدافها؟

د. ما هي طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟

2.2. أهمية البحث :

تنبع أهمية الدراسة للمساعدة في تحسين بيئة عمل القطاع المصرفي الحكومي من أجل التنمية المجتمعية المستدامة، تتركز أهمية البحث حول التحول الرقمي في القطاع التجاري المصرفي ومدى مساهمته في تحقيق الريادة الرقمية وتحقيق التنمية المستدامة في القطاع المصرفي العراقي، والتوسع في استخدام المفاهيم الناشئة من متغيرات بيئة عصر المعلومات وانعكاساته على البيئة التشغيلية لقطاع البنوك، بهدف التعرف على اهتمامات الإدارات المختلفة بمدى تحقيق الأبعاد المختلفة لإستراتيجية التنمية المستدامة.

3.2. اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى الكشف عن مدى اعتماد المصارف المبحوثة التحول الرقمي في عملها، والكشف عن طبيعة علاقتها بالتنمية المستدامة، ويمكن تلخيص اهداف الدراسة بالنقاط الاتية :.

أ. بيان مفهوم التحول الرقمي، وإبراز أهم مزاياه.

ب. ابراز كيفية التحول الرقمي للمصارف.

ج. بيان مفهوم، وأهداف التنمية المستدامة.

د. الكشف عن علاقة التحول الرقمي بالتنمية المستدامة

4.2. فرضيات البحث :

تم وضع عدد من الفرضيات التي من خلالها يتم التوصل الى نتائج البحث وهي كالاتي :

الفرضية الاولى: توجد علاقة ارتباط معنوية وإيجابية بين التحول الرقمي وبين المتغير التنمية المستدامة

الفرضية الفرعية الأولى: يرتبط التحول الرقمي معنويا وايجابيا مع البعد الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثانية: يرتبط التحول الرقمي معنويا وايجابيا مع البعد الاجتماعي.

الفرضية الفرعية الثالثة: يرتبط التحول الرقمي معنويا وايجابيا مع البعد البيئي

الفرضة الرئيسة الثانية : يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابياً في التنمية المستدامة ، وقد تفرعت الى:

الفرضية الفرعية الأولى : يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثانية : يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد الاجتماعي .

الفرضية الفرعية الثالثة : يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد البيئي

5.2. حدود الدراسة.

أ- الحدود الزمانية : الحدود الزمانية للدراسة الحالية متمثلة ببداية المقابلات الميدانية والاستطلاع في المصارف الخاصة ولغاية استكمال التحليل الاحصائي واستخراج النتائج من 2023/11/21 – ولغاية 2024/2/9

ب- الحدود المكانية : جرى اختيار عينة من المصارف التابعة الى مصرف الرافدين العراق \ بغداد، وعددها (8) مصارف .

ت- الحدود البشرية : اختير (110) شخص يمثلون عينة الدراسة وممثلين لها، ووجهت إليهم الأسئلة التي في الاستبانة، الملحق (2).

6.2. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائمته مع الدراسة الحالية ، اذ يعتمد العمل على جمع البيانات والمعلومات من مصادر موثوقة مثل المقالات، المجلات ، الكتب ، الانترنت ،المقابلات الشخصية

7.2. انموذج البحث الفرضي

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وضمن جانبها النظري والتطبيقي، تم تصميم مخطط افتراضي للبحث يعبر عن العلاقات المنطقية بين حركة واتجاه متغيرات الدراسة وكما في الشكل (1) ويمثل هذا الانموذج مجموعة من الفرضيات التي بنيت أساساً على إمكانية قياس وتحليل علاقات الارتباط والتأثير للمتغير المستقل والمعتمد

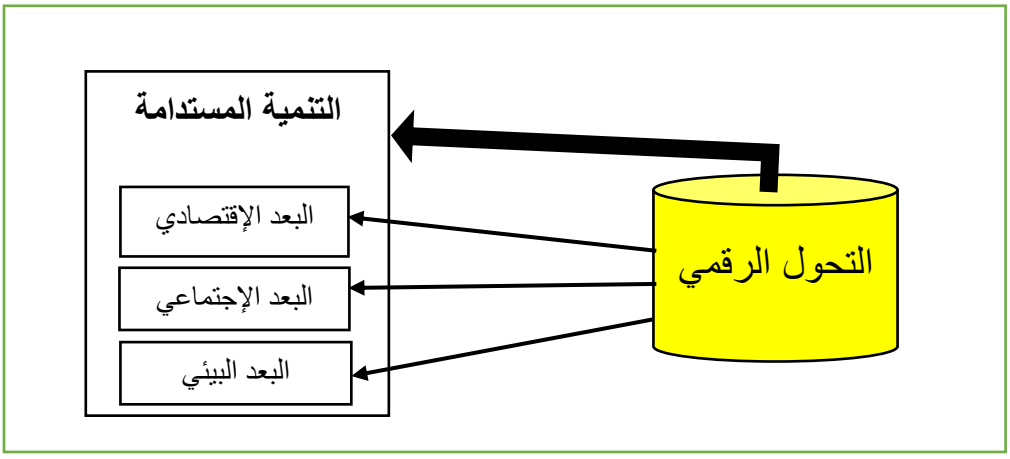

الشكل 1. نموذج الدراسة

8.2. مجتمع الدراسة وعينتها : إنَّ الأسباب التي دعت إلى اختيار القطاع المصرفي للبحث هو حيوية ونمو القطاع المصرفي ، وقد وقع الاختيار على افضل (8) فروع من بنك الرافدين الحكومي ، وبرغم كل التحديات التي واجهت البيئة العراقية غير المستقرة، لكن لم يتأثر القطاع المصرفي ، وقد وجد أن هذا القطاع يوفر المناخ الملائم والشروط الموضوعية لنجاح تطبيق التحول الرقمي ودعمه للبيئة المستدامة:

الجدول (1) خصائص عينة الدراسة

ت	المتغيرات	توزيع الخاصية	العدد	النسبة %
1	الجنس	ذكر	72	65%
		أنثى	38	35%
المجموع			110	100%
2	الفئة العمرية (سنة)	30-20	14	13%
		40 -31	30	27%
		50-41	42	38%
		51- فما فوق	24	22%
المجموع			110	100%
3	المؤهل العلمي	بكالوريوس	85	77%
		ماجستير	25	23%
المجموع			110	100%
4	العنوان الوظيفي	موظفين	48	44%
		مشرفين	40	36%
		مدير قسم وشعبة	22	20%
المجموع			110	100%
		5 - 10	12	11%

5	سنوات الخدمة	11 -20	23	21%
		21 - 30	41	37%
		31 فما فوق -	34	31%
المجموع			110	100%

طبّقت الدراسة على عيّنة مكونة من (110) شخص، والتي اقتصرت على من هم بدرجة رئيس قسم ومدير شعبة ومشرفين، وكما مبين وصف العينة الجدول (1)، علماً ان عدد مدراء الاقسام متفاوتة من مصرف لآخرى، وذلك بحسب تفاوت أعدادهم ، وقد أُخذت عينة 25% من عدد المدراء من كل مصرف.

9.2. **اختبار الثبات** : وتعني الحصول على النتائج نفسها فيما لو أعيد تطبيق مقياس معيّن على العينة نفسها مرة أخرى بفارق زمني، وطريقة إعادة الاختبار هي واحدة من الطرائق الشائعة في اختبار الثبات، إلا أنّها طريقة غير اقتصادية فهي مكلّفة في الوقت، كما قد لا نجد الأفراد أنفسهم الذين جرى استجوابهم في الاختبار السابق لغرض إعادة تطبيق الاختبار عليهم، لذا تستعمل طريقة التجزئة النصفية (Split-half)، وتتلخّص هذه الطريقة بإيجاد معامل الارتباط بين درجات الفقرات الفردية في الاستبانة ودرجات الفقرات الزوجية، ويجري تصحيح معامل الارتباط هذا بمعادلة (Sperman- Brown)، فإذا كان معامل الثبات (0.67) على وفق المعادلة (Sperman - Brown) فإنّه يعد كافياً للبحوث التي تعتمد الاستبانة أداة لها. وبهذا فان معامل الثبات المحسوب للاستبانة هو (0.89)، يعني إن استبانة البحث بمقاييسها المختلفة ذات ثبات عالٍ، مما يمكن استعمالها في أوقات مختلفة للإفراد أنفسهم وتعطي النتائج ذاتها.

3. المراجعة النظرية:

1.3. التحول الرقمي

إن التدخل المتواصل للتقنيات الرقمية الجديدة في السوق يدفع المؤسسات إلى تحويل أعمالها رقميًا. اكتسب التحول الرقمي أهمية استراتيجية باعتباره أجندة حاسمة للإدارة العليا، يُشار إلى التحول الرقمي على أنه "استخدام التقنيات الرقمية الجديدة لتمكين تحسينات الأعمال الرئيسية في العمليات والأسواق مثل تعزيز تجربة العملاء

أو تبسيط العمليات أو إنشاء نماذج أعمال جديدة" (Mondejar et al., 2021:794). يجسد هذا التعريف التحول الرقمي كعملية تأخذ في الاعتبار الحاضر والمستقبل لكيفية تأثير التقنيات الرقمية على نماذج الأعمال. وعرّف آخرون التحول الرقمي بأنه عملية تطور حيث تخلق التقنيات الرقمية والقدرات الرقمية قيمة من خلال تحفيز نماذج الأعمال وتجارب العملاء والعمليات التشغيلية (Morakanyane,2017:427)، إن التحول الرقمي ليس عملية تتمحور حول المنظمة، بل هو ظاهرة تؤدي إلى تغييرات في الصناعة والمجتمع. ومن المهم أن نلاحظ كيف يختلف التحول الرقمي عن الرقمنة (Vial,2019:29) ، تهتم الرقمنة بالإجراءات والمهام الآلية مثل تحويل المعلومات التناظرية إلى معلومات رقمية. الرقمنة هي إضافة مكونات رقمية إلى عروض المنتجات أو الخدمات، والتحول الرقمي هو مقدمة أكثر شمولاً لنماذج الأعمال الجديدة والمنصات الرقمية (Verhoef et al.,2019:4)

2.3. التنمية المستدامة

تعد الاستدامة البيئية أحد المبادئ الأساسية للاستدامة، مما يضمن السعي إلى تلبية الاحتياجات بعدم المساس بنوعية البيئة، ويجب الحفاظ على النظام البيئي من أجل الأجيال القادمة (Kaswan,2019:492)، إن الحاجة إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والشواغل الاجتماعية والبيئية تتطلب قياسها بمؤشرات أخرى غير نمو الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من أن المنظور الأساسي هو أن النمو الاقتصادي سيوجه إلى مستويات أعلى من الرفاهية ونوعية الحياة، فإن هذا لا يكفي لقياس التقدم المحرز في الرفاهية الاقتصادية والتنمية المستدامة (Bota-Avram et al., 2018:43). ويجب تحليل الاستدامة من وجهات نظر مختلفة، وأهمها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Rutherford, 1997:23). أيضا اقترح Hardi et al. (1997) أن تعريفات الاستدامة يجب أن تتضمن الجوانب الاقتصادية والبيئية، إلى جانب رفاهية الإنسان. من الناحية الاقتصادية، تتعلق مشكلة الاستدامة بالحفاظ على رأس المال بجميع أشكاله، وأنه يجب على البشرية الحفاظ على رأس المال للأجيال القادمة (Van Bellen, 2010:29). ومن خلال دمج رأس المال الطبيعي كأحد أشكال رأس المال، يقترب المنظور الاقتصادي من المنظور البيئي من خلال مفهومي الاستدامة

القوية والضعيفة، رغم أنه في كليهما يجب على البشرية الحفاظ عليها للأجيال القادمة. وتستند الاستدامة الضعيفة إلى قاعدة هارتويك التي بموجبها يجب إعادة استثمار الدخل الناتج عن استغلال الموارد الطبيعية في أشكال أخرى من رأس المال من أجل الحفاظ على إجمالي الثروة وتحقيق رفاهية غير متناقصة مع مرور الوقت ، وتفترض الاستدامة الضعيفة أن جميع أشكال رأس المال هي بدائل ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أنواع الرفاهية التي تولدها (Neumayer, 2012, 2013)، وتتمثل في الحفاظ على المخزون بشكل عام، على الأقل هذا مهم في الاستدامة القوية ، لا يُنظر إلى رأس المال الطبيعي على أنه مخزون بسيط من الموارد، لأنه "مجموعة من الأنظمة المعقدة التي تتكون من عناصر حيوية وغير حيوية متطورة تتفاعل بطرق تحدد قدرة النظام البيئي على توفير المجتمع البشري بشكل مباشر و/أو غير مباشر". مع مجموعة واسعة من الوظائف والخدمات (Pelenc et al., 2015:143) . ومن هذا المنظور، تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على رأس المال الطبيعي البالغ الأهمية لتوفير الخدمات الأساسية للرفاهية (Brand, 2009) ولا يمكن تحقيق ذلك عن طريق إعادة استثمار الدخل الناتج عن استنفاد الموارد الطبيعية في رأس المال المادي والبشري (Boos, 2015:52). وكان من الضروري تطوير مؤشرات تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Van Bellen, 2010:63). إن تعدد وتعقد مفهوم التنمية المستدامة أدى إلى وضع عدة مؤشرات، إلا أن بعضها لا يعكس كافة أبعاد التنمية المستدامة (Witulski&Dias,2020:74). وهناك مؤشرات أخرى مثل مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي يشمل جوانب التنمية البشرية مثل التعليم والعمر الطويل ومستوى المعيشة، وبالتالي يغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، ولكنه لا يأخذ في الاعتبار التدهور البيئي.. يغطي مؤشر الأداء البيئي فقط القضايا البيئية. ويغطي مؤشر المجتمع المستدام الأبعاد الثلاثة للاستدامة، ولكن لا يوجد تجميع للأبعاد في مؤشر شامل، وذلك اتباعا لتوصيات مركز البحوث المشتركة (JRC) التابع للمفوضية الأوروبية بسبب الارتباط السلبي بين البئر البشري والبيئي. – أبعاده، ويتم نشره كل سنتين فقط. ويتم حساب البعض الآخر فقط لعدد قليل من البلدان (مؤشر الالتزام بالتنمية، ومؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام)، من بين أمور أخرى (Hanley et al.,2015:37). وعادة ما يتم اعتماد صافي

المدخرات المعدلة من البنك الدولي كمؤشر واسع لقياس الاستدامة على المدى الطويل (Qasim&Grimes,2018:82).

3.3. الرقمنة من أجل الاستدامة.

تعمل التقنيات الرقمية مثل الذكاء الاصطناعي (AI)، وتحليلات البيانات الضخمة، وتقنيات الهاتف المحمول، وإنترنت الأشياء، والمنصات الاجتماعية على توليد تحسينات إيجابية للمجتمع والصناعة، كما يتم نشر التقنيات الرقمية بشكل متزايد في تحسين الاستدامة البيئية. تقدم الشركات الآن منتجات ومنصات جديدة تعتمد على التقنيات الرقمية المستخدمة لتحسين الاستدامة البيئية (Vial,2019:144)، إن دمج مبادئ الاستدامة البيئية في العمليات يمكن أن يعزز قيمة المنظمات ويجعل الرقمنة أكثر قيمة (Ukko,2019:236)، إن الزيادة المستمرة في التلوث وتدهور الموارد جعلت حماية البيئة إنذارًا غير مسبوق يحتاج إلى اهتمام كامل من الشركات والحكومات، وبالتالي، هناك ضغوط متزايدة من السوق وأصحاب المصلحة لتبني ممارسات مستدامة بيئيًا، ومن ثم، يمكن وضع الممارسات المستدامة بحيث تكون بمثابة وسيلة لخلق المزيد من القيمة للعملاء وتحسين صورة العلامة التجارية. وبينما تتبنى المؤسسات استراتيجيات التحول الرقمي، يجب أيضًا أخذ ممارسات الاستدامة البيئية في الاعتبار لتطوير نماذج الأعمال وإحداث تأثيرات مقنعة (Song,2018:25)، أجريت دراسة حول تنفيذ الرقمنة لتحسين الاستدامة البيئية. تتألف دراستهم من تسع حالات في بلدان مختلفة تستخدم البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء لمعالجة قضايا الاستدامة البيئية وتحسين البيئة. واقترح أيضًا أن أماكن العمل الرقمية يمكن أن تساهم في الاستدامة البيئية، و تعتمد الشركات الآن على الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليلات البيانات الضخمة لتنفيذ ممارسات تجارية مستدامة تتضمن تقليل انبعاثات الكربون وتقليل النفايات الأخرى إلى البيئة (Balogun,2020:53). تعمل تطبيقات تحليل البيانات الضخمة على تغيير كيفية قياس التأثير على البيئة ورسم خرائط له بشكل متزايد. يمكن استخدام تحليلات البيانات الضخمة لتصميم طريقة لتعزيز إمكانية تتبع النظام الغذائي وإصدار الشهادات للسلع من حيث أدائها البيئي المباشر (أي البصمة الكربونية) أو الممارسات المستخدمة في عمليات إنتاجها (Weersink et al.,2018:10)

تختلف التصورات حول ما إذا كانت الرقمنة يمكن أن تعزز التنمية المستدامة أم لا، فمن ناحية، يميل الناس إلى رؤية الرقمنة كوسيلة لحماية المناخ والموارد الطبيعية، وتمكين التنمية والاقتصاد الجماعي. ومن ناحية أخرى، ينظر الناس إليها كوسيلة لزيادة سيطرة الرأسمالية ومراقبتها على الطبيعة. ومن منظور اجتماعي، يميل الناس إلى رؤية التطور الرقمي كفرصة لخلق النمو الاقتصادي وتأمين الوظائف، بينما يفسره آخرون على أنه خطر كبير يتمثل في فقدان الأشخاص وظائفهم بسبب زيادة الأتمتة والاغتراب (Lange&Santarius,2020:46). وهكذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية مرتبطة كعامل تمكين للاستدامة ومنتج لعدم الاستدامة في نفس الوقت (Junge&van der Velden,2018:34).

ومع الثورة الرقمية، فإن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT) من قبل الحكومات، سواء في البلدان المتقدمة والنامية سوف يسهل السياسات المتكاملة والخدمات العامة ويعزز المؤسسات القوية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة (Adjei-Bamfo et al., 2019:142)،. لقد أتاح التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً لتحويل العلاقة بين الحكومة والمواطنين، مما ساهم في تحقيق أهداف تحسين الحكم، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. تساهم الحكومة الإلكترونية في الإدارة الفعالة للموارد، وبالتالي يمكن أن تساعد في تحسين استخدام الموارد الطبيعية في الوقت الحاضر لتجنب الإضرار باستخدام الموارد الطبيعية في المستقبل.

ومع ذلك، في الواقع، لا تزال الأدلة العلمية حول ما إذا كان الرقمنة يمكن أن تساهم في التنمية المستدامة نادرة إلى حد ما. علاوة على ذلك، فإن المعرفة حول الفوائد الحقيقية التي يمكن أن تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكوكب الأرض لا تزال غير كافية (Santarius,Pohl&Lange,2020;65).

ومع ذلك، تشير بعض الدراسات إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية يمكن أن تخفض ما يصل إلى 20% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بحلول عام 2030، من خلال تحقيق مكاسب هائلة في كفاءة الموارد الطبيعية والطاقة (Lange&Santarius,2020:45). وقد اقترح أيضًا أنه إذا تم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية بحكمة، فمن المحتمل أن توفر ما يقرب من 11 طن من ثاني أكسيد الكربون (Norberto&Iordanis,2018:181). بالإضافة إلى ذلك، تم وصف الحلول الرقمية أيضًا بأنها

ضرورية لتمكين التنفيذ على نطاق واسع للشبكات الكهربائية الذكية. فهو يسمح بشبكات لا مركزية حيث يمكن لأصحاب المصلحة إنتاج الكهرباء المتجددة محليا ومن ثم تبادلها مع بعضهم البعض، مما يزيد من مرونة ومرونة النظام الكهربائي. علاوة على ذلك، من المتوقع أيضًا أن توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية شبكات لوجستية محسنة وطرق مركبات الشحن، مما قد يوفر كميات كبيرة من الموارد. يمكن أن تؤدي خطط مشاركة السيارات ذاتية القيادة أيضًا إلى انخفاض جذري في حركة المرور وتقليل انبعاثات الكربون في المدن والبلدات بنسبة 20-25% إذا تم استبدال السيارات الخاصة (Lange&Santarius,2020:48)

ويتوقع الصناعيون وصانعو السياسات الذين يدفعون نحو الثورة الصناعية القادمة، من خلال إنترنت الأشياء الصناعية، تحقيق كفاءات كبيرة في استخدام الطاقة والمواد أثناء الإنتاج والتصنيع. كما يمكّن استخدام التقنيات الرقمية الجهات الفاعلة من التحول من نموذج الأعمال الاقتصادية الخطية إلى نموذج الأعمال الاقتصادية الدائرية. يمكن أن تصبح مشاركة المنتجات والمواد وتأجيرها وإعادة استخدامها وتجديدها وإصلاحها وإعادة تدويرها، من خلال تعزيز الرؤية وإمكانية التتبع والشفافية لبيانات المنتج، أسهل باستخدام الأدوات الرقمية .(Rosário&Dias,2022:47)

يمكن أن تعود الرقمنة أيضًا بفوائد على الزراعة والحفاظ على التنوع البيولوجي، على سبيل المثال، تم تطبيق تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية من أجل إدارة أكثر استدامة للأراضي. يمكن للخدمات القائمة على التطبيقات في الهواتف المحمولة أن تعزز كفاءة الموارد مع تقليل التكاليف، مما يسمح بمشاركة المعلومات الزراعية لتطوير المزيد من الأساليب الذكية مناخيًا. ومن الممكن أيضًا أن تدعم الزراعة الدقيقة، القائمة على الذكاء الاصطناعي والروبوتات، زراعة أكثر استدامة. ومن الأمثلة الأخرى على الفوائد إمكانية إجراء تقييمات عالمية للتنوع البيولوجي، لرصد الحالة البيئية للنظم البيئية البرية والبحرية (Mondejar et .(al.,2021:794

تعد عمليات رصد الأرض الرقمية أيضًا تطبيقات محتملة في محاولة لحماية مرونة النظم البيئية على الأرض، وقد تم استخدام التقنيات الرقمية الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء، معًا لإدارة النفايات ومكافحة التلوث (Rosário&Dias,2022:7469). وبشكل أكثر تحديدا، تم استخدام الذكاء

الاصطناعي لتحديد الأمراض التي تنقلها المياه في شبكات المياه، وجمع النفايات وفرزها، وقياس انتشار التلوث والسيطرة عليه، كما تم تطبيق تحليلات البيانات الضخمة لتقييم الأداء البيئي. بشكل عام، هناك أدلة موثقة على أن الذكاء الاصطناعي قادر على ذلك تمكين 134 هدفًا عبر جميع أهداف التنمية المستدامة، ولكنه يمكن أيضًا أن يمنع 59 هدفًا، ولهذا السبب سيكون من الضروري وجود لوائح ورقابة كافية لتوجيه تطويرها (Mondejar et al., 2021:795).

4.3. دور المؤسسات والحكومة الإلكترونية

قد تساهم الحكومة في التخصيص المناسب والأفضل للموارد لتعزيز التنمية المستدامة (Sato et al.,2018:33)، في الوقت الحاضر، تتمتع التكنولوجيات الرقمية بالقدرة على تحويل الطريقة التقليدية للقيام بالأشياء، كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "تتيح للمصارف فرصة غير مسبوقة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الرفاهية " (United Nations, 2018:23).

"تشير الحكومة الإلكترونية إلى استخدام الوكالات الحكومية لتقنيات المعلومات (مثل الشبكات واسعة النطاق والإنترنت والحوسبة المتنقلة) التي لديها القدرة على تحويل العلاقات مع المواطنين والشركات وغيرها " (World Bank,2012). وبحسب (United Nations,2016,6)، فقد تحولت الحكومة الإلكترونية إلى مؤشر تنمية و"طموح في حد ذاته". الحكومة الإلكترونية هي أداة لتحقيق حكومة أفضل والتأثير بشكل إيجابي على الحكم الرشيد الذي يعد ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة (Alaaraj&Ibrahim,2014).

تتمتع الحكومة الإلكترونية بالعديد من الفوائد مثل تحسين تقديم الخدمات ، وخفض التكاليف، وتوفير الوقت، وتعزيز المشاركة من خلال تبادل المعرفة بين الحكومة والمواطنين، وتمكين المواطنين، وتحسين التفاعلات مع قطاع الأعمال والصناعة، وزيادة الفعالية والكفاءة في جميع قطاعات الدولة. نمو الحكومة والإيرادات، وأكثر من ذلك، التأثيرات السياسية والاجتماعية مثل الشفافية والانفتاح والحد من الفساد (Al-Khateeb et al.,2015:43) وعلى الرغم من الأدبيات المتعلقة بآثار الحكومة الإلكترونية على النمو الاقتصادي، فإن الدراسات المتعلقة بتأثيرها على التنمية المستدامة التي يتم تقييمها من خلال صافي المدخرات المعدلة هي إلى حد أقل. قام (Dietz et al.,2007:36) بتحليل العديد من الجوانب المحددة لجودة المؤسسات (الافتقار إلى

الفساد وجودة البيروقراطية وسيادة القانون) في المدخرات الحقيقية في 115 دولة وتشير النتائج إلى أنه من خلال التفاعل بين وفرة الموارد والفساد، فإن التأثير السلبي لوفرة الموارد في ويمكن تخفيض المدخرات الحقيقية من خلال تحسين أدائها في مكافحة الفساد. في لوحة بيانات من 63 دولة، خلص إلى أن المؤسسات الأفضل لا تعمل على تحسين مستوى المدخرات الحقيقية فحسب، بل تعمل أيضًا على استقرار تقلباتها. ووجد مؤلفون آخرون أيضًا علاقة إيجابية بين مؤشرات الحكم الرشيد وصافي المدخرات المعدلة (Bota-Avram et al.,2018).

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحكومة الإلكترونية بأنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs)، وخاصة الإنترنت، لتحقيق حكومة أفضل"، وترى أن الحكومة الإلكترونية تتعلق بالحوكمة أكثر من كونها "إلكترونية".. بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "إن تأثير الحكومة الإلكترونية على المستوى الأوسع هو ببساطة حوكمة أفضل من خلال تمكين نتائج أفضل للسياسات، وخدمات ذات جودة أعلى، وزيادة المشاركة مع المواطنين، وتحسين المخرجات الرئيسية الأخرى". تلعب الحكومة الإلكترونية دورًا مركزيًا في التنمية التحويلية في جودة وكفاءة وفعالية الحوكمة وإدارة الموارد ويمكن أن تساهم في الحكم الرشيد (Bala&Verna,2018). وعلى الرغم من أن الحوكمة الإلكترونية تهدف إلى تعزيز تقديم المعلومات والخدمات من قبل المؤسسات العامة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة جودة الخدمات وسرعتها، فإنها تزيد أيضًا من المشاركة الديمقراطية والمساءلة (Subramanian,2012). "يمكن للحكومة الإلكترونية أن تساعد الحكومات في التحول إلى البيئة ودعم الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى دفع النمو الاقتصادي ومواصلة الإدماج الاجتماعي للفئات المحرومة والقابلة للهجوم" (Nica,2015:70). تساعد الحكومة الإلكترونية على زيادة إمكانات الاقتصاد من خلال نشر المعرفة والمعلومات (Majeed&Malik,2016). يقوم (Gustova,2017:33) بتقييم تأثير الحكومة الإلكترونية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باستخدام بيانات 34 دولة أوروبية خلال الفترة 2003-2014. وتقدم النتائج دليلا على أن الحكومة الإلكترونية لا تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضا على مؤشر الصحة وسلبيا على معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وتدعم هذه النتائج الاقتناع بأن اعتماد الحكومات

للتكنولوجيات الرقمية يؤدي إلى تغييرات كبيرة ليس فقط في الأداء الاقتصادي، ولكن أيضا في التنمية الاجتماعية

4. تحليل النتائج :

1.4 . إختبار وتحليل علاقات الإرتباط بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة :

تم وضع فرضية الارتباط (يوجد علاقة ارتباط معنوية وإيجابية بين التحول الرقمي ، وبين المتغير التنمية المستدامة وابعاده (البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي، البعد البيئي)،

الجدول (2) قيمة معامل الإرتباط بين التحول الرقمي والتنمية المستدامة بأبعادهم

		البعد الإقتصادي Y1	البعد الإجتماعي Y2	البعد البيئي Y3	التنمية المستدامة Y
التحول الرقمي X	r	0.711**	0.652**	0.676**	0.799**
	sig	0.000	0.000	0.000	0.000

(**)عند مستوى دلالة (0.01)

(*)عند مستوى دلالة (0.05)

تشير معطيات الجدول (2) يبين وجود علاقة ارتباط معنوية وإيجابية وبمستوى دلالة (0.01) بين المتغير الرئيس (التحول الرقمي) وبين المتغير المعتمد الرئيس التنمية المستدامة وابعاده الفرعية (البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي ، البعد البيئي)، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.799**، 0.711**، 0.652**، 0.676**) على التوالي، ويسير الجدول الى ان القيمة المعنوية بلغت (0.000) لكل الابعاد. وبناءا على ما تقدم يمكن

التوصل الى تحقيق فرضية الارتباط الرئيسة التي مفادها : (يوجد علاقة ارتباط معنوية وإيجابية بين التحول الرقمي وبين المتغير التنمية المستدامة وابعاده (البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي ، البعد البيئي)

2.4 . اختبار فرضية التأثير:

تم وضع الفرضية الثانية **(يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في التنمية المستدامة)** وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى : يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد الاقتصادي.

الفرضية الفرعية الثانية : يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد الاجتماعي .

الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد البيئي ..

لغرض تحليل أثر التحول الرقمي بوصفه متغيراً تفسيرياً في التنمية المستدامة بوصفه متغيراً معتمداً (مستجيب) وعلى المستوى الإجمالي للمتغيرين، تم استعمال أنموذج الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (3) .

الجدول (3) نتائج تأثير التحول الرقمي في التنمية المستدامة باستعمال الإنحدار الخطي البسيط (ANOVA)

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	المعاملات	معاملات الإنحدار	قيمة t المحسوبة	Sig	معامل التحديد (R^2)	قيمة – F	Sig
التحول الرقمي	التنمية المستدامة	a	1.300	7.411	.000	.634	254.8	.000
		β	.712	16.24	.000			

بينت النتائج إن معامل التحديد (R^2) قد بلغ (0.634), وهذه النسبة تفسر ما نسبته (63.4%) والباقي (36.6%) تُعزى إلى عوامل أخرى، فضلاً عن ذلك فأن قيمة (F) المحسوبة (254.8)، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية ، ويدل ذلك على أن هذا التأثير هو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01), أي إن التحول الرقمي يؤثر ايجابياً ومعنوياً في التنمية المستدامة, وبلغت قيمة الثابت (a) في المعادلة (1.300), وأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (7.411), أي إنها أكبر من قيمة (t) الجدولية, ويعكس أهمية التحول الرقمي في التنمية المستدامة، وبلغت قيمة (β) (0.712), وهذا يعنى إن التغير بمقدار وحدة واحدة في التحول الرقمي يؤدي إلى تغير التنمية المستدامة بمقدار هذه القيمة(0.712), وأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (16.24) أي إنها أكبر من قيمة (t) الجدولية, ويشير ذلك على أن هذا التأثير هو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)،أي إن التحول الرقمي يؤثر بشكل إيجابي في التنمية المستدامة, واستنادا إلى هذه النتيجة تم قبول الفرضية الرئيسة الثانية التي مفادها يؤثر التحول الرقمي ايجابياً ومعنوياً في التنمية المستدامة، وفيما يأتي تحليل الفرضيات الفرعية لفرضية التأثير الرئيسة وكما يأتي:

أ- الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية: يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد الإقتصادي

يشير الجدول (4) ان معامل التحديد (R^2) بلغ (0.46) , وهذه النسبة تفسر ما نسبته (0.46) والباقي (0.54) تُعزى إلى عوامل أخرى لم تدخل الانموذج, فضلاً عن ذلك فأن قيمة (F) المحسوبة لمعامل الإنحدار البسيطة (125.1) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية, أي إن التحول الرقمي يؤثر بشكل إيجابي في البعد الإقتصادي, وذلك يدل على أن هذا التأثير هو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01), وبلغت قيمة الثابت (a) في المعادلة (1.8), وأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (9.2), وبلغت قيمة (β) (0.563)، بمعنى إن التغير بمقدار وحدة واحدة في التحول الرقمي يؤدي إلى تغير البعد الاقتصادي بمقدار هذه القيمة (0.563), واستناداً لهذه النتيجة تم قبول الفرضية الفرعية (الاولى) من الفرضية الرئيسة الثانية والتي مفادها (الفرضية الفرعية الأولى : يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد الاقتصادي.

الجدول (4) نتائج تأثير التحول الرقمي في البعد الإقتصادي باستعمال الإنحدار الخطي البسيط (ANOVA)								
المتغير المستقل	المتغير المعتمد	المعاملات	معاملات الإنحدار	قيمة t المحسوبة	Sig.	معامل التحديد R^2	قيمة F –	Sig.
التحول الرقمي	البعد الإقتصادي	a	1.832	9.2	.000	.46	125.1	.000
		β	.563	11.3	.000			

ب–الفرضية الفرعية الثانية **(يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد الاجتماعي)** :

يشير الجدول (5) ان معامل التحديد (R^2) (0.545), وقد بلغت نسبة معامل التحديد (R^2) (54.5%) وهذه النسبة تفسر ما نسبته (54.5%) والباقي (45.5%) تُعزى إلى عوامل اخرى , فضلاً عن ذلك فأن قيمة (F) المحسوبة (175.4) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية, أي إنها أكبر من قيمتها الجدولية, وذلك يدل على أن هذا التأثير هو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01), أي إن التحول الرقمي يؤثر بشكل إيجابي في البعد الاجتماعي, وبلغت قيمة الثابت (a) في المعادلة (1.82) , وأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (11.65), وبلغت قيمة (β) (11.65)، بمعنى إن التغير بمقدار وحدة واحدة في التحول الرقمي يؤدي إلى تغير البعد الاجتماعي بمقدار هذه القيمة (11.65), واستناداً لهذه النتيجة تم قبول الفرضية الفرعية (الثانية) التي عرض نتائج الجدول (5) :

جدول (5) نتائج تأثير يُعد التحول الرقمي في البعد الإجتماعي باستعمال الإنحدار الخطي البسيط (ANOVA)								
المتغير المستقل	المتغير المعتمد	المعاملات	معاملات الإنحدار	قيمة t المحسوبة	Sig.	معامل التحديد R^2	قيمة F –	Sig.
التحول الرقمي	البعد الإجتماعي	a	1.832	11.65	.000	.545	175.4	.000
		β	..569	13.981	.000			

ج– الفرضية الفرعية الثالثة **(يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد البيئي)** :

تشير معطيات الجدول (6) ان معامل التحديد (R^2) (.57) , وقد بلغت نسبة معامل التحديد (R^2) (.57) وهذه النسبة تفسر ما نسبته (0.57) والباقي (43%) تُعزى إلى عوامل اخرى, فضلاً عن ذلك فأن قيمة (F) المحسوبة (125.19), والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية, وذلك يدل على أن هذا التأثير هو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01), أي إن التحول الرقمي يؤثر بشكل إيجابي في البعد البيئي , وبلغت قيمة الثابت (a) في المعادلة (1.702), وأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (11.6), أي إنها أكبر من قيمتها الجدولية, وذلك يدل على أن هذا التأثير هو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) ويعكس أهمية في البعد البيئي ، وبلغت قيمة (β) (0.613) ، بمعنى إن التغير بمقدار وحدة واحدة في التحول الرقمي يؤدي إلى تغير البعد البيئي بمقدار هذه القيمة(0.613), واستناداً لهذه النتيجة تم قبول فرضية التأثير الفرعية (الثالثة) والتي مفادها (يؤثر التحول الرقمي معنويا وايجابيا في البعد البيئي) .

الجدول (6) نتائج تأثير بُعد في البعد البيئي باستعمال الإنحدار الخطي البسيط(ANOVA)								
المتغير المستقل	المتغير المعتمد	المعاملات	معاملات الإنحدار	قيمة t المحسوبة	Sig.	معامل التحديد R^2	قيمة F –	Sig.
التحول الرقمي	البعد البيئي	a	1.702	11.6	.000	.57	125.19	.000
		β	.613	15.006	.000			

5. الاستنتاجات والتوصيات:

1.5. الاستنتاجات:

- لا يتيح البنك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهواتف الذكية والمحفظة الإلكترونية، هناك فصل بين الحسابات البنكية الخاصة للزبائن وبطاقات ماستر كارد، بسبب ان بطاقات ماستر كارد تابعة لشركة خاصة.
- لا يوفر البنك خدمة المدفوعات والتحويلات الإلكترونية عبر الهاتف المحمول للحسابات البنكية الخاصة.
- عدم القدرة على توفير خدمات التمويل الرقمي من مصادر متنوعة لعملاء المصرف.
- لا توجد خطط مستقبلية للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل وإنترنت الأشياء والتطبيقات الذكية.
- لا يعمل البنك على زيادة الوعي لدى العملاء بعمليات الدفع الإلكتروني وانما تعمل الشركة المتعاقدة مع البنك على التواصل وحث المواطنين لاقتناء البطاقات.
- لا توجد خطط مستقبلية للعمل على تحقيق الريادة الرقمية

- لا يوجد تحول رقمي لمصرف الرافدين لحد هذا اليوم للتعامل مع عملاء البنك
- عدم قدرة مصرف الرافدين بالمنافسة الرقمية مع بعض المصارف الخاصة التي قطعت اشواطا كبيرة في هذا المجال.
- لا يقوم البنك بتوسيع قاعدة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية لغرض تحسين الأداء الرقمي المستدام، بل لا يملك صراف الي لحد هذا اليوم في عصر الرقمنة المصرفية
- لا يوفر البنك رأس المال الخاص بكفاءة لتحسين مستوى المعيشة والرفاهية والحياة الاجتماعية للدولة.
- اظهرت النتائج ان البنك لا يشارك في توفير فرص عمل للشباب.
- استنادا الى اجابات العينة تبين ان لا البنك يقوم بتبنى وتفعيل استراتيجية موسعة من خلال إتاحة منتجات وخدمات رقمية متنوعة تخدم مختلف فئات عملاء البنك سواء أفراد أو منشآت.
- لا يهتم البنك بالوصول إلى كافة فئات وشرائح المجتمع، بل بالعكس يضع محددات وشروط كبيرة لفتح حسابات شخصية للمواطنين.
- لا يعمل البنك على الارتقاء بالعاملين وتحسين الرفاهية الاجتماعية.
- لا يقوم البنك بإنشاء مبانٍ جديدة، وبمبادرات التمويل صديقة البيئة.
- لا يقوم البنك بإدارة المخلفات وإعادة تدويرها بطريقة آمنه.
- اظهرت النتائج الاحصائية ان التحول الرقمي يعزز من التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعين، البعد البيئي)

2.5. التوصيات:

- ضرورة مواكبة التحول الرقمي لعملاء مصرف الرافدين اسوة بباقي المصارف العالمية بكافة خدماتها المتمثلة بالمدفوعات والتحويلات الإلكترونية و التمويل الرقمي عبر الهاتف المحمول للحسابات البنكية الخاصة.

- ضرورة وضع خطط مستقبلية للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل وإنترنت الأشياء والتطبيقات الذكية، وكذلك تحقيق الريادة الرقمية.
- ضرورة نشر صرافات الية ATM لمصرف الرافدين في كل المناطق ليتمكن عملاء المصرف من الاستفادة من خدمات المصرف
- ضرورة اسهام مصرف الرافدين في تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والحياة الاجتماعية للدولة.
- المشاركة في توفير فرص عمل للشباب.
- ضرورة تبني وتفعيل استراتيجية موسعة من خلال إتاحة منتجات وخدمات رقمية متنوعة تخدم مختلف فئات عملاء البنك سواء أفراد أو منشآت.
- لا يهتم البنك بالوصول إلى كافة فئات وشرائح المجتمع، بل بالعكس يضع محددات وشروط كبيرة لفتح حسابات شخصية للمواطنين.
- لا يعمل البنك على الارتقاء بالعاملين وتحسين الرفاهية الاجتماعية.
- ضرورة قيام البنك بإنشاء مبانٍ جديدة، وبمبادرات التمويل صديقة البيئة.
- ضرورة مشاركة البنك بإدارة المخلفات وإعادة تدويرها بطريقة آمنه.
- استثمار العلاقة الايجابية بين التحول الرقمي وبين التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) وتسخيرها في منفعة المجتمع.

Sources:

1. Adjei-Bamfo, P.&Maloreh-Nyamekye,T.,&Ahenkan, A,(2019),"The role of e-government in sustainable public procurement in developing countries: A systematic literature review. Resources, Conservation & Recycling.
2. Agarwal, R.; Gao, G.D.; DesRoches, C.; Jha, A.K,(2010),"The Digital Transformation of Healthcare: Current Status and the Road Ahead. Inform. Syst. Res.,.
3. Alaaraj,H.,&Ibrahim, F,(2014),"The influence of e-government practices on good governance from the perspective of public in Lebanon". Journal of Public Administration and Governance, 4(3).
4. Al-Khateeb,A.,Faloudah,A.,Bahumayd,M.,&Zafa,A,(2015),"E-Government Strategy and its impact on Economic Development of the Nation: A Case Study of the KSA", International Advanced Research Journal in Science, Engineering and Technology, 2(5).
5. Bala, M., & Verna, D,(2018),"Governance to good governance through e-Governance: A critical review of concept, model,initiatives & challenges in India", International Journal of Management, IT & Engineering, 8(10).
6. Balogun,A.L.&Marks,D.&Sharma,R.&Shekhar,H.&Balmes, C.; Maheng, D.&Arshad, A.&Salehi, P,(2020),"Assessing the Potentials of Digitalization

as a Tool for Climate Change Adaptation and Sustainable Development in Urban Centres. Sustain. Cities Soc.,

7. Bawazir, S,(2006),"The key factors of successful sustainable development: e-Government in Saudi Arabia as an example. In The18th National Computer Conference 2006, Riyadh.
8. Boos, A,(2015),Genuine savings as an indicator for “Weak” sustainability: Critical survey and possible ways forward in practical measuring. Sustainability, 7.
9. Bota-Avram,C.&Grosanu,A.&Rachisan,P.-R.,&Gavriletea,M.D, (2018),"The bidirectional causality between country-level governance, economic growth and sustainable development: A cross-country data analysis. Sustainability, 10(2).
10. Dietz,S.,&Neumayer, E,(2007),"Weak and strong sustainability in the SEEA: Concepts and measurement. Ecological Economics,
11. Gustova, D,(2017),"The impact of e-government strategy on economic growth and social development (Master dissertation).
12. Hanley, N., Dupuy, L.,&McLaughlin, E,(2015),"Genuine savings and sustainability". Journal of Economic Surveys, 29(4)
13. Junge, I. and van der Velden, M,(2018),"Obsolescence in Information and Communication Technology: A Critical Discourse Analysis.

14. Kamble,.S.&Gunasekaran, A.&Gawankar,S.A.,(2018),"Sustainable Industry 4.0 framework: A systematic literature review identifying the current trends and future perspectives", Process. Saf. Environ.,

15. Kaswan, V.&Choudhary, M.&Kumar, P.&Kaswan, S.&Bajya, P,(2019), "Green Production Strategies. In Encyclopedia of Food Security and Sustainability", Elsevier: Amsterdam, The Netherlands,;

16. Lange, S. and Santarius, T,(2020),Smart Green World? Routledge.

17. Lemon, K.N.; Verhoef, P.C,(2016),"Understanding Customer Experience Throughout the Customer Journey". J. Mark.,.

18. Majeed, M., & Malik, A,(2016),"E-government, financial development and economic growth",Pakistan Journal of Applied Economics, 26(2).

19. Maltese, V, and Giunchiglia, F,(2017),"Foundations of Digital Universities. Cataloging & Classification Quarterly.

20. Markard, J.&Raven, R.&Truffer, B,(2012),"Sustainability transitions: An emerging field of research and its prospects. Research Policy, 41(6),

21. McDonald, M. P., and Rowsell-Jones, A,(2012),"The Digital Edge, Exploiting Information and Technology for Business Advantage",Gartner, Inc.

22. Mondejar,M.E.&Avtar,R.&Diaz,H.L.B.&Dubey,R.K.&Esteban,J., Gómez-Morales, A.&Hallam, B.&Mbungu, N.T.&Okolo, C.C.&Prasad, K.A., She, Q.&Garcia-Segura, S,(2021),"Digitalization to achieve sustainable

development goals: Steps towards a Smart Green Planet", Science of The Total Environment.

23. Morakanyane, R.; Grace, A.; O'Reilly, P.,(2017),"Conceptualizing digital transformation in business organizations: A systematic review of literature. In Proceedings of the 30th Bled eConference: Digital Transformation—From Connecting Things to Transforming our Lives (BLED 2017), Bled, Slovenia.

24. Neumayer, E,(2012),"Human development and sustainability",Journal of Human Development and Capabilities, 13(4).

25. Nica, E,(2015),"Sustainable development and citizen-centric e-government services". Economics, Management&Financial Markets, 10(3),.

26. Norberto, P.&Iordanis, K,(2018),"On the Complex Relationship Between ICT Ststems and the Planet. Found in: Kreps, D., Ess, C. and Leenen, L. (2018). This Changes Everything –ICT and Climate Change: What Can We Do?.

27. Pelenc, J.&Ballet, J.,&Dedeurwaerder,(2015),"Weak sustainability versus Strong sustainability.

28. Qasim, M., & Grimes, A,(2018),"Sustainable economic policy and well-being: The relationship between adjusted net savings and subjective well-being.",Wellington, New Zealand: Motu Economic and Public Policy Research.

29. Rosário, A.T.&Dias,J.C,(2022),"Sustainability and the Digital Transition: A Literature Review. Sustainability, 14(4072).

30. Rutherford, I,(1997),"Sustainability Indicators: Report of the project on indicators of sustainable development. Chichester: John Wiley & Sons Ltd.

31. Santarius,T.&Pohl,J.&Lange,S,(2020),"Digitalization and the Decoupling Debate: Can ICT Help to Reduce Environmental Impacts While the Economy Keeps Growing? Sustainability, 12(18),

32. Sato, M., Samreth, S., & Sasaki, K,(2018),"The impact of institutional factors on the performance of genuine savings. International Journal of Sustainable Development and World Ecology, 25(1),

33. Song, M.&Chen, Y.&An, Q.,(2018),"Spatial econometric analysis of factors influencing regional energy efficiency in China. Environ. Sci.Pollut. Res.

34. Subramanian, C,(2012),"E-governance: A key to good governance in India. International Journal of Recent Scientific Research, 3(5),.

35. Ukko, J.; Nasiri, M.; Saunila, M.; Rantala, T,(2019),"Sustainability strategy as a moderator in the relationship between digital business strategy and financial performance

36. United Nations,(2016),"United Nations e-Government Survey 2016 – Gearing e-government to support transformation towards sustainable and resilient societies. New York: United Nations.

37. United Nations,(2018),"United Nations e-Government Survey – E-government in support of sustainable development. New York: United Nations.

38. Van Bellen, H,(2010),"As dimensões do desenvolvimento: Um estudo exploratório sob a perspectiva das ferramentas de avaliação. Revista de Ciências da Administração, 12(27),

39. Verhoef, P.C.&Broekhuizen,T.&Bart, Y.&Bhattacharya, A.&Dong, J.Q.&Fabian, N.&Haenlein, M,(2019),"Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. J. Bus. Res., in press.

40. Vial, G,(2019),"Understanding digital transformation: A review and a research agenda. J. Strateg". Inf. Syst.,.

41. Weersink,A.&Fraser,E.&Pannell,D.&Duncan,E.&Rotz,S.,(2018),"Opportunities and Challenges for Big Data in Agricultural and Environmental Analysis. Annu". Rev. Resour. Econ.,.

42. Witulski,N.,&Dias,J,(2020),"The Sustainable Society Index: Its reliability and validity. Ecological Indicators,

مجلة دان العلمية المحكمة للدراسات والبحوث الإنسانية

المؤسسات المالية الدولية وتقيد القدرة التنموية لدول عالم الجنوب

الباحث: د. سيف ضياء

الايميل: saifdeaa15@gmail.com

الملخص:

يتناول البحث تحليلاً نقدياً للأبعاد الخفية غير المرئية والجانب السلبي لدور المؤسسات المالية الدولية وأنظمة الديون كأليات رئيسية تعزز التبعية والإخضاع في دول الجنوب العالمي و الذي غالباً ما يتم تجاهله، إذ تظهر الدراسة كيف تسهم هذه المؤسسات عبر سياساتها الإقراضية المشروطة في ترسيخ أنماط الهيمنة الاقتصادية، مما يعيق قدرة دول عالم الجنوب على صياغة وتنفيذ سياسات تنموية مستقلة؛ كما يناقش البحث الإشكاليات الناجمة عن هذه العلاقات غير المتكافئة وتأثيرها المباشر على اعمال أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات المالية الدولية ، الإقراضية المشروطة، دول عالم الجنوب ،التنمية المستدامة.

International Financial Institutions and the Constraints on the Development Capacity of Countries in the Global South

Researcher: Dr. Saif Diaa

Abstract:

This study critically analyzes the often overlooked, hidden dimensions and negative aspects of the role of international financial institutions and debt regimes as key mechanisms that reinforce dependency and subjugation in countries of the Global South. The study demonstrates how these institutions, through their conditional lending policies, contribute to the entrenchment of patterns of economic domination, thus hindering the ability of countries of the Global South to formulate and implement independent development policies, The study also discusses the problems arising from these unequal relationships and their direct impact on the implementation of the Sustainable Development Goals.

Keywords: International financial institutions, conditional lending, countries of the Global South, sustainable development.

المقدمة:

تعمل المؤسسات المالية الدولية وأنظمة الديون الخارجية بوصفها محوراً إستراتيجياً في منظومة الهيمنة الاقتصادية العالمية، إذ تمارس نفوذاً هيكلياً على دول الجنوب العالمي، وتتجسد هذه المؤسسات، من عبر بناها التنظيمية وسياساتها الإقراضية وآليات تدخلها، نموذجاً للعلاقات غير المتكافئة التي ترسخ أنماط التبعية المالية والاقتصادية وتقيد الحيز السياساتي المتاح للدول النامية، تتجلى إشكالية هذه العلاقة البنيوية في تقييد قدرة دول الجنوب على صياغة وتنفيذ إستراتيجيات تنموية خاصة ومستقلة تستجيب لخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية، فالمشروطية المصاحبة للتمويل الدولي تفرض توجهات سياستيه محددة، غالباً ما تتماهى مع الأنموذج النيوليبرالي، دون مراعاة كافية للسياقات المحلية ومتطلبات التنمية المستدامة بأبعادها المتعددة، يتفاقم هذا الوضع مع الطبيعة الهيكلية لأنظمة الديون الخارجية التي تضع الدول النامية في حلقة مفرغة من الاستدانة وخدمة الديون، مما يستنزف مواردها المالية ويعيق استثماراتها في مجالات التنمية الاجتماعية والبنية التحتية المستدامة، كما وتسهم آليات الحوكمة العالمية غير المتوازنة في ترسيخ هذه العلاقات غير المتكافئة، إذ تهمش صوت دول الجنوب في عمليات صنع القرار الاقتصادي العالمي، تشكل هذه الديناميات مجتمعة تحدياً جوهرياً أمام السعي نحو أعمال أهداف التنمية المستدامة في دول الجنوب العالمي، إذ تتعارض المتطلبات المالية قصيرة المدى مع الإستراتيجيات التنموية طويلة الأجل، وتكمن المفارقة في أنَّ المؤسسات ذاتها التي تتبنى خطاب التنمية المستدامة هي التي تفرض سياسات قد تقوض الأسس الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لهذه التنمية في هذا السياق المعقد، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ثلاث سياسات رئيسية للمؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على التنمية المستدامة في دول الجنوب العالمي.

الأهمية:

تتجلى أهمية هذا البحث كونه يسلط الضوء على الدور المركزي الذي تلعبه المؤسسات المالية الدولية في تشكيل واقع دول الجنوب وتؤثر على تنميتها إذ ان من خلال دراسة آليات التبعية المالية، يمكن لصانعي القرار والأوساط الأكاديمية تطوير سياسات واستراتيجيات تعزز استقلالية الدول النامية وتمكنها من تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة.

الهدف:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المؤسسات المالية الدولية وأنظمة الديون على اقتصاديات دول الجنوب العالمي، وتقييم كيفية تعزيزها للتبعية والإخضاع من خلال سياساتها الإقراضية المشروطة، كما تسعى الدراسة إلى تحديد الآثار الناتجة عن هذه السياسات على القدرة التنموية للدول النامية، واستكشاف سُبل إعادة تقييم هذه الديناميات من أجل دعم استراتيجيات التنمية المستدامة التي تستجيب للاحتياجات المحلية وتراعي السياقات الثقافية والاجتماعية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية الدراسة الجوهرية حول سؤال مركزي رئيسي يستهدف تحليل العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية ودول الجنوب العالمي: كيف تؤثر المؤسسات المالية الدولية المعاصرة على القدرات التنموية لدول الجنوب العالمي، وإلى أي مدى تسهم المشروطة المالية في تقييد قدرة هذه الدول على تبني استراتيجيات تنموية تتوافق مع خصوصياتها الاقتصادية والثقافية؟، وتتفرع عنه تساؤلات فرعية:

1. ما هي الآليات التنظيمية والهيكلية للمؤسسات المالية الدولية، وكيف تؤثر أنماط عملها على العلاقات الاقتصادية العالمية؟

2. كيف تسهم السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة من قبل هذه المؤسسات في تقييد القدرات التنموية لدول الجنوب العالمي، وما هي انعكاساتها على الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول؟

3. ما هي التحديات التي تواجه دول الجنوب العالمي في ظل المشروطة المالية، وكيف يمكن تطوير سياسات فعالة للتعامل مع هذه التحديات؟

الفرضية:

تنطلق الدراسة من فرضية اساسية مفادها أن المؤسسات المالية الدولية تلعب دوراً جوهرياً في تكريس علاقات التبعية والإخضاع لدول الجنوب العالمي، إذ تعمل آلياتها التنظيمية وسياساتها الإقراضية المشروطة على تقييد قدرة هذه الدول على تبني وتنفيذ سياسات تنموية مستقلة تتماشى مع خصوصياتها الاقتصادية والثقافية المحلية.

المنهج:

تعتمد الدراسة المنهج التحليلي النقدي والمؤسسي كتوجه رئيسي لدراسة الظاهرة، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لتعزيز النتائج، كما تستفيد الدراسة من المناهج الأخرى لتلبية متطلبات البحث وتحقيق فهم أعمق وأكثر دقة للظاهرة المدروسة.

المحور الأول:

هيكلية التصويت غير المتكافئة وسياسات الإقراض المشروطة

تتجسد إشكالية الهيمنة البنيوية في النظام المالي العالمي بوضوح من خلال الآليات غير المتوازنة لتوزيع القوة التصويتية في المؤسسات المالية الدولية، وتحديداً (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، اللذين يُمثلان الأذرع المؤسساتية للمنظومة الاقتصادية العالمية، فالتحليل المعمق للبيانات الإحصائية المعاصرة يكشف اختلالاً جوهرياً في توزيع حقوق التصويت، إذ تستأثر الدول العشر الأكثر ثراءً كما يرى فريق تأليف كتاب التمويل الدولي أنَّ ما يقارب 55% من إجمالي القوة التصويتية، بينما لا تتجاوز حصة 135 دولة نامية مجتمعة نسبة 32% تقريباً من هذه الحقوق [38]، هذا الخلل الهيكلي المتجذر في بنية الحوكمة العالمية يتجلى في آليات اتخاذ القرار داخل صندوق النقد الدولي، وكما موضح بالشكل أدناه :

([38]) **نقلاً عن:** مايح شبيب الشمري، و حسن كريم حمزة : التمويل الدولي ، أسس نظرية وأساليب تحليلية، ط1(النجف الاشرف : دار الضياء للنشر والتوزيع ، 2015)، ص ص 91-92.

شكل رقم(1) هيكلية الحوكمة واتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي

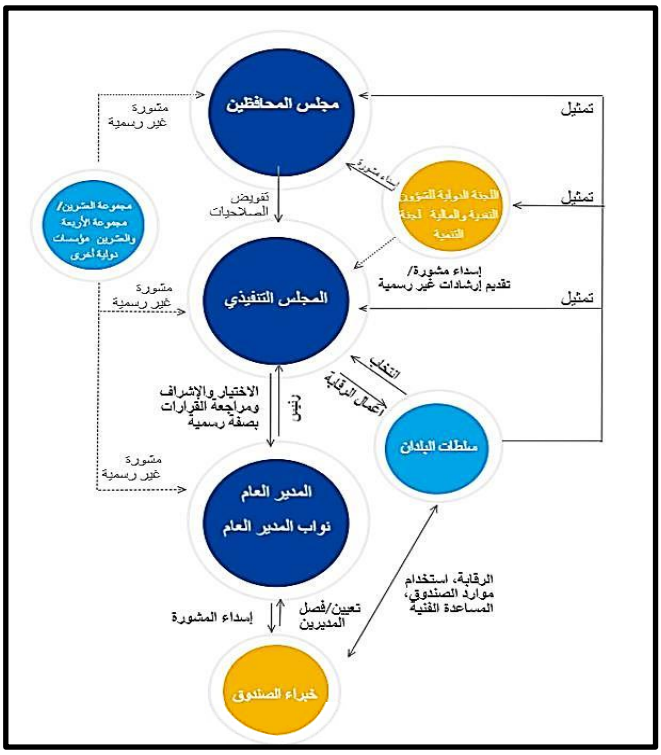

المصدر : الصفحة الرسمية لصندوق النقد الدولي على وفق الرابط :

https://search.app/oKGp6czSAR41z3b37

كما ويعتمد يعتمد نظام التصويت على حصص العضوية التي تشكل الوحدات الأساسية للهيكل المالي ونظام الحوكمة في الصندوق، وإنَّ التحدي الأساسي يكمن في تفكيك البنى المؤسساتية التي تستديم علاقات الهيمنة العالمية عبر آليات تصويت غير متوازنة، تضمن استمرار سيطرة دول الشمال على مسارات السياسات الاقتصادية العالمية وتوجيهها بما يخدم مصالحها، في حين تبقى دول الجنوب مهمشة في عمليات صنع القرار التي تؤثر بشكل مباشر في مستقبلها الاقتصادي والتنموي وكما موضح بالجدول أدناه.

جدول رقم (1) توزيع حقوق التصويت في المؤسسات المالية الدولية

الدولة / المجموعة	النسبة في صندوق النقد الدولي	النسبة في البنك الدولي	نسبة السكان العالمي
الولايات المتحدة	%16.5	%15.8	%4.2
الاتحاد الاوربي	%25.7	%26.3	%5.7
اليابان	%6.1	%6.8	%1.6
الصين	%6.4	%5.7	%17.9
الهند	%2.8	%3.0	%17.7
دول أفريقيا (54 دولة)	%7.2	%6.8	%17.5
امريكا اللاتينية (33 دولة)	%7.9	%7.5	%8.4
جنوب اسيا (باستثناء الهند)	%2.1	%1.9	%7.8

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Bryant, Ralph C. Management Shares in the International Monetary Fund: Principles, Guidelines, and Current Status. (Washington: Brookings Institution, 2010).

إذ تجلت آليات الهيمنة الاقتصادية العالمية بصورة جلية عبر سياسات الإقراض المشروط التي فرضت على دول الجنوب العالمي، مشكلة إنموذجاً واضحاً للتبعية الهيكلية؛ فقد شهدت الأرجنتين تطبيق إحدى وعشرين حزمة من الإصلاحات الهيكلية خلال المدة (1983–2001)، أفضت إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 28%، مع ارتفاع معدلات الفقر بشكل دراماتيكي من (16% إلى 57%) [39]؛ كما وتقدم جمهورية الإكوادور إنموذجاً بارزاً للتأثيرات السلبية للسياسات النيوليبرالية المفروضة من المؤسسات المالية الدولية، فخلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين (2000–2020)، خضعت لاثنتي عشرة حزمة من الإصلاحات الهيكلية التي أدت إلى تقليص الإنفاق الاجتماعي بنسبة 37%، وخصخصة قطاعات إستراتيجية كالكهرباء

([39]) مارتين كورتيس وليونيل جروندين : سياسات التكيف الهيكلي واثرها الاقتصادي الاجتماعي، دراسة حالة الارجنتين (1983-2001)، (القاهرة : المركز العربي للدراسات الاقتصادية ، مجلة الدراسات الاقتصادية الدولية ، المجلد 3 العدد 24، 2020)، ص183.

والنفط. هذه السياسات المفروضة أسهمت بشكل مباشر في تفاقم معدلات الفقر من (25% إلى 41%) تقريباً[40]؛ أما التجربة الموزمبيقية فتجسد بدورها الآثار المدمرة للشروط المصاحبة للقروض الطارئة، إذ مارست المؤسسات المالية الدولية ضغوطاً هائلة لتحرير القطاع الزراعي، الأمر الذي أدى إلى إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة المدعومة، مما قوض بنية الإنتاج المحلي للمحاصيل الغذائية الأساسية وأضعف الأمن الغذائي الوطني[41].

تبرهن هذه الحالات الثلاث على الارتباط الوثيق بين آليات الهيمنة الاقتصادية العالمية وتعميق أنماط التبعية في دول الجنوب، إذ تشكل برامج التكيف الهيكلي، أداة فعالة لإعادة هيكلة اقتصادات هذه الدول على وفق رؤية تخدم مصالح المراكز الرأسمالية العالمية على حساب التنمية المستدامة المتوازنة والعدالة الاجتماعية

(40) كارلوس راميريز، وماريا سانتوس : الاصلاحات الهيكلية وتأثيرها على التنمية المستدامة ، تجربة الإكوادور (2000-2020)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، المجلة العربية السياسية ، المجلد 2،العدد 15، 2022) ،ص ص 97-98.

(41) ساموبل مبيكي ، وجوانا سيلفا : تحرير القطاع الزراعي وتداعياته على الامن الغذائي في موزمبيق ، (الرباط : المعهد العربي للدراسات الافريقية ، سلسلة دراسات التنمية في افريقيا ، المجلد 7، 2023)،ص 214.

المحور الثاني:

الدين الخارجي بوصفهِ آلية للهيمنة الاقتصادية؛ فخاخ المديونية وتداعياتها البنيوية.

تُعدّ المديونية الخارجية أحد أبرز الأدوات الإستراتيجية في منظومة الهيمنة الاقتصادية العالمية المعاصرة، إذ تظهر البيانات المستقاة من تقارير البنك الدولي، أن إجمالي الديون الخارجية لدول الجنوب العالمي قد بلغت مستويات غير مسبوقة وصلت إلى 11.3 تريأتي ون دولار أمريكي مع نهاية عام 2022[42]، هذا الوضع المالي الحرج يفرض على هذه الدول تخصيص نسب متصاعدة من مواردها المحدودة أصلاً لخدمة الالتزامات المالية الدولية، كما وتبين دراسات صندوق النقد الدولي ،أن متوسط ما تخصصه دول الجنوب لخدمة الديون الخارجية يقارب 42% من إيراداتها العامة، في حين لا تتجاوز مخصصات الخدمات الأساسية(الصحة ، التعليم، الحماية الاجتماعية)، 11% فقط من تلك الإيرادات[43]، وكما موضح بالجدول أدناه وبشكل اكثر تفصيل لبعض نماذج دول عالم الجنوب.

جدول رقم (2): مقارنة بين خدمة الديون والإنفاق على القطاعات الاجتماعية الأساسية في دول مختارة لعالم الجنوب (2023).

الدولة	نسبة خدمة الديون من الايرادات العامة	نسبة الانفاق على الصحة	نسبة الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على الحماية الاجتماعية
سريلانكا	%72.5	%6.3	%8.7	%4.1
غانا	%45.8	%7.8	%11.2	%3.7
السنغال	%38.2	%9.5	%15.6	%5.8
الإكوادور	%35.7	%8.3	%12.5	%7.2
كينيا	%30.2	%8.9	%14.8	%4.3
زامبيا	%29.6	%7.1	%13.5	%3.9

([42]) World Bank: Global Debt Report, The Challenges of Fiscal Sustainability in a Diverse World (Washington: World Bank Publications, 2023), p. 47.

([43]) ohnson et al., The General Expansion of the Economies of the Global South, (Washington, DC: IMF Publications, 2024), p. 118.

باكستان	%57.1	%3.4	%7.8	%2.6
فيتنام	%18.4	%12.7	%15.3	%8.5

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): The Challenges of Global Debt, (Geneva: United Nations Publications 2023)

هذا التفاوت الصارخ يعكس بوضوح كيفية إسهام أعباء الديون في تقويض الأولويات التنموية الملحة وإضعاف القدرة على إعمال اهداف برامج التنمية المستدامة؛ إذ تتجلى خطورة الوضع الراهن في ما يعرف أكاديمياً بـ(دوامة القروض المتجددة)*، إذ تشير دراسة أجرتها اليونكتاد (UNCTAD)إلى أن 42% تقريباً من القروض الجديدة التي تحصل عليها دول الجنوب تخصص مباشرة لسداد فوائد وأقساط الديون السابقة[44]، مما يستديم حلقة مفرغة من التبعية المالية؛ كما وإنَّ هذه الهيكلية المالية لا تقتصر تأثيراتها على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً سياسية وإستراتيجية أعمق، إذ تتيح هذه الآلية للدول والمؤسسات الدائنة فرض شروط وإملاءات تتجاوز الإطار الاقتصادي البحت، لتشمل إعادة هيكلة السياسات العامة وتوجيه القرارات السيادية بما يتماشى مع أجندات الدائنين[45]، هذا يُفضي إلى ما يمكن تسميته بـ(تآكل السيادة الوطنية عبر الاشتراطية المالية)، فإنَّ الأنموذج الحالي للمديونية لا يعكس فقط علاقات قوة غير متكافئة، بل يعيد إنتاج

(*) دوامة القروض المتجددة: وهي الآلية التي تجبر الدول المدينة على الاستدانة مجدداً لمجرد تغطية أعباء خدمة الديون السابقة، للمزيد انظر: محمد الحلواني : فخوخ الديون وتحديات التنمية المستدامة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2022)، ص 83.

([44]) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): The Challenges of Global Debt, (Geneva: United Nations Publications 2023), p. 156.

([45]) Odjenli, T.: National Sovereignty in Financial Globalization (London: Oxford University Press, 2023), p. 92.

البنى الهيكلية للتبعية الاقتصادية التي تكرس استمرارية الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب العالميين[46]، وذلك من خلال توجيه الموارد المحدودة نحو سداد الديون على حساب الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والابتكار التكنولوجي ومكافحة الفقر، وكما بالجدول التوضيحي أدناه :

جدول رقم (3) : أبعاد أزمة الدين الخارجي لدول عالم الجنوب النامي

المؤشر	الدول منخفضة الدخل	الدول متوسطة الدخل	التأثير على أهداف التنمية المستدامة
متوسط نسبة خدمة الدَّين إلى الصادرات	%14.8	%21.3	تقييد القدرة على تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر)
نسبة خدمة الدَّين إلى الإيرادات العامة	%35.7	%28.4	تقليص الإنفاق على الصحة والتعليم (الهدفإنَّ 3و4)
الدول في حالة التعثر أو المهددة بالتعثر	%60	%42	تهديد الاستقرار الإقتصادي (الهدف 8)
نسبة المشروطية السياسية في القروض الجديدة	%73.6	%68.7	تقييد الحيز السياساتي الوطني (الهدف 17)
متوسط سعر الفائدة على القروض الجديدة	%5.8	%4.7	زيادة تكلفة التمويل التنموي (الهدف 10)

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): The Challenges of Global Debt, (Geneva: United Nations Publications 2023) p,p 76-95.

(46) المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية : التقرير السنوي حول التنمية المستدامة في الدول العربية ، (القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية ، 2024)، ص 173.

تُعدّ زامبيا أنموذجا بارزاً لظاهرة التبعية المالية وتداعياتها الهيكلية على الاقتصاد الوطني، إذ شهدت ارتفاعاً حاداً في نسبة الدين الخارجي من 35% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، إلى ما يقارب 118% في عام 2023، هذا التصاعد الدراماتيكي في المديونية أفضى إلى انهيار قيمة العملة المحلية وتقليص الإنفاق الاجتماعي بنسبة 61%، مما أدى إلى تعميق التفاوتات الاجتماعية وتقويض القدرة الوطنية على تنفيذ برامج التنمية المستدامة[47]، كما ويقدم الاقتصاد اللبناني حالة دراسية معبرة عن الارتباط الوثيق بين الاستدانة المفرطة وفقدان السيادة الاقتصادية، إذ أدت سياسات الاقتراض غير المنضبطة إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية بشكل غير مسبوق، وبلغت نسبة الدين العام 175% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022، مما أدى إلى تآكل الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدولة اللبناني، وأخضعها لشروط المانحين الدوليين ومتطلباتهم[48]، إن هذه النماذج التطبيقية المعاصرة تعكس آليات عمل نظام الهيمنة المالية العالمية، الذي تتمظهر فيه العلاقة الجدلية بين الاستدانة والتبعية؛ فالقروض الخارجية على الرغم من كونها مصدراً للتمويل في الدول التي تعاني من عجز في مصادر تمويل مشروعاتها الاستثمارية وضعف مدخراتها المحلية، إلا أنها تتحول في واقع الممارسة إلى أدوات لاستدامة الهيمنة وترسيخ التبعية الاقتصادية[49]؛ كما وتكمن جذور أزمة المديونية في العلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتكافئة بين دول الجنوب النامية ودول الشمال الصناعية، خاصة في ظل هيمنة الفكر الرأسمالي الذي احتكر حركة رؤوس الأموال والتمويلات الدولية، مما أدى إلى ترسيخ التبعية في كلا الجانبين الاقتصادي والسياسي للدول النامية تجاه الدول الصناعية الرأسمالية.

نخلص مما تقدم إلى أنَّ حالات المديونية المعاصرة في دول الجنوب العالمي تظهر نمطاً متكرراً من تحويل الأزمات المالية إلى أدوات لإعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية على وفق متطلبات النظام الاقتصادي العالمي المهيمن، هذه الآلية تتجاوز البعد الاقتصادي لتشمل إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والسياسية في

([47]) مصطفى سمير العمري : انهيار العملة وتدهور الخدمات الاجتماعية ، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة الديون في زامبيا، (السعودية : جامعة القصيم ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 1، العدد 12، 2024)، ص ص 93-101.

([48]) International Monetary Fund: Lebanon Fiscal Analysis Report, Public Debt Challenges and Prospects for Economic Recovery (Washington: IMF Publications, 2023), p. 6.

([49]) هناء الطائي، مهند عزيز الشلال : قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي لدول مختارة للمدة (1990 - 2011) (الكويت: مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد 1العدد17 ، 2015)، ص28.

الدول المدينة، مما يعكس الطبيعة المركبة لعلاقات الهيمنة والتبعية في النظام العالمي المعاصر، ويؤكد ضرورة تطوير مقاربات بديلة للتنمية تحرر دول الجنوب النامية من هذه الدوامة التي تعيد إنتاج التخلف والتبعية.

المحور الثالث:

سياسات التكيف الهيكلي وتفكيك دور الدولة التنموية:

فرضت برامج التكيف الهيكلي* على دول الجنوب منذ ثمانينيات القرن العشرين حزمة من السياسات النيو ليبرالية شملت (خصخصة القطاع العام، تحرير التجارة، تقليص الإنفاق العام، وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية)، ظهرت التأثيرات السلبية لهذه السياسات بوضوح في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ شهدت جمهورية غانا تراجعا حاداً في مؤشرات التنمية بنسبة 21% تقريباً خلال العقد الأول من تطبيقها لبرنامج التكيف الهيكلي عام 1983، مع انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي بنسبة 14% [50]، وفي جمهورية تنزانيا الاتحادية ، أدى تقليص النفقات الصحية إبان تطبيق وضعته الدراسات الدولية عام 1986 واستجابة لمتطلبات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض جودة الخدمات الصحية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال بنسبة 17% خلال المدة

(*) **سياسات التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Policies - SAPs):** تُعرف بأنها حزمة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية التي ظهرت بشكل واسع في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وتبنتها العديد من الدول النامية بتوجيه من المؤسسات المالية الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، إذ تستهدف هذه السياسات إحداث تحولات جذرية في البنى الاقتصادية للدول من خلال مجموعة من الإجراءات أبرزها: تحرير الاقتصاد، وخفض النفقات العامة، وإعادة هيكلة القطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحرير التجارة الخارجية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، **للمزيد ينظر :**

Aswar Prasad: Economic Reforms and Structural Adjustment Policies: An Analytical Study of Their Developmental Impacts, (USA, Journal of Economic Development, Vol. 36, No. 4, 2008) p. 1085.

([50]) جوزيف ستيغليتز : العولمة وازماتها : نقد النموذج النيوليبرالي، ترجمة : محمود حسن(عمان:دار الاهلية للنشر 2020)، ص 142.

1986–1994[51]، لتظهر التحليلات النقدية أن برامج التكيف الهيكلي مثلت تحولاً جذرياً في النموذج التنموي المتبع في دول الجنوب، إذ استبدلت نماذج التنمية بقيادة الدولة– بنموذج مدفوع بقوى السوق على وفق رؤية النيوليبرالية التي تعتمد على (إجماع واشنطن) المذكور سابقاً في الفصل الاول[52]، وقد أفرزت هذه التحولات نمطاً تنمويا مشوهاً يتسم بعدة خصائص وكما يأتي :

1– تفكيك الدور الاجتماعي للدولة:

إذ تراجعت قدرة دول العالم النامية على توفير شبكات الأمان الاجتماعي في ظل تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، إذ أشارت الارقام والبيانات لمنظمة العمل الدولية إلى أن 68% من دول أمريكا اللاتينية شهدت انخفاضاً ملحوظاً بمتوسط 37% في الإنفاق على التعليم والصحة بين عامي 1980–2000 [53].

***2*– تقويض القدرات الإنتاجية الوطنية:**

أدى تحرير التجارة غير المتكافئ إلى تعريض الصناعات الناشئة في دول الجنوب لمنافسة غير متكافئة مع الشركات متعددة الجنسيات، ففي البرازيل مثلاً، تراجعت حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 33% تقريباً 1985 إلى مايقرب من 21% 2005 ، في ظل تدفق السلع المستوردة من الخارج [54].

3– تعميق التبعية الاقتصادية:

([51]) ها جون تشانغ : اعادة النظر في السياسات التنموية تحليل نقدي لنماذج التنمية في افريقيا، ترجمة : خالد الحسيني (القاهرة : دار الشروق للنشر 2021) ص 76.

([52]) جون ويليامسون: إجماع واشنطن:تقييم السياسات الاقتصادية النيوليبرالية بعد ثلاثة عقود ، ترجمة : عبد الله شحاته (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2019)،ص 63.

([53]) نقلاً عن :تيموثي مشيل ، السياسة الاقتصادية الدولية وتحولات النظام العالمي، ترجمة: شماء طه، (ابو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2022)، ص 115.

([54]) روبرت كوهين : التحولات الهيكلية في اقتصاديات أمريكا اللاتينية في ظل العولمة ، ترجمة : سمير كريم (القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة 2019)، ص 219.

تم ذلك عبر زيادة الاعتماد على القروض الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات استخراجية لا تحقق قيمة مضافة حقيقية للاقتصادات المحلية؛ إذ تشير بيانات البنك الدولي إلى أنَّ نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول منخفضة الدخل قد ارتفعت من 22.8% 1980، إلى ، 63.4% 2000 [55].

([55]) World Bank: Global Economic Prospects: Development Challenges in a Changing World, (Washington: World Bank Publications, 2022), p. 87.

4- **توسيع الفجوات الاجتماعية:** أسهمت سياسات التقشف وإلغاء الدعم العام في تعميق التفاوتات الطبقية للمجتمع ، وقد وثق تقرير منظمة أوكسفام الدولي لعام 2023، ارتفاع (معامل جيني)* بمتوسط 19% في الدول التي طبقت برامج التكيف الهيكلي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين [56].

كما وتجدر الإشارة إلى أنَّ الإخفاقات المتكررة لبرامج التكيف الهيكلي دفعت المؤسسات المالية الدولية إلى إعادة صياغة خطابها التنموي منذ أوأخر التسعينيات، متبنية مصطلحات مثل (الحكم الرشيد، و التنمية

(*) **معامل جيني:** معامل جيني : (Gini coefficient) يطلق عليه أيضاً مؤشر جيني أو نسبة جيني ، وتُعدّ أحد أبرز المؤشرات الإحصائية المعتمدة في الأدبيات الاقتصادية الراهنة لقياس التفاوت في توزيع الموارد الاقتصادية؛ طوره الإحصائي الإيطالي (كورادو جيني) عام 1912، وقد تحول منذ ذلك الحين إلى أداة تحليلية محورية في دراسات العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المستدامة على المستويين المحلي والدولي؛ يستند المعامل إلى الأساس الرياضي لـ (منحنى لورنز) ، الذي يجسد العلاقة بين النسب التراكمية للسكان والنسب التراكمية للدخل أو الثروة، تتمثل المنهجية الأساسية في حساب نسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط المساواة المثالي، لينتج مؤشراً رقمياً يتراوح بين الصفر (المساواة التامة) والواحد الصحيح (اللامساواة القصوى)، أما الآلية التحليلية والتفسير الإحصائي : كما ويتميز المعامل بالآلية التحليلية والتفسير الإحصائي ، إذ يعمل بمنهجية قياس دقيقة تتخذ قيماً ضمن نطاق (0,1)، أو بالصيغة المئوية (0%,100%) بمعنى:
-القيمة صفر: تعكس حالة مثالية من العدالة التوزيعية، إذ يحصل جميع أفراد المجتمع على حصص متساوية من الدخل أو الثروة.
-القيمة واحد: تشير إلى حالة قصوى من التركز الاقتصادي، إذ تتركز جميع الموارد الاقتصادية في يد فرد واحد، بينما يفتقر باقي أفراد المجتمع إلى أي نصيب منها.
إذ تتناسب قيمة المعامل طردياً مع مستوى التفاوت الاقتصادي؛ فكلما ارتفعت قيمته، دل ذلك على اتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاستفادة منها؛ و لتوضيح التطبيق العملي للمعامل في تحليل أنموذج مصغر، نفترض مجتمعاً بسيطاً يتألف من خمسة أفراد، تتوزع دخولهم الشهرية على النحو الآتي:
*الفرد الأول: 1000 دولار.
*الفرد الثاني: 1500 دولار.
*الفرد الثالث: 2000 دولار.
*الفرد الرابع: 3000 دولار.
*الفرد الخامس: 7500 دولار.
عند تطبيق المنهجية الإحصائية المتقدمة لحساب معامل جيني لهذا المجتمع، والتي تتضمن ترتيب السكان حسب دخلهم التراكمي ورسم منحنى لورنز، نحصل على قيمة تقريبية تبلغ (0.45)؛ إذ تشير هذه القيمة إلى وجود تفاوت متوسط المستوى في توزيع الدخل ضمن هذا المجتمع، وانخفاض القيمة باتجاه الصفر يعكس اقتراباً من العدالة التوزيعية، بينما ارتفاعها باتجاه الواحد يُشير إلى تعمّق الفجوات الاقتصادية داخل النسيج الاجتماعي.
مما تقدم نخلص إلى القول ان معامل جيني أداة تحليلية بالغة الأهمية في دراسة الفجوات الاقتصادية وتقييم السياسات التنموية، تزداد قيمته في سياق تحليل تأثير علاقات الهيمنة والتبعية على تنفيذ أجندات التنمية المستدامة في دول الجنوب العالمي، إذ يوفر مؤشراً إحصائياً دقيقاً لقياس مدى تأثير البنى الاقتصادية العالمية على تعميق التفاوتات الاجتماعية أو تقليصها ، **للمزيد ينظر :**
.Coyle, F.: Measuring Inequality (UK: Oxford University Press, 2021) p. 47-49

([56]) rnational: The Impact of Neoliberal Policies on Social Inequality in Developing Countries, (Geneva: Oxfam Publications, 2023), p. 43.

المستدامة)، لكن دون تغيير جوهري في المنطلقات الفكرية النيوليبرالية[57]، وفي هذا السياق، يرى بعض المحللين أنَّ أجندة التنمية المستدامة 2015 –2030 ،تمثل محاولة لإضفاء الشرعية على استمرار تبعية دول الجنوب للنظام الاقتصادي العالمي المهيمن، مع تجاهل الأسباب الهيكلية الحقيقية لتخلفها[58] ،إذ أثبتت تجارب دول شرق آسيا، كـ(الصين ، الهند ، ماليزيا، وكوريا الجنوبية)، التي اتبعت مسارات تنموية ذات خصوصية محلية بعيداً عن وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، نجاحاً ملحوظاً في تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة، ففي ماليزيا تمكن أنموذج التنمية القائم على دور قوي للدولة مع تحرير انتقائي للتجارة من رفع متوسط دخل الفرد بنسبة 214% تقريباً خلال الفترة 1990–2010، مع تخفيض نسبة الفقر من 17% إلى ما يقارب 4% [59]،أما في جمهورية الصين الشعبية، فتجسد تجربتها التنموية أنموذجا استثنائياً يحتذى به في تحدي الهيمنة النيو ليبرالية، وتبنت سياسات تنموية ذات خصوصية محلية تقوم على التخطيط المركزي المرن والتحرير التدريجي للأسواق مع احتفاظ الدولة بدور محوري في توجيه الاقتصاد ، إذ تظهر البيانات الإحصائية للبنك الدولي انخفاضاً دراماتيكياً في إعداد المواطنين الصينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (١.٩٠$)، كما وتراجعت الإعداد من نحو ٢٣٠مليون نسمة في عام ٢٠١٠ إلى ما يقارب ٤٦مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٧، بمعدل انخفاض تجاوز ٨٠٪ خلال فترة زمنية لا تتعدى سبع سنوات وكما موضح بالشكل رقم (12) المرفق أدناه :

(57) جيفري ساكس : نهاية الفقر الامكانيات الاقتصادية لعصرنا ، ترجمة : هناء فؤاد، رشا سامح ، تغريد حسوبة (القاهرة : مركز القاهرة لقياس التنمية ، ٢٠١٧)، ص37.

(58) توماس بيكيتي: رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة:وائل جمال وسلمى حسين (القاهرة : التنوير للنشر والتوزيع ،2016)، ص274.

(59) احمد محمود: نماذج التنمية البديلة دروس مستفادة من تجارب الدول الآسيوية (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2021)، ص157.

الشكل رقم (2) :الصينيون الذين يعيشون تحت خط الفقر للمدة بين عاميي (٢٠١٠-٢٠١٧).

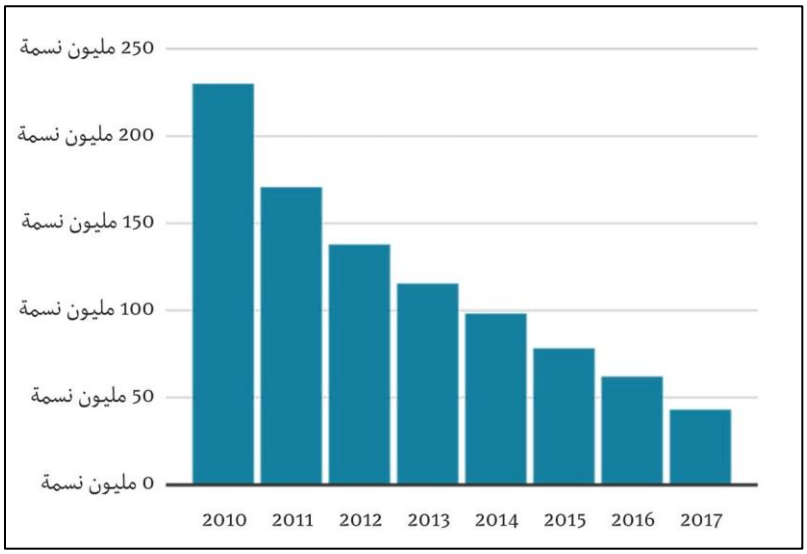

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

مؤسسة bbc بتصريف البنك الدولي على وفق الرابط الالكتروني:

https://www.bbc.com/arabic/world-49891360

هذا التحول الجذري في مكافحة الفقر المدقع يعكس فعالية الأنموذج التنموي الصيني القائم على مبدأ (الاشتراكية ذات الخصائص الصينية)، والذي رفض الانصياع لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، مثبتاً أنَّ التحرر من قيود التبعية الاقتصادية والتمسك بالسيادة الوطنية في صياغة السياسات التنموية يُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق نهضة اقتصادية مستدامة وشاملة؛ ولعل الإنجاز التاريخي الذي حققته الصين في انتشال مئات الملايين من براثن الفقر المدقع يجسد تحدياً صارخاً لأطروحات المؤسسات المالية العالمية التي تروج لفكرة مفادها (أنَّ الاندماج غير المشروط في منظومة الاقتصاد العالمي النيوليبرالي هو السبيل الوحيد للخروج من دائرة التخلف والفقر)[60].

([60]) ايليني مستكلم : المنظومة التنموية النيوليبرالية ؛الهيمنة والفاعلية المناهضة ، (فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيرزت، ٢٠٢٠)، ص ص ٧٣-٧٤.

وتأسيساً على ما تقدم نخلصُ إلى ان الشواهد التاريخية تظهر أنَّ سياسات التكيف الهيكلي ، مثلت حلقة متقدمة من حلقات الهيمنة على دول الجنوب، إذ استهدفت تفكيك نماذج التنمية الوطنية المستقلة لصالح أنموذج تنموي تابع يخدم مصالح الاقتصادات المهيمنة في النظام العالمي، وهو ما يتطلب إعادة التفكير في أنماط التنمية المستدامة التي تناسب وانساق وخصوصيات القيم لدول الجنوب وتعزز استقلالها الاقتصادي.

الخاتمة:

خلاصة الموضوع تكمن في أنَّ هذه الممارسات تؤسس ما يمكن وصفه بـ (الهيمنة الاقتصادية الجديدة)، التي تعمل على إعادة هيكلة وإنتاج المشهد الاقتصادي العالمي على وفق نمط يعزز هيمنة الشمال على البنى الاقتصادية والمؤسسية للجنوب، مما ينعكس على الخيارات التنموية المتاحة أمام مجتمعات الجنوب.

المقترحات:

بعد استكمال هذا المسار البحثي، تخلص الدراسة في مطافها الأخير إلى مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تكون بمثابة منارة إرشادية متواضعة لدول الجنوب العالمي التي تكابد تأثيرات التبعية الهيكلية للشمال؛ هذه التبعية التي تقوض مساعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) ، و تعيق وتعرقل انتقالها السياسي صوب الديمقراطية الناجزة والفاعلة كالآتي:

1. انشاء وتطوير أطر مؤسسية فعالة للتكامل الاقتصادي الجنوبي، تتجاوز اتفاقيات التجارة التقليدية لتشمل التكامل التقني الصناعي والتكنولوجي الرقمي والبنية التحتية.
2. إنشاء منصات لتبادل الخبرات والممارسات الناجحة في إعمال أهداف التنمية المستدامة بين دول الجنوب.
3. العمل على تنويع الهياكل الاقتصادية والتحول من الاعتماد على تصدير المواد الأولية إلى بناء قطاعات إنتاجية وخدمية ذات قيمة مضافة عالية.
4. تطوير سياسات صناعية إستراتيجية تستهدف بناء قدرات تكنولوجية رقمية محلية في القطاعات.

5. الحيوية للتنمية المستدامة، كـ (الطاقة المتجددة، الزراعة المستدامة، والتصنيع الأخضر).
6. تعزيز الشمول المالي وتطوير أنظمة التمويل المحلية المبتكرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي تتبنى نماذج أعمال تنموية مستدامة.

المصادر:

المصادر العربية:

- احمد محمود: نماذج التنمية البديلة دروس مستفادة من تجارب الدول الآسيوية (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2021).
- ايليني مستكلم : المنظومة التنموية النيوليبرالية ؛الهيمنة والفاعلية المناهضة ، (فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيرزت، ٢٠٢٠).
- توماس بيكيتي: رأس المال في القرن الحادي والعشرين، ترجمة:وائل جمال وسلمى حسين (القاهرة : التنوير للنشر والتوزيع ،2016).
- تيموثي مشيل ، السياسة الاقتصادية الدولية وتحولات النظام العالمي، ترجمة: شماء طه، (ابو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2022).
- جوزيف ستيغليتز : العولمة وازماتها : نقد النموذج النيوليبرالي، ترجمة : محمود حسن(عمان:دار الاهلية للنشر 2020).

- جون ويليامسون: إجماع واشنطن:تقييم السياسات الاقتصادية النيوليبرالية بعد ثلاثة عقود ، ترجمة : عبد الله شحاته (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب 2019).
- جيفري ساكس : نهاية الفقر الامكانيات الاقتصادية لعصرنا ، ترجمة : هناء فؤاد، رشا سامح ، تغريد حسوبة (القاهرة : مركز القاهرة لقياس التنمية ، ٢٠١٧).
- روبرت كوهين : التحولات الهيكلية في اقتصاديات أمريكا اللاتينية في ظل العولمة ، ترجمة : سمير كريم (القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة 2019).
- ساموبل مبيكي ، وجوانا سيلفا : تحرير القطاع الزراعي وتداعياته على الامن الغذائي في موزمبيق ، (الرباط : المعهد العربي للدراسات الافريقية ، سلسلة دراسات التنمية في افريقيا ، المجلد 7، 2023).
- كارلوس راميريز، وماريا سانتوس : الاصلاحات الهيكلية وتأثيرها على التنمية المستدامة ، تجربة الإكوادور (2000–2020)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، المجلة العربية السياسية ، المجلد 2،العدد 15، 2022).
- مارتين كورتيس وليونيل جروندين : سياسات التكيف الهيكلي واثرها الاقتصادي الاجتماعي، دراسة حالة الارجنتين (1983–2001)، (القاهرة : المركز العربي للدراسات الاقتصادية ، مجلة الدراسات الاقتصادية الدولية ، المجلد 3 العدد 24، 2020).
- مايح شبيب الشمري، و حسن كريم حمزة : التمويل الدولي ، أسس نظرية وأساليب تحليلية، ط1(النجف الاشرف : دار الضياء للنشر والتوزيع ، 2015).

- محمد الحلواني : فخوخ الديون وتحديات التنمية المستدامة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2022).
- مصطفى سمير العمري : انهيار العملة وتدهور الخدمات الاجتماعية ، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة الديون في زامبيا، (السعودية : جامعة القصيم ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 1، العدد 12، 2024).
- المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية : التقرير السنوي حول التنمية المستدامة في الدول العربية ، (القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الاقتصادية ، 2024).
- ها جون تشانغ : اعادة النظر في السياسات التنموية تحليل نقدي لنماذج التنمية في افريقيا، ترجمة : خالد الحسيني (القاهرة : دار الشروق للنشر 2021) .
- هناء الطائي، مهند عزيز الشلال : قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي لدول مختارة للمدة (1990 – 2011) (الكويت: مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد 1العدد17 ، 2015).

المصادر الأجنبية:

- Aswar Prasad: Economic Reforms and Structural Adjustment Policies: An Analytical Study of Their Developmental Impacts, (USA, Journal of Economic Development, Vol. 36, No. 4, 2008).
- Bryant, Ralph C. Management Shares in the International Monetary Fund: Principles, Guidelines, and Current Status. (Washington: Brookings Institution, 2010).
- Coyle, F.: Measuring Inequality (UK: Oxford University Press, 2021).

- International Monetary Fund: Lebanon Fiscal Analysis Report, Public Debt Challenges and Prospects for Economic Recovery (Washington: IMF Publications, 2023).
- Odjenli, T.: National Sovereignty in Financial Globalization (London: Oxford University Press, 2023).
- ohnson et al., The General Expansion of the Economies of the Global South, (Washington, DC: IMF Publications, 2024).
- rnational: The Impact of Neoliberal Policies on Social Inequality in Developing Countries, (Geneva: Oxfam Publications, 2023).
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): The Challenges of Global Debt, (Geneva: United Nations Publications 2023).
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): The Challenges of Global Debt, (Geneva: United Nations Publications 2023) p,p 76-95.
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): The Challenges of Global Debt, (Geneva: United Nations Publications 2023)
- World Bank: Global Debt Report, The Challenges of Fiscal Sustainability in a Diverse World (Washington: World Bank Publications, 2023).
- World Bank: Global Economic Prospects: Development Challenges in a Changing World, (Washington: World Bank Publications, 2022).

مصادر الانترنت:

- مؤسسة bbc بتصريف البنك الدولي على وفق الرابط الالكتروني:
https://www.bbc.com/arabic/world-49891360
- الصفحة الرسمية لصندوق النقد الدولي على وفق الرابط :
https://search.app/oKGp6czSAR41z3b37

الهوية الدينية خصائص وتحديات في عصر العولمة وتمكين إعادة بنائها

الباحث جلال المولى (الدنمارك)

المقدمة:

يعيش الانسان في عصرنا الحالي تغيرات سريعة تؤثر في حياته اليومية وفي طريقة تفكيره. ولم تعد التغيرات مقتصرة على الاقتصاد أو السياسة وحسب، بل طالت القيم وأنماط العيش. إذ نلحظ في عصرنا الراهن وسائل التواصل الاجتماعي تلقي المعلومات بغزارة وهذا ما يجعل الإنسان يشعر أحيانا بالإرباك أو تشتت في فهم الواقع. وفي هذا السياق، تواجه الهوية الدينية صعوباتٍ عديدةٍ إذ لم تعد مجرد تقليد أو انتماء اجتماعي، بل أصبحت بحاجة إلى حماية وفهم كي تظل ثابتة في ظل التغيرات المتسارعة. وهذا ما يحتّم على المؤسسات الدينية إدراك هذه التحديات كي تتمكن من الحفاظ على دورها في حياة الأفراد والمجتمعات. ان بحثنا هذا يتناول الهوية الدينية بشكل عام ويبحث في الطريقة التي يمكن بها الحفاظ عليها قبال التحديات المعاصرة، واستكشافها في ظل التحديات الحالية الناتجة عن موجات الغزو الثقافي المعاصر المتمثلة بوسائل التواصل الاجتماعي، التي تسعى إلى التأثير على البنية النفسية والقيمية للمجتمعات بصورة عامة فضلًا عن الاستهداف الاولي للهوية الدينية، فالعصف الثقافي المعاصر، والذي يُعتبر أداة استعمارية ناعمة يهدف إلى تشكيل وعي الافراد في كل المجتمعات من خلال الإعلام والتعليم والفن والعولمة، بهدف إبعاده عن دينه وهويته وتاريخه وفق صيغ العولمة والتي تهدف الى إعادة تشكيل المجتمعات وفق منهج مبرمج ومُعد مسبقًا. ومن أهم التحديات التي تواجه الهوية، هي الاغتراب الثقافي، والاندهاش بالنموذج الغربي، ومن ثمّ محاولة زرع مفاهيم دينية جديدة لتشويه صورة الاديان بشكل متعمد.

Religious Identity: Characteristics and Challenges in the Age of Globalization and Enabling Its Reconstruction

Researcher Jalal Al-Mawla (Denmark)

Abstract:

Today, humanity is experiencing rapid changes that impact our daily lives and way of thinking. These changes are no longer limited to the economy or politics, but have also extended to values and lifestyles. In our current era, we notice that social media provides an abundance of information, which sometimes leaves people feeling confused or disoriented in their understanding of reality. In this context, religious identity faces numerous challenges, as it is no longer merely a tradition or social affiliation; it needs to be protected and understood to remain stable in the face of rapid changes. This makes it imperative for religious institutions to recognize these challenges so that they can maintain their role in the lives of individuals and communities. This research addresses religious identity in general, examining how it can be preserved in the face of contemporary challenges. It explores this issue in light of the current challenges resulting from the waves of contemporary cultural invasion represented by social media, which seek to influence the psychological and value structures of societies in general, in addition to the primary targeting of religious identity. The contemporary cultural assault, considered a soft colonial tool,

aims to shape the awareness of individuals in all societies through media, education, art, and globalization, with the goal of distancing them from their religion, identity, and history, in accordance with globalization formulas that aim to reshape societies according to a pre-planned and programmed approach. Among the most important challenges facing identity are cultural alienation and fascination with the Western model, followed by attempts to implant new religious concepts to deliberately distort the image of religions.

مشكلة البحث:

ان ما يشهده العالم المعاصر من سيل متسارع من التحولات، لم تقتصر على الاقتصاد والسياسة، بل امتدت إلى أنماط العيش، والقيم، ومصادر التلقي، والتأثير. وقد جعلت هذه التحولات الهوية الدينية في موقع مستهدف وضعيف، عُرضة للتفكك أو لإعادة التشكل وفق معطيات خارجية تُفرض عبر النفوذ الإعلامي والثقافة السائدة لا من خلال البحث والتدقيق في المصادر، بل أصبح لكل فرد منبراً اعلامياً غير منضبط لا حدود له من خلال اثير شبكات التواصل الاجتماعي. ومع سيادة ثقافة الصورة ومقاطع فيديو والفردانية في الفكر باتت المرجعيات التقليدية بما فيها الدينية تعاني من تراجع ملحوظ في قدرتها على ضبط وعي الأجيال الجديدة وهو ما يثير إشكالاً جوهرياً حول مستقبل الهوية الدينية. من هنا لابد من وضع هذه الإشكالية موضع بحث بإيجاد الحلول الخاصة للمحافظة على صورة الهوية الدينية من الانجرار نحو هاوية العولمة.

أهمية البحث:

1- 1 . الحاجة لمثل هذه الدراسات باعتبار ان الهوية الدينية لها دور في تشكيل شخصية الانسان في المجتمع يضاف الى دورها الديني الذي لابد من الاطلاع عليه والتعريف به.

2- المساهمة في رصد السلوكيات الغريبة من خلال فرض مفاهيم العولمة على الثقافة الاسلامية وكيفية مواجهتها ووضع الحلول الناجحة لمواجهتها.

3- المساهمة في ترصين المجتمع من مفاهيم وثقافات دخيلة على الفكر الاسلامي ووضع برامج لتحصين الأجيال إزاء هذه الظواهر وعدم التأثر بها.

4- إن إبراز الهوية الدينية كإطار يمنح المعنى، ويواجه تغيرات العصر الحديث، يمثل ضرورة فكرية ووجودية لا مجرد خيار ثقافي ووضع محددات للحفاظ على الهوية الدينية وفق اطار قيم المجتمع.

5- اعداد برامج تثقيفية وتوعية. من تحليل المفهوم والحفاظ على الهوية الدينية لا يتم عبر ردود الفعل. بل من خلال توعية ثقافية للمجتمع للتعريف عن افات الأفكار المنحرفة بين الشباب.

أهداف البحث:

تتحدد دوافع هذه الدراسة في جملة من العوامل هي.

1. ابراز تقديم الهوية الدينية كإجابة عقلانية وواقعية وفق منظار اجتماعي حديث، بعيداً عن الانغلاق أو الاستسلام لهيمنة ثقافة بلا ضوابط.
2. التعرف الى الدور التربوي لوسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على الوعي الديني واعادة تشكيل الوعي الجمعي بعيداً عن المرجعيات التقليدية. وضعف حضور المؤسسة الدينية في ميدان التوجيه.
3. الحاجة إلى فهم كيف يمكن للهوية الدينية أن تحافظ على حضورها في بيئة سائلة ومفتوحة، لا تستجيب للأنماط التقليدية من الخطاب؟ وما التصور المقترح لتطوير وتعزيز الدور التربوي في مواجهة العولمة لإعادة أنماط السلوك الثقافي وتشكيل هوية الدين؟

منهج البحث:

استخدم الباحث منهج الوصف التحليلي، لأهميته وملاءمته لمثل هذا النوع من الدراسات.

مصطلحات الدراسة:

الهوية معناها: تعريف الإنسان نفسه فكرًا وثقافة وأسلوب حياة. أو هي مجموعة الأوصاف والسلوكيات التي تميز الشخص عن غيره.

العولمة: تعني العولمة جعل الشيء عالميًا.

وهي عملية زيادة الترابط والتكامل في العالم عبر الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، مما يجعل العالم أقرب إلى قرية صغيرة تتجاوز فيها المعلومات والسلع ورؤوس الأموال والأفكار الحدود الوطنية بسهولة. تتضمن هذه العملية تبادلات متزايدة للسلع والخدمات والاستثمارات، وتدفقاً للمعلومات والأفكار، وتأثيراً متبادلاً بين الثقافات.

محاور البحث:

جاءت الإجابة عن أسئلة الدراسة في المحاور التالية:

المحور الأول : ابراز تقديم الهوية الدينية كإجابة عقلانية وواقعية وفق منظار اجتماعي حديث، بعيداً عن الانغلاق أو الاستسلام لهيمنة ثقافة بلا ضوابط.

الهوية الدينية ومصادرها.

تعتبر الهوية في منظور التعريفات بمجملها هي مجمل السمات التي تميز شيئا عن غيره، أو شخصا عن آخر، أو مجموعة عن غيرها، كلّ منها يحمل عدة عناصر في هويته، وعناصر الهوية هي شيء متحرك ديناميكي

يمكن أن يبرز أحدها أو بعضها في مرحلة معينة، وبعضها الآخر في مرحلة أخرى ولنلقي الضوء على بعض من هذه التعريفات التي اخذت سبر اغوار الهوية ومنها:

تعريف الهوية الدينية: تعرف على أنها الطريقة التي يفكر بها شخص أو مجموعة من الأشخاص في أنفسهم على أنهم ينتمون إلى دين معين و/أو طائفة دينية ويمثلونها.

وهي انتماء ديني معين يتشكل من خلال الاعتقاد به وتطبيق تشريعه بحيث يعبر الانسان عنها فكرا و سلوكيا وهنا لابد من التمييز بين الهوية الدينية التي ترتكز على الافعال الظاهرية للفرد والمجتمع التي فُرضت بتأثير البيئة المحيطة بما ينسجم مع التشريع وبين منظومة ايمانية تستمد معناها من الوحي الإلهي مُعتقدةً بها قلبًا وعقلًا لترسم للإنسان غايته في الحياة. وقد تطرق السيد محمد باقر الصدر حيث قال : ان الدين ليس شكلاً اجتماعيًا نمارسه، بل وعياً غائياً يُحدِد علاقتنا بالكون والحياة. (محمد باقر الصدر. المدرسة الاسلامية ج1 ص93)

وقد ذكر لنا الله عزّ وجلّ منهجًا متكاملًا يرشدنا فيه باتباع ملة التوحيد متمثلة بنهج نبي الله ابراهيم عليه السلام الذي وصل به الى التسليم المطلق لفاطر السماوات والارض.

﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾(البقرة: 130)

وهنا نفهم الملة كمصطلح جامع للعقيدة والمنهج الذي وصل اليه ابراهيم (ع) اما الهوية الدينية في البحث المعاصر هي التعبير عن الانتماء الى هذه الملة في حياة الفرد والمجتمع. فلو حققنا بدقة حول مفهوم الملة والهوية لوجنا بينهما جسراً يمكننا من القول بان الهوية الدينية تستمد جوهرها ومعاييرها من الملة فالتخلي عن الملة سفهٌ والسفهُ لغةً هو نقص في العقل والرشد وهو ضد الحكمة.

اي ان الملة تمثل الاصل العقدي والتشريعي الذي جاء به الوحي بينما الهوية الدينية تمثل وعي الانسان بهذا الاصل وانعكاسه في حياته الفردية والاجتماعية ولهذا يمكن القول ان العلاقة بينهما ليست تطابقاً كاملاً بل هي تقاطع من جهة، فقد تبقى الملة قائمة حتى وان ضعف حضور الهوية عند الناس كما قد توجد هوية دينية

تحمل مظاهر اجتماعية و ثقافية من دون ان ترتبط بجوهر الملة، امّا اكتمال الصورة فيتحقق حين تتجسد الهوية بصدق في الملة وتستمد منها معناها .

انواع الهوية.

تقسم الهوية على مجموعة من الأنواع ويساهم كل نوع منها في الإشارة الى مصطلح او فكرة معينة حول شيء ما.

ومن اهم أنواع الهوية هي:

1. **الهوية الوطنية:** وهي الهوية التي تستخدم للإشارة الى وطن الفرد.
2. **الهوية الثقافية:** وهي التي ترتبط بمفهوم الثقافة التي تتميز بها الهوية الثقافية بنقلها لطبيعة اللغة بصفتها من العوامل الرئيسية في بناء ثقافة الافراد.
3. **الهوية العمرية:** وهي التي تساهم في تصنيف الأفراد وفقا لمرحلة عمرية وتقسم الى الطفولة والشباب والرجولة والكهولة. **(الجبوري محمد 2021)**

ماهي مصادر الهوية الدينية:

أ. **الوحي:**

يعد الوحي المصدر الاساس لهوية المؤمن وهي الوسيلة التي يربط بها الله الانسان بمقاصده و شرعه. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (4) عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ(5) سورة النجم.

وهنا الوحي لا يقدم تعليمات تشريعية فقط بل ينتج مفهوماً كونياً كاملاً واسئلةً جوهريةً تصب في جانب بناء الهوية الدينية.

ومنها من هو الانسان ؟ لماذا خُلق؟ الى اين يمضي؟

ب .الرسل والانبياء:

الرسل هم التجسيد العملي للوحي ومهمتهم ليس التبليغ الحرفي فقط بل التطبيق المثالي للهوية الايمانية في الواقع البشري ,لان الله اختارهم واصطفاهم من خلقه لما فيهم من قدرة و عزيمة على حمل رسالة الوحي و تطبيقها دون اي تقصير او ملل .

(ان الله اصطفى ادم ونوحاً وءال ابراهيم وءال عمران على العالمين (33) ال عمران

ت.الائمة و العلماء الربانين :

في امتداد الوحي بعد الرسل والانبياء تأتي وظيفة الائمة العلماء باعتبارهم ورثة الانبياء كما ورد في القرآن الكريم ﴿**إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**﴾ **[الرعد: 7]**. النبي(ص) منذر، ولكل قوم هادٍ بعده، وهم الأئمة الهداة الذين يرثون دوره في الهداية. وبعد غياب الامام الثاني عشر (عجّل اللهُ فرجه الشريف) لم يترك الأمة دون إمام ترتكز عليه في كل شاردة وواردة في أمور دينهم ودنياهم لذا بات من الضروري ان يبرز العالم علمه حاملًا راية الهداية والإرشاد متكئًا على ما فهمه من كتاب الله (عزّ وجلّ) وسنة نبيه وسيرة الأئمة الهداة فالعالم وريث نبي وهذا ما نصّ عليه حديث الامام الصادق (ع) عن جده رسول اله (ص) **(ان العلماء ورثة الانبياء)ا (لكافي ، ج 1 كتاب فضل العلم)**

أسباب تفكك الهوية الدينية:

بما ان المؤسسات الدينية هي الامتداد العملي لاستمرار رسالة الوحي كما ذكرت في المقدمة ان العلماء ورثة الانبياء فمن الواجب عليهم الّا يكتفوا بالرد على السؤال فقط بل عليهم ان يلتفتوا لكل صغيرة وكبيرة في حياة المجتمعات ويكونوا صدًا منيعًا بثقافة شمولية من غير غفلة عمّا يدور ويحدث من احداث بشكل عام لاسيما الدينية منها وبخلافه سيبدو جليًا التقصير وهذا التقصير يجعل الأفراد ينفرون تدريجيًا من المؤسسة التي لا تعكس روح الدين وتكليف الوحي بل تعكس انتماءات ضيقة فتذوب الهوية الدينية في بحر من التقصير

والانقسامات. والقرآن يوصي بالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة (ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) **[النحل: 125]**

فاين الحكمة والموعظة على ارض الواقع ونحن لا نرى اليوم الا التكفير واقصاء بعضنا البعض. فان هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تفكيك الهوية الدينية نستعرض أهمها وهي:

العوامل الداخلية:

1.المؤسسات الدينية:

ان المؤسسات الدينية، رغم دورها المحوري، قد تساهم في تفكك الهوية عندما يعتمد خطابها على أساليب تقليدية جامدة لا تستجيب لمتطلبات العصر، لأنها تستخدم نفس الأسلوب والادوات التي لا تصلح في هذا العصر فتفقد بذلك قدرتها على التواصل مع الفئات الشبابية، أو حينما يسود فيها الخطاب الطائفي والجهوي، ما يُضعف الوحدة ويشتت الانتماء.

وقد لفت السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر (قدس) الانتباه إلى هذا التحول المؤلم في مقدمة مقاله الطائفية في نظر الإسلام إذ أشار إلى أن من يدعو إلى الوحدة يُنظَر إليه شاذ او منبوذ داخل طائفته وهذه إشارة قوية إلى أن المؤسسات لم تعد تسمع لصوت الرسالة بل صارت ساحة للصراع الداخلي وما زاد الأمر خطورة هو نزوع تلك المؤسسات إلى تحجيم دورها الرسالي في التبليغ. كما ذكر السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر في خطبة الجمعة 45 . (اصبح دور المؤسسة الدينية هو مجرد الجواب على الأسئلة من دون ممارسة دور فعال في ايصال الهداية الى الفرد والمجتمع و المبادرة في احياء الحق في نفوس الناس لان الوحي يكلف بالدعوة و القاء الحجة على الفرد والمجتمع كما كان دور الرسل في التبليغ)

الفرد:.2

الفرد الذي لا يسعى لتطوير معرفته الدينية ويتقاعس عن استثمار وقته في تعلّم الدين الحق

يكون عرضة للتشتت مع غياب القدوة الصالحة تنحرف البوصلة ويتأثر بالأنماط السلوكية الهابطة المنتشرة في وسائل الإعلام , إن ما نشهده اليوم من ارتباك في المواقف الدينية عند كثير من الشباب والخلط بين الحرية والانفلات وبين الانفتاح والمسخ , إنما يعكس هشاشة هذه المناعة الفكرية التي كانت يجب أن تتغذى من الوحي والعقل لا من العاطفة وحدها أو التقليد اللاواعي .

العوامل الخارجية:

1.وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام:

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تساهم بشكل واسع و ملحوظ لانتشار المحتوى الهابط في الاخلاق والمضامين و يغري الإنسان بما يثير رغباته الدنيوية العبثية ويبعده عن الثوابت الدينية. ومع غياب القراءة الحقيقية عند غالبية الناس يجعلهم يستقبلون هذه التأثيرات السلبية دون وعي. وقد أشار القرآن إلى هذا النوع من التزيين الثقافي الناعم (زُيِّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ) الأنفال 48 و(وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ)الأعراف: 176

(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ) [لقمان: 6].

2.غياب القدوة:

من أبرز الأخطاء التي ساهمت في تراجع الهوية الدينية، هو أن المؤسسات المعنية بصناعة القدوة والداعية جعلت معيار الانتماء والولاء شرطاً مقدما على معيار الكفاءة فأصبحت الأولوية لمن لا يخالف المؤسسة حتى وإن كان محدود القدرة أو عاجزا عن مواجهة التحديات الفكرية والاجتماعية المحيطة. إن هذا النمط من التسويق للأشخاص أنتج دعاة نمطيين يعيدون إنتاج الخطاب نفسه من دون روح أو وعي ما جعل الهوية مكشوفة أمام الرياح القادمة من الخارج. ان الهوية بحاجة إلى قدوة حية تمتلك فهماً عميقا وجرأة في التجديد وضخ المفاهيم لا إلى رموز وظيفية همّها الحفاظ على موقعها داخل المؤسسة. لذلك فإن النهوض بالهوية يبدأ عند التخلي عن شرط الولاء المؤسسي في تصدير الدعاة واستبداله بشرط الأهلية الفكرية والتأثير الحقيقي في الناس، فبهذا يمكن إعادة تقديم الدين بصورة تلهم الفرد وتمكنه من التمسك بهويته لا الهروب منها فغياب

النماذج الصالحة في المجتمع يترك فراغا يمليه الراقص والمطرب والهزيل المضحك الذين أصبحوا يؤثرون سلباً في العقول والنفوس وهذا مما يساهم في تفكك الهوية الدينية.

المحور الثاني:

التعرف الى الدور التربوي لوسائل التواصل الاجتماعي في التأثير على الوعي الديني الحديثة وإعادة تشكيل الوعي الجمعي بعيداً عن المرجعيات التقليدية. وضعف حضور المؤسسة الدينية في ميدان التوجيه سبل علاج تفكك الهوية الدينية.

تلعب وسائل التواصل الاجتماعي أدوارا بالغة الأهمية في البنى والهياكل الحضارية والثقافية للمجتمعات كافة وبالأخص العربية بصورة غير مسبوقة، كما أن التطورات في هذا الحقل تتسارع بمستوى التطور التكنولوجي ذاته الذي يعيشه العالم، ومثل هذه الموضوعات أصبحت تفرض نفسها على المختصين في العلوم الاجتماعية لدراستها واستنباط أطرها الفكرية والعملية في محاولة لفهم التطورات المتسارعة، ويعد المجال الديني من أبرز المجالات التي تستحوذ على اهتمام الباحثين والمبحوثين في عالمنا العربي، كما يلعب الإنترنت أدوارا جديدة في هذا الأمر، وبات هذا المجال يفرض نفسه بصورة عاجلة للبحث والدراسة. وفي هذا السياق تتعدد المفاهيم وتتنوع ما بين المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي والمرتبطة بالحقل الديني وتشكل هذه المفاهيم البنية الأساسية / التحتية لمواقع التواصل الاجتماعي وموضوع الإنترنت بشكل عام ,وقد شهدت الأديان منذ بزوغها صراعاتٍ وتحدّياتٍ في كلّ العصور وتتوجّه هذه الصراعاتُ والتحدّياتُ إلى كافّة أفراده وفي ظلّ ما نشهده من غزوٍ غربيٍّ، سواءٌ معلنًا كان أم خفيًّا، يستهدف الدين او الأديان بصورة عامة فهنا لابد من معرفة اهم هذه التحديات في عصرنا الراهن والذي تتمثل بوسائل التواصل الاجتماعي والغزو التكنولوجي المخفيّ والمعلن، سواءٌ من منتجات، أو مقاطع أو أشخاص أو عبارات، ان هذه التحدّيات المعاصرة التي تواجه الافراد –من وجهة نظر المهتمين هي وسائل التواصل الاجتماعي، حيث كلُّ نافعٍ وضارٍّ يصل إلى مستخدمها ويبدأ التأثّر بها وبمحتواها. فلابد من اخذ السبل الكفيلة بمواجهة هذه التكنلوجيا وإيجاد الحلول الكفيلة لذلك ومنه:

1.حلول المؤسسات الدينية:

أ.تطوير الخطاب الديني:

ينبغي للمؤسسات الدينية أن تجدد خطاباتها بحيث تواكب لغة العصر، وتعالج قضايا الشباب وهمومهم بصدق وشفافية، مع الابتعاد عن الطائفية والجهوية التي تؤدي إلى التمزق المجتمعي.

ب.اختيار القدوات:

لابد من ترشيح ونشر نماذج القدوة الصالحة الحية التي تمارس الدين في واقعها فتكون مثلا يُحتذى به لتملأ فراغ النماذج الهابطة في المجتمع.

ت.استخدام التكنولوجيا بوعي:

الاستثمار في المنصات الرقمية لنشر الوعي الصحيح والرسائل البناءة وتحجيم المحتوى الهابط لأن المعركة في هذا العصر ليست في المساجد فحسب، بل في كل مكان يصل إليه الناس.

2.دور الفرد في استعادة الهوية:

***طلب العلم والاجتهاد في الدين:**

على الفرد أن يتحمل مسؤولية التعلم والبحث عن المعرفة الدينية من مصادرها الصحيحة، حتى يتثبت ويكون قادراً على مواجهة الإغراءات الخارجية.

(وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا) {طه:114 }

هذه الاية تحمل رسالة عميقة: أن الانسان مهما بلغ من المعرفة يظل في حاجة إلى الزيادة، حتى النبي (ص) الذي اوتي الوحي امره الله عز وجل بطلب المزيد وكأنها دعوة مفتوحة لكل مؤمن ألّا يقف عند حد، فالعلم هو الطريق الدائم إلى الكمال.

ولفظ رب هنا اختير بدقة لأنه يدل على التربية والتدرج في الإنشاء من حال إلى حال حتى الاكتمال، مما ينسجم مع طبيعة العلم الذي لا ينال دفعة واحدة، بل يترقى فيه الإنسان تحت عناية الله (المصدر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دار القلم/الدار الشامية، ط1، 1412هـ، ج1، ص336).

أما قوله زدني، فهو لا يقتصر على تراكم المعلومات بل يشير إلى ارتقاء الوجود نفسه بالعلم، اذ يصبح العلم وسيلة للانتقال من معرفة سطحية إلى بصيرة عميقة تغير سلوك الإنسان وموقعه من العالم.

وكلمة علمًا, جاءت نكرة لتفتح الباب واسعاً أمام كل صنوف العلم النافع، فلا تنحصر في جانب دون آخر. فالتنكير في البلاغة من أساليبه أن يفيد التعظيم أو التكثير، وكلاهما يتناسب هنا مع العلم الذي لا يحد بحد (المصدر: أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، مؤسسة هنداوي، ص121، 151–152).

وتزداد دلالة الآية وضوحا عندما نعلم أنها الموضع الوحيد في القران الذي أمر فيه النبي(ص) بطلب الزيادة، وكانت الزيادة في العلم دون غيره وهو ما يبرز مكانة العلم باعتباره أصل كل كمال.

هذه الآية تمثل نموذجا فريدا للعلاقة بين الإنسان والعلم حيث تجمع بين الجانب الروحي والجانب العملي في طلب المعرفة فهي ليست مجرد دعاء بل موقف حياة يعلمنا التواضع أمام حدود العقل البشري والاعتراف بأن كل علم حقيقي مصدره الله وحده.

و تحث على الاستمرارية في طلب العلم فلا يكتفي الإنسان بما تعلمه بل يسعى دائما لتوسيع مداركه ومعارفه فالعلم ليس هدفا لحفظ المعلومات فقط بل وسيلةً لفهم الحياة والارتقاء بالقيم الإنسانية ليصبح التعلم نشاطاً متواصلاً يربط بين العقل والقلب و بين الفكر والروح فليعلم الإنسان أن جهوده وحدها لا تكفي وأن النور الحقيقي للمعرفة يأتي من الله الذي يفتح الفهم ويفتح الافاق.

***اختيار القدوة والتأسي بهم:**

يجب على الفرد أن يبحث عن القدوة التي تعينه على الثبات ويتخذها مثلا يقتدي به في السلوك والقيم بعيدا عن أنماط الاستهلاك الثقافي الفارغ.

***الوعي بالاستهلاك الثقافي:**

يجب أن يتحول الإنسان من مستهلك سلبي إلى معطاء فاعل يختار بعناية ما يستهلكه فكريا وروحيا وينشر الخير والمعرفة بين الآخرين.

حين نتأمل في صور الاستهلاك الثقافي نجد أن بعض الأفراد يقفون عند حدود التلقي السلبي فالقراءة عندهم ليست سوى ملء للفراغ بما يتاح من كتب أو مقالات، في حين أن القارئ الواعي يختار مادته بعناية ثم يحولها إلى معرفة حية يشارك بها من حوله. وكذلك في متابعة الإعلام، قد ينقل المستهلك السلبي ما يسمعه من أخبار دون تمحيص فيغدو مروجاً للإشاعة، بينما المثقف المعطاء يفرز مصادره ويقدم المعلومة بعد تهذيبها وإعادة صياغتها بما يضيف الطمأنينة والفائدة.

وينسحب الأمر على التقنية الحديثة، فالبعض يستنزف ساعات طويلة في تتبع الترفيه العابر، أما من يعي قيمة وقته فيستثمره في تعلم مهارة نافعة أو في تعليم غيره ما تحصّله من خبرة. ولا نغفل عن المجالس الاجتماعية، ففيها يظهر الفرق واضحاً بين من يكتفي بالاستماع والانسياق، وبين من يغدو مشاركاً بفكرة أو تجربة تبني الحوار وتغنيه. وعلى الصعيد الروحي فان مجرد الاستماع إلى المواعظ دون تفعيلها يرسخ حالة الاستهلاك السلبي، بينما يكون الارتقاء حين تتحول الموعظة إلى سلوك عملي يثمر أثراً طيباً في حياة الفرد ومحيطه.

***التكامل بين المؤسسات والفرد:**

التكامل بين المؤسسات والفرد هو مفتاح النجاح في مواجهة تفكك الهوية فالمؤسسات تقدم الأرضية المناسبة من علم وأخلاق والفرد يبذل جهده بالمعرفة والعمل.

(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) { الزمر 9}

تأتي هذه الآية لتظهر الفرق الجوهري بين من يملك وعيا ومعرفة وبين من يعيش في دائرة الجهل فهي لا تقارن بين أشخاص في الدرجة أو المنصب، بل تقارن بين حالين داخلين حالة من يعي حقيقة الأشياء ويفهمها ويعمل على ضوئها وحالة من يفتقد هذا النور الداخلي وهذا يجعل العلم في القرآن ليس مجرد تراكم معلومات، بل حالة من البصيرة تنعكس على الموقف والعمل والسلوك. وفي هذه الصيغة الاستفهامية يتبين أن المعنى المقصود بالنفي أي لا يمكن البتة أن يستوي العالم وغير العالم لأن العلم يضع الإنسان على طريق الهداية ويهبه القدرة على إدراك الغاية من الوجود ويقوده إلى العمل الذي له قيمة ومعنى بينما يظل الجاهل يتحرك بلا رؤية واضحة وربما يأخذ بالأسباب لكنه لا يدرك مقصدها الحقيقي ولا يربطها بنظام أخلاقي أو روحي. ان هذه الآية تحمل رسالة ضمنية تشجع الإنسان على أن يرفع نفسه من مستوى الجهل إلى مستوى المعرفة لأن العلم في منظومة القران هو طريق الإصلاح والهداية والتقوى وبه يتميز أهل الإيمان حيث يصبح العلم سببا للعمل الصالح وينقل الإنسان من العبث والعشوائية إلى الوعي والمسؤولية فليس متساويا من يعمل وهو يعرف ويقصد ومن يعمل على غير بصيرة.

ومن جانب اخر تضيف الآية قيمة للمجتمع فهي تجعل للعلماء منزلة فوجودهم يحفظ التوازن ويهدي الناس ويضع المقاييس الصحيحة للحياة فهي ليست مدحا للعالم لأجل مكانته بل لأجل أثره ودوره .

باختصار الآية تدعو الإنسان إلى أن يخرج من ظل الجهل وأن يسعى لمعرفة الحقيقة لأن هذه المعرفة تمنحه الرفعة، وتمده بالقوة التي تمكنه من العمل بعقلانية ووعي وتجعله يتحرك في الحياة في ضوء واضح لا في ظلام مربك وهذا هو الفرق الذي يجعل الذين يعلمون أعلى مرتبة وفضلا من الذين لا يعلمون.

المحور الثالث: الحاجة إلى فهم كيف يمكن للهوية الدينية أن تحافظ على حضورها , وما التصور المقترح لتطوير لتعزيز الدور التربوي في مواجهة العولمة لإعادة أنماط السلوك الثقافي وتشكيل هوية الدين.

اصبحت العلاقة بين الدين ووسائل الإعلام وفي مقدمتها شبكة الإنترنت في الفترة الأخيرة أكثر قوة بسبب تزايد ما تقدمه هذه الوسيلة الإعلامية من خدمات للخطاب الديني المتمثلة بالأساس في سرعة ومرونة الاستجابة للكثير من الطلبات بالسرعة الفائقة في إيصال الرسائل الإعلامية وتيسير الأداء التفاعلي مع مستهدفيها, الأمر الذي جعل تجديد الخطاب الديني ضرورة حياتية واجتماعية ودينية .وفي ظل الادوار التي باتت تلعبه الثورة التكنولوجية والتي أصبحت تحدث أثرا وتحولا في المجتمع بل أنها باتت من أخطر وسائل تغير المجتمع، فالوسيلة الاتصالية صارت سلاحا نافذا يمكن توظيفها وفق متطلبات أهداف ورؤى من ينتج الرسالة، وهذا ما يمكن أن يتسبب في إحداث التحول الاجتماعي في المجتمعات.**(سليمان2026)**

وبما إن الخطاب الديني يهدف عامة إلى امتلاك عقول من يريدون التصرف بشكل دنيوي وأيديولوجي حتى في مباشرة أمور خصوصية تتطلب حلولا وضعية عملية، فأن افتقار الخطاب الديني في بعض مضامينه إلى مقومات المعاصرة أدى إلى نجاح البعض لملئها بطريقتهم الخاصة، لاسيما من خلال بعض المسائل التي غالبا ما تتجنب بعض الخطابات الدينية الرسمية الخوض فيها. ويمكن القول إن هناك محورين بارزين يمكن السير بهما في مسألة التعامل مع الخطاب الديني عبر الإنترنت؛ أحدهما يقول بضرورة مجاراة هذه الموجة الجديدة والتكيف المرن مع منتجاتها لخدمة الدين، عن طريق تقديم خطاب ديني جذّاب ومعاصر ومقبول وهذا ما يمكن ملاحظته فيما سُمّي بموجة التدين الجديد والدعاة الجدد، والفتوى الفضائية العابرة لأثير الدول والمدن. وثانيهما يتخوف من هذه الموجة ويعتبرها مشوشة على الدين ومثيرة للفوضى خصوصا في ظل الانتشار الواسع للفتوى التكنولوجية إلى درجة أصبح يصعب معها ضبط مخرجاتها وآثارها، ومع ذلك يبقى الإنترنت حاضر ويقدم خدمات للشباب خصوصا في ظل ضعف نسبة الثقة وتراجعها في المؤسسات الدينية الرسمية أو غير الرسمية، كما يمكّن الإنترنت الفرد من التعامل مع المعلومات بشكل حر وباختياره ووفقا لقناعاته.

وبشكل عام فالإعلام الديني هو الإعلام الذي يركز في برامجه ومنتوجه ودواخله على البرامج الدينية سواء كانت دروسا أو مواعظ أو فتاوى أو أناشيد وأغاني، أو حوارات ونصائح أو نقلا للطقوس الدينية ، أو بثا للقرآن الكريم، وبصفة عامة كل ما يتعلق بالمنظومة الدينية الإسلامية، وكذلك الأمر بالنسبة للوجود الإعلامي

المسيحي في المنطقة العربية الإسلامية، فبعض الباحثين الذين اهتموا بدراسة ظاهرة الإعلام الديني والتدين الجديد والدعاة الجدد تحدثوا عن معطى موضوعي مرتب بالمرونة العالية التي تميز بها الخطاب الإسلامي الجديد عندما حاول أن يتجاوز عجز حركات الإسلام السياسي في التواصل مع شريحة مهمة في المجتمع "وبهذا الذي سبق من الممكن القول بان وسائل المحافظة على الهوية الدينية من خلال مايلي:

1. دور الواعظين او خطاب المنابر:

ان دور الواعظين او خطاب المنابر هو دور مهني ومهم في عمل فكري مستقل لأنه يقدم خطابا بسيطا يربط الدين بالحياة والمشاكل الاجتماعية، وفضلا عن حسن المظهر والتمتع بالقبول الاجتماعي والقدرة على توصيل المعلومة بسهولة دون تعقيد او تحيز , فأن أهم ما يميز الخطاب الديني الجديد هو جمهوره الذي يتكون معظمه من الشباب والنساء الذين ينتمون للشرائح الاجتماعية الذين يستقون المعلومة من فضاء الانترنت المفتوح.

2.الاحكام الشرعية:

ان التقيد بالحكم الشرعي للجمهور يعطي هذا الجانب موقف مهم في المحافظة على الهوية الدينية بشكل مستمر وبالأخص ان مفهوم الإفتاء عبر وسائل التواصل: يقصد به الفتاوى التي تسود مختلف وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة، والمتمثلة في المحطات الفضائية، الإذاعات، والصحف، وشبكة المعلومات، وشبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والتويتر وغيرها، وقد تكون هذه الفتاوى سمعية أو مرئية أو مكتوبة، ولهذه الوسائل مصالح عديدة تخدم الدين من جهة، كما لها العديد من المفاسد التي تنسب إلى تشتيت الاتجاه الديني بما تمليه من معلومات غزيرة كافة وسائل التواصل الاجتماعي هدفها قد يكون ظاهريا إيجابي لكنها تهدف الى تداخل المفاهيم والفتاوي مما يحدث حالة من الحياد عن الهوية الدينية .

الخاتمة:

الإنسان المعطاء والتأسي بالنبي إبراهيم عليه السلام:

في ختام هذا البحث لابد من التأكيد على أهمية أن يكون الإنسان معطاء لا مستهلكا فقط فالحياة ليست مجرد استهلاك للثقافات والمعلومات بل مشاركة بالخير والمعرفة وعمل يثري المجتمع . و خير مثال

النبي إبراهيم عليه السلام الذي كان قدوة في الثبات والانكار للباطل قدوة في التضحية والعطاء يعلمنا كيف نكون عظماء في أفعالنا وأقوالنا كيف نمتلك إيمانا راسخا لا يتزعزع أمام التحديات وكيف نزرع في مجتمعنا قيما سامية تظل متينة.

وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ۚ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ (130)البقرة

فلا تسقط نفسك من عليائها ولا تضعها حيث لا تليق سر كما سار ابراهيم بحث ثم وعى ثم انتج ثم قاد و لا تكن مقودا للهوى بل قائد لنفسك وحين تضع قدمك على طريق تذكر ان النهاية موعد وان الموعد بين يدي الله فاي وجه تلقى به ربك .

(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي) [إبراهيم: 40].

فليكن هذا الدعاء نبراسا لنا في بناء الذات والمجتمع ولنعمل جميعا على استعادة هويتنا الدينية بكل قوة وحيوية

الاستنتاجات:

1. العولمة وسيولة المتغيرات أضعفت تماسك الهوية الدينية ودفعتها نحو الاستهلاك السريع بدل العمق والمعنى.

2. جزء معتبر من الأزمة داخلي: قصور بعض المؤسسات الدينية عن أداء دور الهداية، وتقديم الولاء المؤسسي على الكفاءة الدعوية.

3.ان التدين الانتقائي والمزاجي قلّلت صلة الفرد بالوحي باعتباره مرجعية ضابطة للهوية

4.غياب القدوات الحيّة ذات الأثر الواقعي جعل الساحة مفتوحة لنماذج إعلامية هابطة.

5. استعادة الهوية تتطلب توازناً بين الثابت والمتغيّر داخل إطار الوحي، مع تكامل دور المؤسسة والفرد

6. يتضح ان الحفاظ على الهوية الدينية في عصر العولمة والتقنية يتطلب خطاب ديني متجدد يواكب التحولات الاعلام الرقمي.

.التوصيات

1. للمؤسسات الدينية: تحديث لغة الخطاب وتفعيله عملياً في قضايا الشباب، والابتعاد عن الطائفية، وتقديم الكفاءة والأهلية على الولاء.

2. للدعاة والقدوات: التركيز على التأثير الواقعي، والنزول لميدان الناس، وصناعة مضمون رقمي رصين يواجه التفاهة ببديل واضح.

3. للفرد: طلب العلم الموثق، وانتقاء المحتوى، والتحول من مستهلك سلبي إلى معطاء يشارك بالخير والمعرفة.

4. للباحثين: تعزيز الدراسات التي تمزج قراءة التراث الديني بتحليل اجتماعي معاصر يعيد تعريف الهوية ضمن مرجعية الوحي.

5. ينبغي تطور الخطاب الديني ليكون اكثر قرباً من الواقع العملي الاجتماعي وتوظيف الاعلام الرقمي بمنهجية لنشر الوعي الديني و ضبط الفتاوى بما يحفظ الهوية و يعزز الدور التربوي.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

محمد باقر الصدر، المدرسة الإسلامية، ج1، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ص93.

محمد محمد صادق الصدر، الإسلام يقود الحياة: الطائفية في نظر الإسلام، النجف الأشرف (طبعات متعددة، راجع المقدمة).وخطبة الجمعة 45

محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج1، كتاب فضل العلم، باب صفة العلم وفضله وفضل العلماء (حديث: «إن العلماء ورثة الأنبياء»).

الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دار القلم/الدار الشامية، ط1، 1412هـ، ج1، ص336).

أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، مؤسسة هنداوي، ص121، 151–152).

محمد عبد الهادي الجبوري (الذات الإنسانية الاسرار والبناء)دار ابصار المملكة الأردنية الهاشمية 2021 ص 54.

ليلى الضو سليمان، مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات الحضارية للشباب المسلم، مجلة ركائز معرفية، مجلد4، العدد1، 2016، ص 103.